



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية  
عليه السلام

WWW. **Ghaemiyeh** .com  
WWW. **Ghaemiyeh** .org  
WWW. **Ghaemiyeh** .net  
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

# فقه العبرة

في

## زكاة الفطرة

تتمتع كتاب الفقه الوافي، الفقه الوافي  
على يد ركن الفقه والعلم والدين، الفقيه  
الفاضل، الفقيه الفاضل، الفقيه الفاضل

تأليف

أبو الفتح محمد بن

عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# فقه العترة فى زكاه الفطره

كاتب:

آيت الله سيد ابوالقاسم خوئى

نشرت فى الطباعة:

محمدتقى حسينى جلالى

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريرات الكمبيوترىة

# الفهرس

٥	الفهرس
٨	فقه العتره فى زكاه الفطره
٨	اشاره
٨	صفحات من سيره الشهيد المؤلف قدس سره
٨	[اسمه و نسبه]
١٠	آثاره العلميه:
١٢	مشاريعه الخيريّه
١٥	[مقدمه المؤلف]
١٦	[فصل فى وجوب زكاه الفطره]
٢٢	[فصل فى شرائط وجوبها]
٢٢	اشاره
٢٢	[الأول التكليف]
٣٦	[الثانى عدم الإغماء]
٣٨	[الثالث الحرية]
٥٠	[الرابع الغنى]
٥٠	اشاره
٥٨	[مسأله ١): لا يعتبر فى الوجوب كونه مالكاً مقدار الزكاه]
٦٢	[مسأله ٢) لا يشترط فى وجوبها الإسلام]
٧٨	[مسأله ٣): يعتبر فيها تبه القربه]
٨٣	[مسأله ٤): يستحب للفقير إخراجها أيضاً]
٨٩	[مسأله ٥) يكره تملك ما دفعه زكاه وجوباً أو ندباً]
٩١	[مسأله ٦) المدار فى وجوب الفطره إدراك غروب ليله العيد جامعاً للشرائط]
٩٩	[فصل فى مَنْ تجب عنه]
٩٩	اشاره

- [ (مسألة ١): إذا ولد له ولد، أو ملك مملوكاً، أو تزوج بامرأه قبل الغروب من ليله الفطر ] ١٠٧
- [ (مسألة ٢): كل من وجبت فطرته على غيره سقطت عن نفسه ] ١١١
- [ (مسألة ٣): تجب الفطرة عن الزوج ] ١١٨
- [ (مسألة ٤): لو أنفق الولي على الصغير أو المجنون من مالهما ] ١٢٣
- [ (مسألة ٥): يجوز التوكيل في دفع الزكاة إلى الفقير ] ١٢٣
- [ (مسألة ٦): من وجب عليه فطره غيره لا يجزيه إخراج ذلك الغير عن نفسه ] ١٣٥
- [ (مسألة ٧) تحرم فطره غير الهاشمي على الهاشمي ] ١٣٥
- [ (مسألة ٨): لا فرق في العيال بين أن يكون حاضراً عنده و في منزله ] ١٥٠
- [ (مسألة ٩): الغائب عن عياله الذين في نفقته يجوز أن يخرج عنهم ] ١٥١
- [ (مسألة ١٠): المملوك المشترك بين مالكين زكاته عليهما بالنسبه ] ١٥٢
- [ (مسألة ١١): إذا كان شخص في عيال اثنين ] ١٦١
- [ (مسألة ١٢): لا إشكال في وجوب فطره الرضيع على أبيه ] ١٦٣
- [ (مسألة ١٣): الظاهر عدم اشتراط كون الإنفاق من المال الحلال ] ١٦٤
- [ (مسألة ١٤): الظاهر عدم اشتراط صرف عين ما أنفقه أو قيمته بعد صدق العيلولة ] ١٦٥
- [ (مسألة ١٥): لو ملك شخصاً مائلاً هبه أو صلحاً أو هديته ] ١٦٥
- [ (مسألة ١٦): لو استأجر شخصاً و اشتراط في ضمن العقد أن يكون نفقته عليه ] ١٦٥
- [ (مسألة ١٧): إذا نزل عليه نازل قهراً عليه و من غير رضاه ] ١٦٦
- [ (مسألة ١٨): إذا مات قبل الغروب من ليله الفطر لم يجب في تركته شيء ] ١٧٣
- [ (مسألة ١٩): المطلقة رجعيًا فطرتها على زوجها ] ١٧٧
- [ (مسألة ٢٠): إذا كان غائباً عن عياله أو كانوا غائبين عنه و شك في حياتهم ] ١٧٧
- [ فصل في جنسها و قدرها ] ١٧٩
- اشاره ١٧٩
- [ (مسألة ١): يشترط في الجنس المخرج كونه صحيحاً فلا يجزى المعيب ] ٢١٣
- [ (مسألة ٢): الأقوى: الاجتزاء بقيمه أحد المذكورات ] ٢١٥
- [ (مسألة ٣): لا يجزى نصف الصاع مثلاً من الحنطة الأعلى ] ٢٢٤
- [ (مسألة ٤): لا يجزى الصاع الملقق من جنسين ] ٢٢٤

- ٢٢٤ ..... [ (مسأله ٥): المدار قيمه وقت ]
- ٢٣٣ ..... [ (مسأله ٦): لا يشترط اتحاد الجنس الذى يخرج عن نفسه ]
- ٢٣٣ ..... [ (مسأله ٧): الواجب فى القدر: الصاع عن كل رأس ]
- ٢٤٧ ..... [فصل فى وقت وجوبها]
- ٢٤٧ ..... اشاره
- ٢٧٣ ..... [ (مسأله ١) لا يجوز تقديمها على وقتها ]
- ٢٧٦ ..... [ (مسأله ٢) يجوز عزلها فى مال مخصوص من الأجناس أو غيرها بقيمتها ]
- ٢٧٩ ..... [ (مسأله ٣) إذا عزلها و آخر دفعها إلى المستحق ]
- ٢٨١ ..... [ (مسأله ٤) الأقوى جواز نقلها بعد العزل إلى بلد آخر ]
- ٢٨٣ ..... [ (مسأله ٥) الأفضل أداؤها فى بلد التكليف بها ]
- ٢٨٤ ..... [ (مسأله ٦) إذا عزلها فى مال معين لا يجوز له تبديلها بعد ذلك ]
- ٢٨٥ ..... [فصل فى مصرفها]
- ٢٨٥ ..... اشاره
- ٣٠٨ ..... [ (مسأله ١) لا يشترط عداله من يدفع إليه ]
- ٣٢٠ ..... [ (مسأله ٢) يجوز للمالك أن يتولى دفعها مباشرة أو توكيلاً ]
- ٣٢٥ ..... [ (مسأله ٣) الأحوط ان لا يدفع للفقير أقل من صاع ]
- ٣٣٠ ..... [ (مسأله ٤) يجوز أن يعطى فقير واحد أزيد من صاع ]
- ٣٣١ ..... [ (مسأله ٥) يستحب تقديم الأرحام على غيرهم ]
- ٣٣٢ ..... [ (مسأله ٦) إذا دفعها إلى شخص باعتقاد كونه فقيراً فبان خلافه ]
- ٣٤١ ..... [ (مسأله ٧) لا يكفى ادعاء الفقر إلا مع سبقه أو الظن بصدق المدعى ]
- ٣٥٠ ..... [ (مسأله ٨) تجب نيته القربه هنا كما فى زكاه المال ]
- ٣٥٢ ..... [الملاحظات و المصطلحات]
- ٣٥٧ ..... تعريف مركز

پديد آورنده (شخص) خوئى، ابوالقاسم، ۱۳۷۱-۱۲۷۸. شارح

عنوان فقه العتره فى زكاه الفطره: شرح كتاب العروه الوثقى، للفيقه السيد اليزدى

تكرار نام پديد آور محاضرات ابوالقاسم الموسوى الخويى

مشخصات نشر [قم]: محمد تقى حسيني جلالى، ۱۴۱۶ ق. = ۱۳۷۴.

مشخصات ظاهرى ۳۲۸ ص. نمونه

يادداشت كتابنامه: ص. [۳۱۱]-۳۱۴؛ همچنين به صورت زيرنويس

موضوع يزدى، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقى -- نقد و تفسير

موضوع فقه جعفرى -- قرن ۱۴

شناسه افزوده (شخص) يزدى، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقى. شرح

شناسه افزوده (شخص) حسيني جلالى، محمد تقى، ۱۹۸۰-۱۹۳۶؟. گردآورنده

رده كنگره BP، ۱۸۳/۵، ي/ع ۱۳۷۵، ۴۰۲

رده ديوى ۲۹۷/۳۴۲

شماره مدرک م ۷۶-۱۱۵۶

## صفحات من سيره الشهيد المؤلف قدس سره

[اسمه و نسله]

هو العلامة الحجه الشهيد السعيد المجهاد آيه الله السيد محمد تقى الحسينى الجلالى نجل الفقيه الراحل سماحه آيه الله السيد محسن الحسينى الجلالى قدس الله سرهما.

ولد الشهيد فى كربلاء المقدسه عام ۱۳۵۵ هـ فى أسر علميه عريقه، و قد نشأ فى إحضان هذه الأسره الطيبه التى توارث أهلها طلب العلم و المعرفه و خدمه الدين و الشريعه كابراً عن كابر.



درس المقدمات على شيوخ العلم بكرىلاء ثم هاجر إلى النجف الأشرف، و عند ما أكمل السطوح العاليه التحق بحلقات الأبحاث العليا (الخارج) فحضر فيها على كبار فقهاءها و أساتذتها، و كان ملازماً لبحث آيه الله العظمى السيد الحكيم قدس سره فقهاً، و لبحث آيه الله العظمى السيد الخوئي قدس سره فقهاً و أصولاً، كما حضر في تلك الفتره فقه آيه الله السيد الفانى قدس سره.

□  
حاز السيد الشهيد الجلالى قدس سره منزله علميه بما حباه الله تعالى من ملكات و مواهب تتجلى بسعيه المضنى و جهده المتواصل و عمله الدؤوب فى مجال خدمه العلم و الدين، و قد نال

إجازات و وكالات و شهادات عديده من مشاهير علماء عصره.

تصدى لتدريس السطوح العاليه فقهاً و أصولاً عدده دورات فحضر لديه جمع غفير من طلبه العلوم كما انه شرع فى آخر أيامه بتدريس خارج الفقه و الأصول.

□  
لقد كان رحمه الله ذا أخلاق حميده، طيب النفس، كريم الطبع، حسن السيره، لطيف المعشر لين العريكه، على جانب عظيم من التقى و الصلاح و الورع، و هو فى سلوكه الاجتماعى فى القمه من التهذيب.

### آثاره العلميه:

إنّ العمل العلمى لم يكن يفارق الشهيد الجلالى (قده) حيث كان كثير الاشتغال بالتدريس و التحقيق و التأليف حتى إنه خلف مجموعه نفيسه من الآثار العلميه التى أرفد بها المكتبه الإسلاميه، و هذه قائمه بمؤلفاته المطبوعه:

١ تعليم الصلاه اليوميه، عدّه طبعات، الأولى سنة ١٣٨٥ هـ.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٤

٢ كتاب الصوم، ٣ طبعات، الأولى سنة ١٣٨٥ هـ.

٣ الصلاه اليوميه و أحكامها، ٤ طبعات، الأولى سنة ١٣٨٦ هـ.

٤ البدايه فى علمى النحو و الصرف، ٣ طبعات، الأولى سنة ١٣٩٢ هـ.

□  
٥ سيره آيه الله الخراسانى الموجزه، طبع سنة ١٣٩٣ هـ.

٦ موقف الحر الشهيد تجاه الإمام الحسين عليه السلام، طبع سنة ١٣٩٤ هـ.

٧ تاريخ الروضه القاسميه، طبع سنة ١٣٩٤ هـ.

٨ الأحكام الشرعيه، طبع سنة ١٣٩٥ هـ و سنة ١٣٩٦ هـ.

٩ تقريب التهذيب، ٣ طبعات، الأولى سنة ١٣٩٥ هـ.

١٠ نزّه الطرف فى علم الصرف، طبع سنة ١٣٩٧ هـ و سنة ١٣٩٩ هـ.

١١ زكاه الفطره من فقه العتره، هذا الكتاب الذى نقدّم له.

١٢ جواهر الأدب فى المبنىّ و المعرب، طبع سنة ١٣٩٩ هـ.

١٣ كفايه الحاج، طبع سنه ١٤٠٠ هـ.

أما مؤلفاته المخطوطه فقد بلغت عناوينها أكثر من ثلاثين عنواناً، و تقع في أكثر من خمسين مجلداً في مختلف

## مشاريعه الخيره

كان السيد الشهيد الجلالى قدس سره ذا همه عاليه و نفس مفعمه بالحيويه و النشاط و روح كبيره لم تعرف مللاً و لا ضجراً، فهو إلى جانب انهماكه فى الشؤون العلميه كان مهتماً اهتماماً بالغاً بالمشاريع الخيره التي من شأنها خدمه الدين الإسلامى الحنيف.

فكان يسعى جاهداً لإيجاد كل ما كان يراه ضرورياً لتعظيم شعائر الله و تهيئه الأرضيه المناسبه لإيجاد الروحيه العالیه فى النفوس، و لم يألُ جهداً فى قضاء حوائج المؤمنين و إسداء المعونه إليهم، فكان من مشاريعه:

١ تأسيس الحوزه العلميه فى مدينه القاسم عليه السلام سنه ١٣٨٥ هـ و قد أثمرت هذه الحوزه المباركه و أینعت و كانت موقفه فى أهدافها، حيث تمكنت من إعداد جيل يعى مسؤولياته و واجباته الشرعيه و قد تخرج منها عدد من الفضلاء.

٢ تأسيس المدرسه الدينيه فى مدينه القاسم عليه السلام و قد تم بنائها عام ١٣٨٥ هـ.

٣ بناء حسينيه ضخمه فى الصحن الشريف للقاسم عليه السلام تقع فى الجانب الغربى منه.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٥

٤ بناء حسينيه و مسجد فى ناحيه الطليعه بمحافظه بابل، و قد تم بنائها سنه ١٣٨٨ هـ.

٥ بناء حسينيه لأهالى القاسم فى كربلاء المقدسه.

٦ تأسيس مؤسسه قرض الحسنه لمساعدته و تسليف المعوزين.

٧ تشكيل البعثات الدينيه المتمثله بإرسال مجموعه من المبلغين و المرشدين.

٨ تشكيل هيئه التأليف و النشر و الترجمه فى مكتبه الإمام الحكيم فرع القاسم عليه السلام.

جهاده ضدّ الظالمين الذى أذى لاعتقاله و استشهاده لم يكن السيد الشهيد الجلالى بعيداً عن الأحداث التي كانت تقع بين الفينه و الأخرى؛ بل كان السيد الشهيد قدس سره يتفاعل مع كل ما يستجد و يطرأ تفاعلاً مناسباً حسب ما يقتضيه الواجب

الشرعى.

لقد كان أول ظهور للشهيد الجلالى قدس سره على الساحة بشكل علنى وفعال حينما قام بتأسيس الحوزه العلميه فى مدينه القاسم عليه السلام و بناء المدرسه الدينيه الضخمه. و مشاريع دينيه و اجتماعيه اخرى أيقن الشهيد بضرورتها و مساس الحاجه إليها نظراً للأوضاع الراهنه آن ذاك.

و قد تنبتهت أجهزه النظام إلى موقعيه الشهيد قدس سره الاجتماعيه و العلميه من خلال نشاطاته المستمره، و خدماته العلميه الجليه، مضافاً إلى ملازمته الوثيقه لمراجع عصره و اعتمادهم الكبير عليه حتى فى الشؤون الخاصه.

و منذ ذلك الوقت بدأت مراقبته بصوره غير علنيه، و قد استمر الوضع على هذه الحاله حتى اندلاع الحرب الظالمه التى شنتها طاغيه العراق ضدّ الجمهوريه الإسلاميه، و فى هذه الفتره الحساسه أصبح السيد الشهيد قدس سره يشعر بمسؤوليه ضخمه ملقاه على عاتقه و عاتق جميع رجال العلم من وجوب توعيه الأُمّه و بيان ماهيّه النظام البعثى الفاسد.

كان الشهيد الجلالى و بالرغم من الظروف الأُمنيه الصعبه التى أحاطت به مهتماً بعوائل الشهداء و المعتقلين و المشردين ممّا أثار حقد و استياء السلطات عليه.

كل ذلك جعل النظام يشعر بأنّ الشهيد الجلالى يشكّل تهديداً مباشراً و خطراً كبيراً على مصالحه و أهدافه، و على أثرها استدعى إلى مديره الأُمّن، حيث هدّوه و توعدوه شراً، إلّا أن ذلك لم يثن عزم الشهيد بل مضى قدماً فى جهاده الذى أفضّ مضاجعهم.

و هكذا واصل الشهيد الجلالى بكل عزم و حزم وقوفه أمام التيار البعثى البغيض الهادف

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٦

إلى محو الإسلام و إباده المسلمين، و قد تلقى جرّاء ذلك التهديدات التى اشتدت فى الآونه الأخيره متزامنه مع تكثيف رجال الأُمّن المضايقات حول السيد الشهيد و

رصد تحركاته بحيث وضعت داره في النجف الأشرف تحت المراقبة العلنية كما هو الحال بالنسبة إلى محل إقامته في مدينه القاسم عليه السلام.

و في صباح يوم الخميس من ذى الحجه عام ١٤٠١ هـ و على جارى عادته غادر السيد الشهيد رحمه الله النجف الأشرف بصحبه أحد تلامذته متجهاً نحو مدينه القاسم عليه السلام ليشرف عن كتب على وضع الحوزه العلميه التي أسسها هناك و على الوضع الاجتماعى و الدينى و فى أثناء طريقه بين الكوفه و الحله اعترضت سيارات أمن النظام السياره التي كانت تُقل الشهيد الجلالى، و تمت عمليه اعتقاله و من ثم نقل إلى بغداد، و قد دام اعتقاله رحمه الله قرابه التسعه أشهر تعرّض خلالها إلى أبشع أنواع التعذيب الجسدى و الروحى، و فى إحدى ليالى الجمعه لبي نداء ربه الكريم و عرجت روحه الطاهره إلى جنان الخلد، حشره الله مع الأنبياء و الشهداء و حسن أولئك رفيقاً، و نقل جثمانه الطاهر إلى وادى السلام، تحت مراقبه أمنيه شديده، و أُودع الثرى فى ليله الرابع من شهر رمضان المبارك سنه ١٤٠٢ هـ، من دون تشييع أو أى مراسم اخرى.

و كان لاستشهاده رحمه الله أثر الفاجعه البالغ فى النفوس خاصّه أهل العلم و طلابه و محبيه.

و قد رثاه الشعراء بمقاطع شعريه شجيه لا مجال لسردها.

□

لقد قدر الله تعالى لهذا العالم المجاهد أن يبقى خالداً بحياته المشرفه التي كانت سلسله طويله من العلم و العمل و الإرشاد و التضحيه تلك الحياه الكريمه التي بدأها بالسعى، و أدامها بالجهاد، و ختمها بالشهاده.

فالسّلام عليه يوم ولد و يوم استشهد و يوم يبعث حياً «١»

---

(١) و قد قام بعض تلامذه السيد الشهيد الجلالى (قدّس سرّه) بدراسه مفضّله

عن حياته و أعماله، و عن نشاطاته و اعتقالاته و مقاومته حتى شهادته و ما قيل فيه من النثر و الشعر، و هو في قيد الإعداد.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٨

### [مقدمه المؤلف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٩

الحمد لله رب العالمين و الصلاه و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد و آله الطيبين الطاهرين هداه الخلق أجمعين، عترته الذين أمرنا باتباعهم مع القرآن دستور المسلمين إلى قيام يوم الدين، و بعد:

بعد حضوري ثلاث سنوات من سنة ١٣٨٠ هـ تحت منبر أستاذ الفقهاء و سيد العلماء، آيه الله في الأرضين و مرجع المسلمين، من تشد إليه الرحال لعلوم الفقه و الأصول و التفسير و الرجال، و تخرجت على يده الآلاف من العلماء و الفقهاء حتى لا ترى بلده أو ناحيه شيعيه إلا و مرجعها الديني تلميذه أو تلميذ تلميذه غالباً سيدنا السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي دام ظلّه على مفارق الأنام.

أقدمت على كتابه الدروس من كتاب:

(الصلاه) في ١٨ شعبان سنة ١٣٨٤ هـ، و تم في ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣٩٣ هـ، في أربعة عشر جزءاً تقريباً، ثم كتاب

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٠

(الصوم) في ١٨ ربيع الثاني سنة ١٣٩٣ هـ، و تم في ربيع الأول سنة ١٣٩٥ هـ، في أربعة أجزاء، ثم كتاب:

(الزكاه) في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٩٥ هـ، و تم في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٩٧ هـ، في خمسة أجزاء، ثم كتاب:

(الخمس) في ٢٥ ج ١ سنة ١٣٩٧ هـ و تم في سنة ١٣٩٨ هـ ثم كتاب:

(الحج) في ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣٩٨ هـ، و هو قيد الكتابه حسب إلقاء الدروس يومياً و

هذا الكتاب الذى بين يديك هو الجزء الأخير من كتاب الزكاه و لما رأيت الرغبة الملحه من رجالات الحوزات العلميه فى طبع  
تقريرات دروس سيدنا المفدى، أقدمت على طبع هذا الجزء.

و من أطفاف سيدنا دام ظلّه مراجعته الكتاب كاملاً و الحمد لله عزّ و جلّ و أقدم هذا الجزء باكوره تقريراته المطبوعه بقلم  
المؤلف إلى سماحته راجياً منه قبول هديّه المتواضع.

محمد التقى الحسينى الجلالى ٢٩ ذى الحجه سنه ١٣٩٧ هـ النجف الأشرف

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١١

### [فصل فى وجوب زكاه الفطره]

فصل فى زكاه الفطره «١» و هى واجبه إجماعاً من المسلمين (١) و من فوائدها أنّها تدفع الموت فى تلك السنه عمّن أدّيت عنه  
«٢» و منها أنّها توجب قبول الصوم، فعن الصادق (عليه السلام) أنّه قال لو كيّله «٣»: (اذهب فأعط من عيالنا الفطره أجمعها؛ و لا  
تدع منهم أحداً فإنّك إن تركت منهم أحداً تخوّفت عليه الفوت، قلت: و ما الفوت؟ قال (عليه السلام): الموت) «٤»

---

(١) من الخاصه و العامه، و لم يذكر الخلاف فى ذلك إلّا عن شاذّ من العامه

---

(١) الفطره: فعله، من الفطر بمعنى الشقّ لغه، و استعمل فى الخلق أيضاً، و شرعاً: اسم لما يخرج بعنوان زكاه الفطره، و سيأتى  
وجه التسميه فى المتن و الهامش من ص ١٢ و ١٥.

(٢) دلّت عليه موثقه معتب المذكوره فى المتن لكنّها لم تقيّد بتلك السنه، إلّا أن يقال: باستفاده ذلك من تكرّر الفطره سنوياً.

(٣) و هو معتّب مولى أبى عبد الله الصادق (عليه السلام) و هو ثقّه، وثقه الشيخ، و قد ورد عنه (عليه السلام): موالى عشره  
خيرهم معتّب، و فى روايه اخرى: هم عشره يعنى مواليه فخيرهم و أفضلهم معتّب، رواهما



معجم رجال الحديث في ترجمه معتب.

(٤) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٨، الحديث ٥، من الباب ٥ من أبواب زكاه الفطره، و ليس ما ذكره الماتن (قدس سره) نصها، و إليك النص: (أذهب فأعط عن عيالنا الفطره و عن الرقيق و أجمعهم، و لا تدع منهم أحداً، فإنك إن تركت منهم إنساناً تخوفت عليه الفوت، قلت: و ما الفوت؟ قال: الموت).

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٢

و عنه (عليه السلام): (إن من تمام الصوم إعطاء الزكاه، كما أن الصلاة على النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) من تمام الصلاة، لأنه من صيام و لم يؤدّ الزكاه فلا صوم له إذا تركها متعمداً، و لا صلاة له إذا ترك الصلاة على النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) إن الله تعالى قد بدأ بها قبل الصلاة و قال «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى. وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى» (١). و المراد بالزكاه في هذا الخبر هو زكاه الفطره (٢)، كما يستفاد من بعض الأخبار المفسره للآيه (٣) و الفطره إما بمعنى الخلقه، فزكاه الفطره أى: زكاه

---

على ما في الجواهر (١)، و رواياتنا كثيره في ذلك (٢) و في صحيحه هشام عن الصادق (عليه السلام): .: نزلت الزكاه و ليس للناس أموال و إنما كانت الفطره (٣). فتدلّ على أن ما وجب أولاً هي زكاه الفطره ثم زكاه المال، و من هذه الصحيحه

---

(١) ورد ذلك في صحيحه أبي بصير و زراره، و لكن نصّ الروايه يختلف عمياً في المتن في الجملة، راجع الوسائل: ج ٦، ص ٢٢١، الباب ١ من أبواب زكاه الفطره، الحديث ٥.

(٢) بل في نص الصحيحه على ما في الوسائل التصريح بذلك

لقوله (عليه السلام): «إِنَّ مِنْ تَمَامِ الصَّوْمِ إِعْطَاءَ الزَّكَاةِ يَعْنِي الْفِطْرَةَ».

□  
(٣) الآيه رقم ١٤ و ١٥ من سوره الأعلى، و من الأخبار المفسّره مرسله الصدوق (. «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى»، قال: من أخرج الفطره).  
الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٧، الباب ١٢ من أبواب زكاه الفطره، ذيل الحديث ٦.

(١) الجواهر: ج ١٥، ص ٤٨٤ قال: «وجوبها في الجملة إجماعى بين المسلمين إلّا من شدّد من أصحاب مالك» ثم قال: «و نصوصنا متواتره فيه؛ بل هو من ضروريات الفقه».

(٢) راجع الوسائل: ج ٦، الباب ١ و ٥ و ٦ من أبواب زكاه الفطره.

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٠، الباب ١ من أبواب زكاه الفطره، الحديث ١.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٣

البدن من حيث إنّها تحفظه عن الموت «٤» أو تطهره عن الأوساخ «٥» و إمّا

---

يعلم أنّ الأحكام الوارده للزكاه تشملهما إلّا ما اختصّ بإحدهما بالدليل «١» و في عدّه من الروايات: أنّ المراد من الزكاه في بعض آياتها هي الفطره أو ما يعمّ زكاه الفطره لكنّها كلّها ضعيفه «٢».

---

(٤) و يستفاد ذلك من موثقه معتّب عن الصادق (عليه السلام) و قد نقلناها في ص ١١ الهامش رقم ٤.

□  
(٥) و لعلّه لما ورد بمضمون أنّ الزكاه أوساخ الناس، و نزه الله تعالى آل محمّد عنها، و جعل الخمس لهم بدلاً، عنها و قد دلّت على ذلك عدّه من الروايات منها صحيحه الفضلاء، الوسائل: ج ٦، ص ١٨٦، الباب ٢٩ من أبواب المستحقّين للزكاه، الحديث ٢.

□  
و منها روايه عبد الله العلوى، في المصدر: الحديث ٧.

و منها مرسله حمّاد في المصدر ص ١٨٩، الباب ٣٢، الحديث ٣.

و منها الحديث ١ و ٤ و ٧ و ٨ و ٩

و ١٠ من الباب ١ من أبواب قسمه الخمس من الوسائل ج ٦ من ص ٣٥٥ إلى ص ٣٦٠.

و غيرها من الروايات الكثيره.

(١) كاختصاص زكاه المال بأهل الولايه، دون الفطره فإنّه يجوز إعطاؤها إلى المستضعف من المخالفين عند عدم وجود المؤمنين.

و كاختصاص زكاه الفطره بعدم جواز النقل مع وجود المستحق في البلد-، دون زكاه المال فإنّه يجوز نقلها من البلد مع وجود المستحق فيه على ما هو الصحيح.

(٢) و هي في الوسائل ج ٦ في أبواب زكاه الفطره.

و منها ما ورد في خصوص زكاه الفطره:

١ روايه إسحاق بن المبارك قال: «سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن صدقه الفطره، أ هي ممّا قال الله «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ»؟ فقال: نعم» الحديث المصدر ص ٢٢٢، الباب ١، الحديث ٩.

و هي ضعيفه بإسحاق بن المبارك، لأنّه لم يوثق فهو مجهول الحال.

٢ روايه إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «سألته عن صدقه الفطره، أ واجبه هي بمنزله الزكاه؟ فقال: هي ممّا قال الله «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ»، هي واجبه» المصدر: الباب ١، الحديث ١٠.

و هي ضعيفه لكون مصدرها تفسير العياشي و الطريق مجهول.

٣ روايه إسحاق بن عمّار قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عزّ و جلّ «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ»، قال: هي الفطره التي افترض الله على المؤمنين» المصدر: الباب ١، الحديث ١١.

و هي ضعيفه لما ذكر في الروايه السابقه.

٤ روايه سالم بن مكرم الجمال، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «أعطي الفطره قبل الصلاه، و هو قول الله «وَ آَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آَتُوا الزَّكَاةَ.»» المصدر: ص ٢٤٧، الباب ١٢، الحديث ٨.

و هي ضعيفه بما ذكر في

الروايه السابقه من كون طريق العياشى مجهولاً.

٥ مرسله الصدوق: « . قَمَدُ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى »، قال: من أخرج الفطره. الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٧ الباب ١٢ من زكاه الفطره، ذيل الحديث ٦.

٦ مرسله على بن إبراهيم فى (تفسيره) قال: «قال الصادق (عليه السلام) فى قوله تعالى حكايه عن عيسى «وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ» قال: زكاه الرؤوس لأن كل الناس ليست لهم أموال، و إنما الفطره على الفقير و الغنى و الصغير و الكبير». الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٥، الباب ٢ من أبواب زكاه الفطره، الحديث ١٢.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٤

بمعنى الدين أى: زكاه الإسلام و الدين «١» و إما بمعنى الإفطار لكون-

و على كل فالروايات الوارده فى وجوب زكاه الفطره كثيره جداً «٢» و سيجى ء ذكرها، فلا مجال للمناقشه و الإشكال فى وجوبها على المسلمين.

(١) يستفاد ذلك من صحيحه أبى بصير، و زواره المشار إليها فى ص ١٢ الهامش رقم ١ و ٢.

(٢) راجع الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٠، الباب ١ من أبواب زكاه الفطره و غيره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٥

وجوبها يوم الفطر «٣».

(٣) ذكر المسالك و غيره: «أن يكون الفطره من الإفطار، أى: الزكاه المقارنه ليوم الفطر»، الجواهر: ج ١٥، ص ٤٨٤ ثم قال: و هو المغروس فى الأذهان المنساق إليها انتهى.

أقول: و حاصل وجه التسميه: أنّ المراد بالفطره إما الخلقه أو الدين أو الفطره من الصوم، و المعنى على الأول: زكاه الخلقه، أى: البدن، و على الثانى: زكاه الدين و الإسلام، و على الثالث: زكاه الفطر من الصوم.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٧

---

و الكلام فى شرائط وجوبها و من تجب عليه و فى من

تجب عنه و في جنسها و في قدرها و في وقتها و في مصرفها فهنا فصول «١»

(١) و هي خمس: لادماجه (من تجب عليه) في فصل (شرائط وجوبها).

و ذكره (قدرها) في فصل (جنسها).

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٩

### [فصل في شرائط وجوبها]

#### اشاره

فصل في شرائط وجوبها

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٠

شرائط وجوب زكاه الفطره التكليف عدم الإغماء الحريه الغنى الإسلام

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢١

فصل في شرائط وجوبها

### [الأول التكليف]

الأول التكليف فلا تجب على الصبي (١)

(١) الحكم متفق عليه، و ادعى عليه الإجماع في كلام غير واحد، إلما أنّ الكلام في إثبات ذلك من غير جهة الإجماع، و يدلّ عليه:

□  
أولاً: رفع القلم عن الصبي و اشتراط التكليف بالبلوغ ففي موثقه عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الغلام متى تجب عليه الصلاه؟ قال: إذا أتى عليه ثلاث عشره سنه، فإن احتمل قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلاه، و جرى عليه القلم، و الجاربه مثل ذلك إن أتى لها ثلاث عشره سنه، أو حاضت قبل ذلك، فقد وجبت عليها الصلاه، و جرى عليها القلم «١».

المؤيّد به بروايه ابن ظبيان: قال أتى عمر بامرأه مجنونه قد زنت فأمر برجمها، فقال على (عليه السلام): أ ما علمت أنّ القلم يُرفع عن ثلاثه: عن الصبي حتى يحتلم، و عن المجنون حتى يفيق، و عن النائم حتى يستيقظ؟! «٢» و لكن نوقش

---

(١) الوسائل: ج ١، ص ٣٢، الحديث ١٢ من الباب ٤ من أبواب مقدّمه العبادات.

(٢) المصدر المتقدم، الحديث ١١.

و هي ضعيفه بابن ظبيان و هو يونس بن ظبيان فإنه لم يوثق، و لو كان أبو ظبيان على ما قيل فهي ضعيفه أيضاً لأنه أيضاً لم يوثق.

فائده: نذكر أحاديث الرفع بشرح مفصل في هامش الصفحة ١٤٤.

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ٢٢

.....

---

في الاستدلال (على عدم وجوب زكاه الفطره) برفع القلم بأنه رافع للحكم التكليفي أي: الوجوب، و أمّا الحكم الوضعي: أي: ثبوت الزكاه في المال

«١» فلا يكون رافعاً له، و مقتضى ما دلّ على اشتغال الذمّه بزكاه الفطره كما فى زكاه المال وجوب الإخراج من مال الصبى و بما أنّه ممنوع عن التصرف فى أمواله و جب على الولى الإخراج من مال الصبى.

و الجواب عن النقاش: إنّ الظاهر من الرفع رفع قلم التشريع، بمعنى عدم كتابه شىء عليه من الأحكام التكليفية و الوضعيه كالخمس و الزكاه.

نعم: يخصص رفع القلم من جهه و روده فى مقام الامتنان بما يكون فى رفعه خلاف الامتنان على الآخرين كالضمان فيما لو أتلّف الصبى مال الغير فإنّه لا يرتفع بحديث الرفع.

---

(١) و تدلّ على الحكم الوضعى طائفتان من الروايات:

الاولى ما دلّت على تشريك الفقراء فى أموال الأغنياء و ستأتى الإشارة إليها فى هامش الصفحه ٥٠.

الثانيه الروايات الوارده فى تعيين مقدار الزكاه فى الأموال الزكويه و سيشير إليها سيّدنا الأستاذ فى ص ٢٣ كقوله (عليه السلام): (فى صدقه الإبل فى كل خمس شاه) و (فى كل أربعين شاه شاه).

و غيرها ممّا تراه فى الوسائل ج ٦، الباب ٢ و ٤ و ٦ من أبواب زكاه الأنعام، و الباب ١ و ٢ من أبواب زكاه الذهب و الفضة، و الباب ١ من أبواب زكاه الغلات و غيرها.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٣

.....

---

و بذلك يظهر عدم تماميه ما ذهب إليه المشهور من ثبوت الخمس فى مال الصبى استناداً إلى عدم ورود نصّ خاص لرفع الخمس بالنسبه إليه، و هو حكم وضعى ثابت فى المال و أمّا عدم وجوب زكاه المال عليه فللنصّ «١» فالمقدار الواجب خمساً خارج عن ملكه.

و على ضوء ما ذكرناه لا مقتضى لإخراج الخمس و الزكاه من مال الصبى و ذلك لعدم جريان التشريع



عليه، و تصرف الولي حينئذٍ تصرف في مال الغير بلا موجب.

و الحاصل: أنّ الحكم بعدم وجوب زكاة الفطره على الصبي هو الصحيح.

بل للمناقشه في كون زكاة الفطره من قبيل الوضع مجال واسع لعدم الدليل عليه.

نعم: يصحّ ذلك في زكاة المال لموثقه أبي المغراء عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إنّ الله تبارك و تعالى أشرك بين الأغنياء و الفقراء في الأموال، فليس لهم أن يصرفوا إلى غير شركائهم «٢».

و صحيحه الفضلاء عن أبي جعفر و أبي عبد الله (عليهما السلام)، قالوا في صدقه الإبل: في كلّ خمس شاه «٣». في البقر في كلّ ثلاثين بقره تبع حولى «٤». في كلّ أربعين شاه شاه «٥». في الذهب في كلّ أربعين مثقالاً

---

(١) تقدّم الكلام عنه في ج ٤ من كتاب الزكاة (فقه العتره) مفصّلاً و ترى رواياته في الوسائل ج ٦، ص ٥٤، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة و من لا تجب عليه.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ١٥٠، الحديث ٤ من الباب ٤ من أبواب المستحقين للزكاة.

(٣) المصدر ص ٧٤، الباب ٢ من زكاة الأنعام، الحديث ٦.

(٤) المصدر ص ٧٧، الباب ٤، الحديث ١.

(٥) المصدر ص ٧٨، الباب ٦، الحديث ١.

فقه العتره في زكاة الفطره، ص: ٢٤

.....

---

مثقال «٦». في الورق في كلّ مائتين خمسه دراهم «٧».

و صحيحه زواره، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: ما أنبت الأرض من الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب ما بلغ خمسه أوساق، و الوسق ستون صاعاً فذلك ثلاثمائه صاع، ففيه العشر، و ما كان منه يسقى بالرشا و الدوالي و النواضح ففيه نصف العشر. «٨».

و غيرها من الروايات «٩».

و على هذا فمقدار الزكاه الثابت

فى المال الزكوى خارج عن ملك المالك.

أما زكاة الفطره فلا دليل على كون وجوبها حكماً وضعياً كما كان الحال فى زكاة المال حتى يكون ديناً على المكلف ليقال: إن حديث الرفع لا- يشملها لكونها حكماً وضعياً، بل من المحتمل قوياً كون زكاة الفطره حكماً تكليفاً محضاً أى: يجب على كل مسلم إعطاء الفطره بعد هلال شوال من دون انشغال الذمه بها.

فالقول بأن زكاة الفطره حكم وضعى كزكاة المال لا نرى له وجهاً.

و ما فى الحدائق من الاستدلال على عدم الوجوب ب (عدم توجه الخطاب إليهما «١») و رفع القلم عنهما، و خطاب الولى يحتاج إلى دليل و ليس فليس،

---

(٦) المصدر ص ٩٥، الباب ١ من زكاة الذهب و الفضة، الحديث ١٣.

(٧) المصدر ص ٩٧، الباب ٢ من زكاة الذهب و الفضة، الحديث ٧.

(٨) المصدر ص ١٢٠، الباب ١ من أبواب زكاة الغلات، الحديث ٥.

(٩) و تدلّ عليه باقى روايات التشريك و نذكرها فى هامش الصفحه ٥٠ مفضلاً.

(١) أى: إلى الصبى و المجنون.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ٢٥

.....

---

فيكون ساقطاً بالأصل) «٢» هو الصحيح.

و ثانياً: صحيحه محمّد بن القاسم بن الفضيل قال: كتبت إلى أبى الحسن الرضا (عليه السلام) أسأله عن الوصى يزكى زكاة الفطره عن اليتامى إذا كان لهم مال؟ فكتب: لا زكاة على مال اليتيم «٣».

و دلالتها على المطلوب ظاهره فإنّ الموضوع فى الصحيحه و إن كان عنوان اليتيم إلّا أنّ عنوان اليتيم لا دخل له فى الحكم بنظر العرف، فالمراد منه الصغير «٤».

(٢) الحدائق: ج ١٢، ص ٢٥٨.

(٣) و نصّ هذه الرواية على نسخة التهذيب راجع التهذيب: ج ٤، ص ٣٠، الحديث ٧٤.

و صاحب الوسائل رواها في موردين من الجزء السادس:

(الأول): في

ص ٥٥ فى الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه و من لا تجب عليه، الحديث ٤ عن الكلينى، ثم قال: و رواه الصدوق بإسناده عن محمد بن القاسم بن الفضيل، و رواه الشيخ بإسناده عن سعد، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن القاسم إلا أنه قال: لا زكاه على مال اليتيم.

(الثانى): فى ص ٢٢٦ فى الباب ٤ من زكاه الفطره، الحديث ٢ باختلاف عن الأول فى التعبير بعد ما رواها عن الصدوق قال: و رواه فى المقنع أيضاً كذلك، و رواه الكلينى و الشيخ كما سبق.

(٤) أقول: الروايات الواردة فى الموضوع كلها واردة بعنوان اليتيم من دون تصريح فى روايه معتمده بالصبي أو الصغير أو الطفل سواء فى زكاه الفطره أو المال.

راجع الوسائل: ج ٦، الباب ١ ممن تجب عليه الزكاه و من لا تجب عليه، ص ٥٤.

إلا صحيحه يونس التى فيها التعبير ب (اخوه صغراً) و هى واردة فى زكاه المال و تراها فى الوسائل: ج ٦، ص ٥٥، الحديث ٥، من الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه و من لا تجب عليه.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٦

.....

---

(تحقيق سند الروايه) رواها المشايخ الثلاثة فى التهذيب و الفقيه و الكافى:

سند التهذيب صحيح فإن الشيخ رواها بإسناده عن سعد، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن القاسم «١» و طريق الشيخ إلى سعد صحيح، و أحمد بن محمد و إن كان مردداً بين ابن خالد و ابن عيسى إلا أن كليهما ثقة، كما أن الأخير أى: محمد بن القاسم ثقة.

سند الفقيه رواها الصدوق بإسناده عن محمد بن القاسم بن الفضيل البصرى، و طريق الصدوق إلى محمد بن القاسم بن

الفضيل ضعيف. لأنه يروى عن شيخه: الحسين بن إبراهيم، الملقب بالكاتب تاره، و بالمؤدب اخرى، و هو و إن كان من مشايخ الصدوق إلا أنه لم يرد فيه مدح أو توثيق، و لا يكفى لتوثيقه كونه شيخاً

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٥٥، ذيل الحديث ٤، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه و من لا تجب عليه.

أقول: رواها الشيخ في موردين من التهذيب ج ٤.

أحدهما: في ص ٣٠، الحديث رقم ٧٤.

الثاني: في ص ٣٣٤، رقم ١٠٤٩، عن أحمد بن محمد، عن الحسين، عن محمد بن القاسم بن الفضيل، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: كتبت إليه: الوصى يزكى. فكتب (عليه السلام): لا زكاه على يتيماً.

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ٢٧

.....

---

له، و إن قال المجلسي: و طريقه إليه من الحسن «١».

لكن لا نعرف له وجهاً، فإن كونه شيخاً له لا يوجب التوثيق «٢».

سند الكافي رواها الكافي في موردين: مرّه في كتاب الزكاه «٣» و أخرى في زكاه الفطره في أواخر الصوم «٤».

و (الاولى) سندها صحيح.

و (الثانيه) سندها ضعيف، فإنه رواها عن محمد بن الحسين، عن محمد بن القاسم بن الفضيل البصرى.

و من الظاهر أنّ الكليني لم يدرك محمد بن الحسين فلا بدّ من وجود واسطه في البين و هو مجهول فالروايه مرسله.

---

(١) راجع هامش الكافي: ج ٤، ص ١٧٣ عن مرآه العقول.

(٢) راجع معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٨٥ من المقدمه فقد بين دام ظلّه عدم التوثيق بمثل ذلك.

(٣) الكافي: ج ٣، ص ٥٤١، الحديث ٨ من باب زكاه مال اليتيم من كتاب الزكاه رواها عن محمد بن يحيى، عن محمد بن

الحسين، عن محمد بن القاسم بن الفضيل قال: كتبت

إلى أبي الحسن الرضا (عليه السلام) أسأله عن الوصى أ يزكى زكاه الفطره عن اليتامى إذا كان لهم مال؟ قال: فكتب (عليه السلام): لا زكاه على يتيم.

(٤) الكافي: ج ٤، ص ١٧٢، الحديث ١٣، من باب الفطره من كتاب الصيام. رواها عن محمد ابن الحسين، عن محمد بن القاسم بن الفضيل البصرى، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: كتبت إليه: الوصى يزكى عن اليتامى زكاه الفطره إذا كان لهم مال، فكتب: لا زكاه على يتيم.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٨

و المجنون (١) و لا على وليهما أن يؤدى عنهما من مالهما،

---

و صاحب الوسائل ذكر فى صدر سند هذه الروايه الثانيه محمد بن يحيى «١» لكنّه ليس كذلك فى الكافى.  
و لا يهمنى ضعف هذا الطريق كضعف سند الفقيه و ذلك لصحّه الروايه بسند التهذيب و المورد الأوّل من الكافى.  
و صاحب الحدائق لما تعرّض لهذه الروايه قال: (ما رواه الشيخ فى الصحيح). «٢».

و لعلّ تخصيصه بالشيخ لعدم اطلاعه على ما هو الصحيح من طريق الكلينى (قدّس سرّه).

(١) للروايات الدالّه على اشتراط العقل فى التكليف و رفع القلم عن المجنون و هى كثيره، منها: ما دلّت على أنّ الأمر و النهى و الثواب و العقاب منوطه بالعقل «٣» كصحيحه محمد بن مسلم بن أبى جعفر (عليه السلام) قال: لَمَّا خلق الله العقل استنطقه ثمّ قال له: أقبل فأقبل، ثمّ قال له: أدبر فأدبر، ثمّ قال: و عزّتى و جلالى ما خلقت خلقاً هو أحبّ إلىّ منك و لا أكملتك إلّا فىمن أحبّ،

---

(١) فإنّه رواها فى ج ٦، ص ٢٢٦، الباب ٤ من زكاه الفطره، الحديث ٢.

ثمّ قال: و رواه الكلينى كما سبق.

و قوله: (كما سبق) إشاره



إلى السند الذى أورده فى ص ٥٥ و هو عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن القاسم بن الفضيل.

(٢) الحدائق: ج ١٢، ص ٢٥٨.

(٣) الوسائل: ج ١، ص ٢٧، الباب ٣ من أبواب مقدّمه العبادات.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٩

بل يقوى سقوطها عنهما بالنسبه إلى عيالهما أيضاً- [١].

---

أما إنى إِيّاك أمر، و إِيّاك أنهى، و إِيّاك أعاقب، و إِيّاك أثيب «١» و عليه فلا- تكليف على المجنون، و لا- تجب عليه زكاه الفطره، لكن المشهور ذهبوا إلى ثبوت الخمس و الزكاه فى ماله بدعوى: أنّ الروايات رفعت عنه الحكم التكليفي، أمّا الوضعى فهو ثابت على ما تقدّم تقريره فى الصبى مفصلاً «٢» و الجواب الجواب «٣».

(١) و هو الصحيح.

إلّا أنّ هنا روايه تدلّ على وجوب زكاه فطره عائله الصبى عليه، و لا أقلّ من دلالتها على وجوب زكاه مملوكه عليه حتى و لو لم تجب زكاه نفسه عليه رواها الكلينى ذيل الروايه السابقه «٤» عن محمّد بن القاسم بن الفضيل.

و رواها الصدوق مستقله «٥» و هذا نصّها و كتب محمّد بن القاسم بن الفضيل إلى أبى الحسن الرضا (عليه السلام) يسأله عن المملوك يموت عنه مولاه و هو غائب عنه فى بلده أخرى أو فى يده مال لمولاه و تحضره الفطره يزكى عن نفسه من مال مولاه و قد صار لليتامى؟ فقال: نعم «٦» و هنا نقاش حولها سنداً و دلالة:

---

(١) المصدر المتقدّم، الحديث ١.

(٢) فى ص ٢١ قوله: و لكن نوقش فى الاستدلال.

(٣) فى ص ٢٢ قوله: و الجواب عن النقاش.

(٤) المتقدّمه فى ص ٢٥ و هى صحيحه الفضيل و أشرنا إلى المصدر فى ص ٢٧ الهامش رقم

(٥) الفقيه: ج ٢، ص ١١٧، الحديث ١٣ من باب الفطره.

(٦) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٦، الحديث ٣، الباب ٤ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٣٠

.....

أما السند.

فضعيف على الطريقتين الكافى و الفقيه لما تقدّم من أن الصدوق يرويها عن شيخه: الحسين بن إبراهيم الملقّب بالكاتب تاره و بالمؤدّب اخرى، و هو لم يوثق، و قلنا إنّه لا يكفى للتوثيق كونه شيخاً للصدوق «٢» و إنّ الكلينى رواها ذيل الروايه السابقه «٣» و إليك نصّها كامله عن الكافى «٤» (محمّد بن الحسين، عن محمّد بن القاسم بن الفضيل البصرى، عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: كتبت إليه: الوصى يزكى عن اليتامى زكاه الفطره إذا كان لهم مال؟ فكتب: لا زكاه على يتيم «٥» و عن مملوك يموت مولاه و هو عنه غائب فى بلد آخر و فى يده مال لمولاه و يحضر الفطره أ يزكى عن نفسه من مال مولاه و قد صار لليتامى؟ قال: نعم «٦» و الاختلاف بين متنى روايتى الصدوق و الكلينى بسيط لا يؤثر فى الروايه إلّا أن هذا السند أيضاً ضعيف، و ذلك لأنّ الكلينى يرويها عن محمّد ابن الحسين و هو ابن أبى الخطّاب «١» مباشره، و هو لم يدركه و لا بدّ من وجود

(٢) تقدّم ذلك فى ص ٢٦.

(٣) المتقدّمه فى ص ٢٥.

(٤) الكافى: ج ٤، ص ١٧٢، الحديث ١٣، من باب الفطره كتاب الصيام.

(٥) إلى هنا رواها الصدوق مستقله، و روى الباقي روايه مستقله أخرى. كما هي كذلك فى الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٦، الحديث ٢ و ٣ من الباب ٤ من أبواب زكاه الفطره باختلاف بسيط.

(٦) الكافى: ج ٤، ص ١٧٢،

الحديث ١٣، من باب الفطره كتاب الصيام.

(١) راجع ترجمته و شرح حاله و تصريح النجاشي و الشيخ و ابن شهر آشوب بتوثيقه في معجم رجال الحديث: ج ١٥، ص ٣٢٤، و في آخر ص ٣٢٥ يشير إلى أمور، منها: عدم روايه الكليني عنه بلا واسطه.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٣١

.....

واسطه في البين، و لا نعرفه، فتصبح الروايه مرسله، و إلى هذا أشار صاحب المعالم في المنتقى على ما ذكره المجلسي في مرآه العقول حيث قال: قد أشرنا سابقاً إلى إرسال هذا الطريق، و إن قال المجلسي في المرآه: و لكن يغلب على الظن اتصاله بمحمّد بن يحيى و إن تركه اتفق سهواً «٢».

و صاحب الوسائل ذكر في صدر السند: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن القاسم بن الفضيل قال: «٣».

أقول: لا أدري كيف أثبت أنّ الروايه رواها الكليني عن محمّد بن يحيى، كما غلب على ظنّ المجلسي (قدّس سرّهما).

و الذي أظن: أنّ في الروايه سقطاً بين الكليني و محمّد بن الحسين و لا نعرف من هو، فهي على هذا مرسله.

و لم أر في الكافي مثل هذا، بأن يبدأ السند بشخص بدون ذكر واسطه لا بدّ منها إلّا بذكر ما يدلّ على وجوده في البين.

و ممّا يؤيّد ذلك أيضاً: أنّ الوافي رواها عن الكافي عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن القاسم بن الفضيل و لم يذكر محمّد بن يحيى «١».

و بهذا تعرف ما في الجواهر حيث عبّر عنها بالصحيحه «٢».

فالروايه ساقطه سنداً.

(٢) ما نقلناه عن المنتقى و المجلسي موجود في هامش الكافي ج ٤، ص ١٧٣.

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٥٥، الحديث ٤، الباب ١ من أبواب من تجب عليه

الزكاه و من لا تجب عليه.

(١) الوافي: المجلد الثاني ج ٦، وسط ص ٣٣.

(٢) الجواهر: ج ١٥، ص ٤٨٥ فإنه ذكر الروايه صدرًا و ذيلًا و عبّر عنها بالصحيحه.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٣٢

### [الثانى عدم الإغماء]

الثانى عدم الإغماء فلا تجب على من أهلّ شؤال عليه و هو مغمى عليه (١).

و أمّا الدلاله.

ففيها (أولًا): عدم العامل بها، و قد صرّح صاحب الجواهر بذلك و قال: «لم أجد عاملاً به فلا يصلح دليلًا لما خالف الأصول» (٣).

و (ثانيًا): لا يمكن العمل بها لعدم جواز تصرّف المملوك فى مال المولى بعد موته مع أنّه ليس على فرض الوجوب على الصغير وليًا و لا وصيًا.

و أمّا حمل الوسائل إياها على موت المولى بعد الهلال (٤) فبعيد جدًّا لظهور الروايه فى موت المولى قبله لقوله: «يموت مولاه. و يحضر الفطر».

فالروايه ساقطه سندًا و دلاله.

و الصحيح: عدم الوجوب على الصبى لنفسه و لا لعائلته المملوك و غيره.

(١) ذكر غير واحد أنّ هذا الحكم متسالم عليه، و قال فى المدارك: «أنّه مقطوع به فى كلام الأصحاب» (٥) لكنّه قال: «قد ذكره العلّامة و غيره مجردًا عن الدليل، و هو مشكل على إطلاقه، نعم لو كان الإغماء مستوعبًا لوقت الوجوب أتجه ذلك» (١).

و هنا موردان للبحث:

الأول: من أغمى عليه عند هلال شوال ثم أفاق بعده قبل صلاه العيد.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٦، ذيل الحديث ٣، الباب ٤، من أبواب زكاة الفطره.

(٥) الجواهر: ج ١٥، ص ٤٨٥.

(١) المصدر المتقدم.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ٣٣

.....

---

الثانى: من أغمى عليه عند هلال شوال و استمر به الإغماء إلى آخر وقت صلاة العيد.

استشكل صاحب المدارك فى عدم وجوب الفطره فى المورد الأول،

كما ذهب إلى عدم وجوبها في المورد الثاني.

تحقيق المورد الأول المشهور على عدم الوجوب، وقد عرفت استشكال المدارك في ذلك بعدم الدليل على عدم الوجوب «٢».

و أورد عليه صاحب الجواهر بأن «الدليل الأصل، بعد ظهور الأدلة في اعتبار حصول الشرائط عند الهلال» «٣».

و مراده: وجود الدليل على عدم الوجوب و هو أصالة البراءة، و أنّ العبرة بحصول الشرائط عند الهلال و لم تحصل لأجل الإغماء، و لا عبره بحال الأداء الذي هو بين الهلال و صلاة العيد.

و (الظاهر): أنّ ما ذكره صاحب المدارك هو الصحيح؛ لعدم دليل لفظي على اعتبار عدم الإغماء عند الهلال ليتمسك به، فلو كان إجماع قطعي عليه أي: على أنّ المغمى عليه أول الوقت لا- تجب عليه زكاة الفطره صحّ ما ذكره، و إلّا فلا دليل على كون العبرة بأول الوقت.

بل الإطلاقات الواردة في وجوب زكاة الفطره تشمل من أغمى عليه وقت

---

(٢) بقوله: «قد ذكره العلامة و غيره مجرداً عن الدليل».

(٣) الجواهر: ج ١٥، ص ٤٨٥.

فقه العترة في زكاة الفطره، ص: ٣٤

### [الثالث الحرية]

الثالث الحرية فلا تجب على المملوك (١) و إن قلنا أنه يملك، سواء كان

---

الهلال و أفاق بعده في الفتره بين هلال شوال إلى صلاة العيد نظير النائم في أول الوقت فقط، و لا مجال للرجوع إلى أصالة البراءة، فإنّ الرجوع إليها إنّما يكون حال عدم الدليل على الوجوب، و قد عرفت وجوده و هو الإطلاقات الواردة في وجوب زكاة الفطره على المكلف الشامله لمن أغمى عليه حال الغروب و أفاق بعده قبل صلاة العيد، فما ذكره صاحب المدارك من الإشكال في عدم وجوب الفطره هو الصحيح.

تحقيق المورد الثاني و هو من أهل شوال عليه و هو

مغمى عليه و استمر به الإغماء إلى صلاة العيد.

و الظاهر عدم وجوب الفطره عليه، كما ذكره صاحب المدارك؛ لعدم تكليفه في مجموع الوقت بالفطره، و التكليف بالقضاء يحتاج إلى دليل فإنّ القضاء خلاف الأصل، و لا بدّ للقضاء من أمر جديد و دليل خاصّ، و لا يفى التكليف الأوّل بذلك لأنّه كان مقيداً بوقت خاص.

و على ضوء ذلك: لا بدّ من التفصيل بين الإغماء المستوعب لجميع الوقت فيصحّ ما ذكره المشهور من عدم الوجوب، و بين الإغماء في أوّل الوقت فقط فالوجوب للإطلاقات.

و ما ذكرناه يجرى في غير المغمى عليه من المعذورين كالنائم و الغافل و الناسي و أمثال ذلك.

(١) ذكرنا في بحث زكاه المال: أنّ الحرّيه شرط فيها، و النصوص متضافره

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٣٥

.....

في ذلك:

(منها) قوله عليه السلام: «ليس في مال المملوك شىء و لو كان له ألف ألف.» «١» أمّا بالنسبه إلى زكاه الفطره، فالحكم بعدم الوجوب على المملوك متسالم عليه في غير المكاتب و سيجيء الكلام حوله «٢»، فنقول:

إنّ تمّ الإجماع عليه و الظاهر: أنّه تام فهو، و إلّا فلا بدّ من إقامة الدليل عليه.

و قد استدلّ عليه في الجواهر: «باستفاضه الروايات على أنّ زكاه العبد على مولاه» «٣».

لكنّه لا يتمّ، لأنّ الظاهر: أنّها ليست في مقام بيان كون زكاته على المولى بعنوان العبد و المولى، بل هي ظاهره على اعتبار العيلولة، و لذا ذكرت تلك الروايات نفسها مع العبد: الحرّ، و رقيق الزوجه «١»، و لم ترد روايه بعنوان: «زكاه المملوك على مالكة».

و إليك مجموعه من عناوين روايات الباب، حتى تظهر تماميه الجواب.

□

(١) و هذه صحيحه عبد الله بن سنان. و هي في الوسائل: ج ٦،

ص ٥٩، الحديث ١، من الباب ٤، من أبواب من تجب عليه الزكاة و من لا تجب.

(٢) في ص ٣٧.

(٣) الجواهر: ج ١٥، ص ٤٨٦.

و تلك الروايات المستفيضة تراها في الوسائل ج ٦، ص ٢٢٧، الباب ٥ من أبواب زكاة الفطره، و غيره.

(١) و هذه روايه حماد بن عيسى التي نحققها في ص ٤٠. و مرفوعه محمد بن أحمد المحققه في ص ٣٨.

فقه العتره في زكاة الفطره، ص: ٣٦

.....

---

«كل من ضمنت إلى عيالك من حرّ أو مملوك» (٢).

«الفطره واجبه على كلّ من يعول من ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، حرّ أو مملوك» (٣).

«العيال: الولد و المملوك و الزوجه و أمّ الولد» (٤).

«صدقه الفطره على كلّ رأس من أهلك: الصغير و الكبير و الحرّ و المملوك و الغنى و الفقير» الحديث (٥).

و هذه العناوين كلّها بعنوان العيال سواء الغنى و الفقير، و الحرّ و العبد، و الصغير و الكبير لا بعنوان العبد و المولى.

و يمكن الاستدلال عليه بالاطمئنان بعدم الفرق بين زكاة المال و زكاة الفطره، المؤيد بما ورد من أنه «تجب الفطره على كلّ من تجب عليه الزكاة» (١) أي: زكاة المال.

و يمكن الاستدلال عليه بحجر العبد عن التصرف في ماله.

توضيح ذلك:

إنّ العبد لو قلنا بملكيتيه و كان له مال فهو ممنوع من التصرف، و إن لم يكن له

---

□

(٢) هذه صحيحه عبد الله بن سنان في الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٩، الحديث ٨، الباب ٥ من أبواب زكاة الفطره.



(٣) هذه صحيحه عمر بن يزيد في المصدر ص ٢٢٧، الحديث ٢.

(٤) هذه صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج في المصدر ص ٢٢٧، الحديث ٣.

(٥) هذه صحيحه الحلبي في المصدر ص ٢٢٩، الحديث

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٦، الحديث ١ من الباب ٤ من أبواب زكاة الفطره.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ٣٧

قنأ أو مدبراً أو أمّ ولد أو مكاتباً (١) مشروطاً أو مطلقاً و لم يؤدّ شيئاً، فتجب فطرتهم على المولى،

مال أو قلنا بعدم ملكيته فالأمر واضح.

و يستفاد منع العبد عن التصرف فى ماله من قوله تعالى «عَبْدًا مَّملُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ إِلَىٰ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ»  
«٢».

و الروايات الكثيره الدالّه على عدم حقّ للعبد بالتصرف من صدقه أو وصيه أو غير ذلك «٣».

(١) المعروف بين الأصحاب عدم الوجوب كسائر المماليك خلافاً للصدوق (قدّس سرّه) حيث ذهب إلى أنّ فطرته على نفسه، و فى الجواهر: «مال إليه بعض متأخري المتأخرين» «٤».

استناداً إلى صحيحه على بن جعفر، أنّه سأل أخاه موسى بن جعفر (عليه السلام) عن المكاتب، هل عليه فطره شهر رمضان أو على من كاتبه، و تجوز شهادته؟ قال: الفطره عليه و لا تجوز شهادته «٥» السند: لهذه الروايه طريقان:

(٢) الآية ٧٥ ٧٦ من سوره النحل.

(٣) و تلك الروايات فى موارد عديده، و إليك بعض مصادرها من الوسائل ج ١٣، ص ٣٤، الباب ٩ من أبواب بيع الحيوان؛ و ص ١٤٤، كتاب الحجر الباب الرابع؛ و ص ٤٦٦ كتاب الوصايا الباب ٧٨.

(٤) الجواهر: ج ١٥، ص ٤٨٦.

(٥) الوسائل: ج ٦، ص ٢٥٣، الحديث ٣ من الباب ١٧ من أبواب زكاة الفطره.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ٣٨

---

الأول: الصدوق بإسناده عن علي بن جعفر «٣».

الثاني: طريق الشيخ إلى كتاب علي بن جعفر، كما في التهذيب «٤» و هو طريق صحيح.

الدلالة: واضحه على مذهب الصدوق، و أما اشتمالها على جمله: «و لا

تجوز شهادته» فلا يضر بالاستدلال لأنه:

(أولاً): قد حملها الصدوق على الإنكار دون الأخبار «٥».

و (ثانياً): بناءً على كونها جملة إخباريه فهي معارضة للروايات الدالة على جواز شهادته العبد، وحينئذ لا مانع من رفع اليد عن هذه الجملة بالمعارضة فتحمل على التقيه.

و على كل فالجملة الأولى: «الفطره عليه» لا إشكال فيها.

و بإزاء الصحيحه روايتان تدلان على عدم الفطره على المكاتب.

□  
الروايه الأولى: مرفوعه محمد بن أحمد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: يؤدى الرجل زكاه الفطره عن مكاتبته و رقيق امرأته و عبده النصراني

---

(٣) المصدر المتقدم.

(٤) التهذيب: ج ٤، ص ٣٣٢، ط. النجف، و إليك نصه: على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن مكاتب هل عليه فطره شهر رمضان أو على من كاتبه؟ و هل تجوز شهادته؟ قال: الفطره عليه و لا تجوز شهادته.

(٥) قال الصدوق: هذا على الإنكار لا على الإخبار، يريد: كيف تجب عليه الفطره و لا تجوز شهادته، أى: شهادته جائزه، كما أنّ الفطره عليه واجبه راجع الوسائل: ج ٦، ص ٢٥٤، ذيل الحديث ٣ من الباب ١٧ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٣٩

.....

---

و المجوسى و ما أغلق عليه بابه «١».

و بها ناقش صاحب الجواهر الاستدلال بصحيحه على بن جعفر بقوله: «. الخبر المزبور» «٢» و إن صحّ سنده قاصر عن تقييد ما عرفت خصوصاً بعد معارضته بقول الصادق (عليه السلام) فى مرفوع محمد بن أحمد بن يحيى: «يؤدى الرجل زكاه الفطره عن مكاتبته و رقيق امرأته و عبده النصراني و المجوسى و ما أغلق عليه بابه» المنجبر بما سمعت «٣».

و مراده من قوله: «قاصر عن تقييد ما عرفت»: أنها لا تقيّد

الإجماع و الروايات المستفيضة الدالّة على أنّ زكاة العبد على مولاه.

و فيما قاله صاحب الجواهر نظر فإنّ الإجماع دليل لثبّي لا يؤخذ به إلّا في القدر المتيقن و هو غير المكاتب فإنّه محل الكلام و البحث، و ليس في المقام دليل لفظي يتمسك به و لا يشمل الاستدلال بحجر العبد لأنّ المكاتب غير محجور عن التصرف و قد عرفت عدم دلالة الروايات المستفيضة على كون فطره العبد على المولى بعنوان الملكيه و الرقيه «١»، و على فرض دلالتها عليه تكون هذه الصحيحه «٢» مقيدة لها بالنسبه إلى المكاتب و لا سيّما بضميمه صدرها (هل عليه فطره شهر رمضان أو على من كاتبه).

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٩، الحديث ٩ من الباب ٥ من أبواب زكاة الفطره.

(٢) أى صحيحه على بن جعفر المتقدمه في ص ٣٧.

(٣) الجواهر: ج ١٥، ص ٤٨٦.

(١) أى: في الصفحه ٣٦.

(٢) أى: صحيحه على بن جعفر المتقدمه في الصفحه ٣٧.

فقه العتره في زكاة الفطره، ص: ٤٠

.....

---

و الجواب عن هذه الروايه «٣»: أنّها ساقطه سنداً و دلالة.

أمّا (سنداً) فلكونها مرفوعه.

و أمّا (دلالة) فلائها وارده في العيال لا العبد، و ذلك لقوله (عليه السلام): (و ما أغلق عليه بابه) فإنّه قرينه على أنّ وجوب الفطره على المولى لكون العبد من عياله لا لكونه عبده، و لذا وجبت على الزوج بالنسبه إلى رقيق الزوجه من جهه كونه من عيال البيت، و إلّا فبأى وجه يجب على الزوج فطره رقيق الزوجه على ما ذكر في الروايه «٤».

الروايه الثانيه: روايه حمّاد، رواها الشيخ ياسناده عن محمّد بن على بن محبوب، عن على بن الحسين، عن حمّاد بن عيسى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: يؤدّى

الرجل زكاه الفطره عن مكاتبه و رقيق امرأته و عبده النصرانى و المجوسى و ما أغلق عليه بابه «١».

و الجواب عنها بضعف السند و الدلاله.

أما السند فبعلى بن الحسين مع صحه طريق الشيخ إلى محمّد بن على بن محبوب، لأنّ الظاهر بقريته روايته عن حمّاد كونه على بن الحسين بن الحسن الضرير.

و مجموع رواياته فى الكتب الأربعة ست روايات كالتالى:

---

(٣) أى: مرفوعه محمّد بن أحمد بن يحيى.

(٤) أى: مرفوعه محمّد بن أحمد المتقدّمه فى الصفحه ٣٨، و يأتى المضمون فى أختها: روايه حمّاد.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٩، الحديث ١٣ من الباب ٥ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٤١

.....

---

(ثلاث) بعنوان على بن الحسين بن الحسن الضرير «٢» اثنتان منها فى الكافى، و واحده فى التهذيب «٣».

(واحد) بعنوان على بن الحسين الضرير، و هذه فى التهذيب «٤».

(روايتان) بعنوان على بن الحسين، و هاتان فى التهذيب أيضاً «١».

و جميع هذه الروايات الست عن حمّاد بن عيسى، فيعلم: أنّ المراد من (على بن الحسين) المطلق الراوى عن حمّاد على بن الحسين بن الحسن الضرير و هو مهمل لم يذكر فى كتب الرجال بمدح و لا قدح. و على فرض عدم ثبوت أنّه على بن الحسين بن الحسن الضرير فهو مجهول لم يعرف من هو الذى يروى عن حمّاد و يروى عنه محمّد بن على بن محبوب.

و (الحاصل): أنّ صحيحه على بن جعفر الدالّه على أنّ فطره المكاتب على نفسه كما ذهب إليه الصدوق بلا معارض.

---

(٢) أشار سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) فى معجم رجال الحديث ج ١١، ص ٣٨٢، إلى الروايات الثلاث فى عنوان رقم ٨٠٤٣ على بن

الحسين بن الحسن الضريير و لم

يذكر في عنوان علي بن الحسين المرقم ٨٠٣٥ شيئاً، بل حوّل إلى رقم ٧٩٩١، وفي الرقم ٧٩٩١ ذكر علي بن الحسن (الحسين) و أنه غير الضريير.

(٣) أصول الكافي: ج ٢، ص ٦١٣، باب قراءه القرآن في المصحف رقم ٧، الحديث ٢.

و في ج ٦، ص ٤٦، باب الشوء رقم ٣٢، الحديث ٢؛ و في التهذيب: ج ١، ص ٣٧٤، الحديث ١١٤٦.

(٤) التهذيب: ج ٣، ص ٢٣، الحديث ٨١.

(١) التهذيب: ج ٤، ص ٣٣١، الحديث ١٠٣٩؛ و التهذيب: ج ١٠، ص ١٥٢، الحديث ٦٠٩.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٤٢

نعم لو تحرّر من المملوك شىء وجبت عليه و على المولى بالنسبه (١) مع حصول الشرائط.

---

(١) ذكر هذا الحكم غير واحد عملاً بالجهتين بمقدار ما تحرّر على نفسه، و بمقدار الرقيه على المولى «٢».

و (فيه): أنّ المبعّض إذا كان عيالاً ففطرته على مولاه، كيف لا، و قد كانت على المولى لو كان حراً بتمامه إذا كان عيالاً و لا بدّ أن لا يكون هذا محل كلامهم و إن لم يكن عيالاً فلا تجب فطرته على مولاه بعنوان الرقيه على ما سبق تحقيقه «١» و إن ذهب صاحب الجواهر إلى أنّ زكاه العبد على مولاه أى: بعنوان الرقيه استناداً إلى الروايات المستفيضه، و تقدّم الجواب عنه «٢».

و التحقيق: أنّ زكاه المبعّض على نفسه إذا لم يكن عيالاً، و الوجه في ذلك:

إنّا إذا عملنا بصحيحه على بن جعفر المتقدمه «٣» الدالّه على كون فطره المكاتب على نفسه فالوجه واضح.

و إن لم نعمل بها لا بدّ من الالتزام بذلك أيضاً، أى: كون زكاته على نفسه، و ذلك لأنّه لو لم يكن عيالاً و لم تجب فطرته على مولاه



شملة إطلاق روايات وجوب الفطره خرجنا عن إطلاقها بالنسبه إلى المملوك غير المكاتب لأحد أمرين:

(٢) الكلام فى مملوك مكاتب تحزّر منه شىء بالكتابه، لأنّ غير المكاتب إذا تحزّر منه شىء سرت الحريه إلى تمامه قهراً.

(١) فى ص ٣٥ و ص ٣٦.

(٢) نقلنا كلام الجواهر و استدلاله و الجواب عنه و الإشاره فى الهامش إلى المصدر فى ص ٣٥ و ٣٦.

(٣) فى الصفحه ٣٧.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٤٣

.....

(الأوّل): الإجماع المدعى الدال على عدم وجوب الفطره على العبد و تقدّم الكلام فيه و قلنا إنّ الإجماع «٤» تامّ فى العبد غير المبعوض أمّا المبعوض و هو محل الكلام فلم يكن فيه إجماع حتى به يخرج المبعوض عن الإطلاقات.

(الثانى): حجر العبد عن التصرف المالى بدون إذن مولاه و إن كان مملوكاً له «٥» و هذا أيضاً لا يجرى فى المقام، لأنّ المفروض كونه مبعوضاً و له حقّ التصرف فى قسم من أمواله غايه الأمر عليه دفع شىء للمولى لأجل تحزّره.

و (الحاصل): إنّ أياً من الأمرين لا يجرى فى المقام، و عليه فلا بدّ من تكلفه فطره نفسه بمقتضى الإطلاقات الدالّه على وجوب الفطره على كلّ واجد للشرائط حتى مع عدم العمل بالصحيحه المتقدمه «١».

و على ضوء ما ذكرناه فما ذكره صاحب الجواهر فى وجه تقسيم فطره المبعوض بين نفسه و مولاه من: «عدم وجوب زكاه الجميع على المولى، لأصالة براءة ذمّته بالنسبه إلى الجزء الحرّ، كأصالة براءة ذمّه المكاتب عنها بالنسبه إلى الجزء الرق» «٢» لا نعرف له وجهاً حتى لو لم نعمل بصحيحه على بن جعفر «٣» لأنّه لا مورد لأصالة البراءه بعد ما كانت الإطلاقات مقتضيه لوجوبها بالنسبه إلى نفسه و عدم الدليل على

(٤) سبق ذلك في الصفحة ٣٥.

(٥) راجع تحقيقه في الصفحة ٣٦ قوله: ويمكن الاستدلال عليه بحجر العبد.

(١) صحيحه على بن جعفر تقدّمت في الصفحة ٣٧.

(٢) الجواهر: ج ١٥، ص ٤٨٧.

(٣) المتقدّمه في الصفحة ٣٧.

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ٤٤

## [الرابع الغنى]

### اشاره

الرابع الغنى و هو أن يملك قوت سنه (١) له و لعياله زائداً على ما يقابل الدين و مستثنياته فعلاً أو قوّه بأن يكون له كسب يفي بذلك، فلا تجب على الفقير و هو من لا يملك ذلك (٢).

بالصحيحه فالحكم واضح بوجوبها على نفسه.

(١) المعروف في تفسير الغنى هو: ملكيه قوت السنه فعلاً أو قوّه له و لعياله.

و نسب إلى ابن الجنيد أنه من يملك نفقه يوم و ليله له و لعياله و صاعاً زائداً على ذلك، و ذكر صاحب الجواهر أنّ الشيخ حكى هذا القول في الخلاف عن كثير من علمائنا، ثم قال صاحب الجواهر: إنا لم نتحقّقه، بل المتحقّق خلافه «١».

أقول: و يمكن حمل كلام ابن الجنيد على ذى كسب تأتبه مؤنته كلّ يوم مع زياده صاع.

و على هذا الحمل يرجع كلامه إلى المشهور.

(٢) و هو المعروف و المشهور بين الأصحاب، و تدل على اشتراط الغنى روايات عمدتها روايتان و بقيتها مؤيدات «٢» الأولى: صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سُئل عن رجل

---

(١) الجواهر: ج ١٥، ص ٤٨٨.

(٢) و هي في الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٣، الباب ٢ من أبواب زكاة الفطره، الحديث ٣، ٤، ٧، ٨، ٩، ٥، و الأخيره ضعيفه بيزيد بن فرقد النهدي لعدم توثيقه و إن عتبر عنها الجواهر في ج ١٥، ص ٤٨٩ بالصحيحه

و الحديث ٣ ضعيف بإسحاق بن المبارك، و الحديث ٤ بمحمد بن سنان و يزيد بن فرقد، و الحديث ٧، ٨، ٩، بإسماعيل بن سهل.

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ٤٥

.....

يأخذ من الزكاه، عليه صدقه الفطره؟ قال: لا «٣».

و المراد من الرجل الذى يأخذ من الزكاه: الفقير، لا أخذ الزكاه بعنوان غير الفقر من العناوين الثمانية «١» كالدين و سبيل الله و العمل للزكاه و ذلك للانصراف.

الثانية: موثقه إسحاق بن عمار قال: قلت لأبى إبراهيم (عليه السلام): على الرجل المحتاج صدقه الفطره؟ قال: ليس عليه فطره «٢». و المراد من «الرجل المحتاج»: الفقير، للانصراف كما تقدم.

و روايات اخرى تدلّ على عدم وجوب زكاه الفطره على الفقير «٣».

لكن بإزائها روايتين تدلّان على وجوب الفطره على الفقير.

الاولى: ما رواه الفضيل بن يسار «٤» رواها الشيخ بإسناده عن على بن مهزيار، عن إسماعيل بن سهل، عن حمّاد، عن حريز، عن الفضيل بن يسار، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أعلى من قبل الزكاه زكاه؟ فقال: أمّا من قبل زكاه المال فإنّ عليه زكاه الفطره و ليس عليه لما قبله زكاه، و ليس على من

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٣، الحديث ١، من الباب ٢ من أبواب زكاه الفطره.

(١) التّحفة في الآيه المباركه «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَ اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ» سورة التوبه الآيه ٦٠

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٣، الحديث ٦، الباب ٢ من أبواب زكاه الفطره.

(٣) راجع ص ٤٤ الهامش رقم ٢ ففيه الإشارة إلى تلك الروايات.

(٤) يأتي تحقيق سندها في الصفحه ٤٧

و يصحح سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) هذه الروايه، و راجع الهامش رقم ٣ فيها لتوضيح الحال.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٤٦

.....

يقبل الفطره فطره «٥».

و المستفاد منها: أنّ الفقر لا يمنع أداء الفطره لكن الذى يأخذه بعنوان الفطره ليس عليه فطره.

الثانيه: صحيحه زراره التى رواها الكليني عن على بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن عمر بن أذينة، عن زراره، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الفقير الذى يتصدق عليه، هل عليه صدقه الفطره؟ فقال: نعم، يعطى ممّا يتصدق به عليه «١».

و الجواب عن الروايتين: أنّهما ليستا صريحتين فى الوجوب، بل يمكن حملهما على الاستحباب و ذلك للجمع العرفى بين الطائفة الأولى الدالّة على عدم وجوب الفطره على الفقير «٢» و الطائفة الثانية الدالّة على وجوبها عليه.

فإنّ الأولى صريحه فى عدم الوجوب، لقوله (عليه السلام): «لا» و قوله (عليه السلام): (ليس عليه فطره) «٣».

و الثانية ظاهره فى الوجوب، لقوله (عليه السلام): (نعم يعطى).

لكن قوله (عليه السلام): (نعم يعطى)، مقابل (لا) و (ليس عليه فطره) يفيد

(٥) و هى فى الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٤، الحديث ١٠ الباب ٢ من أبواب زكاه الفطره.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٥، الحديث ٢ الباب ٣ من أبواب زكاه الفطره، و لم يظهر وجه تعبير الجواهر عنها بخبر زراره راجع ج ١٥، ص ٤٩٠.

(٢) و هى صحيحه الحلبي و موثقه إسحاق بن عمّار المتقدمتان فى ص ٤٤ و ٤٥ و الطائفة الثانية ما رواه الفضيل و صحيحه زراره راجع الصفحه ٤٥ و صدر هذه الصفحه.

(٣) الجواب ب (لا) فى صحيحه الحلبي، و الجواب ب (ليس عليه فطره) فى موثقه إسحاق.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٤٧

و إن كان الأحوط إخراجها إذا كان مالكا لقوت السنه، و إن كان عليه دين،- استحباب إخراج الفقير الفطره.

و قد صرح الشيخ بهذا الحمل «١» و كذا غيره «٢».

و أما (سندهما) فمعتبر حسب التحقيق التالي:

أما (ما رواه الفضيل) و إن كان فيه إسماعيل بن سهل إلا أن للشيخ طريقاً إلى الروايه بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال، عن إبراهيم بن هاشم، عن حماد، عن حريز، عن زراره «٣» و طريق الشيخ إلى كتاب ابن فضال صحيح علي

(١) كما في الوسائل ج ٦، ص ٢٢٤ بعد ذكر روايه فضيل في الحديث ١٠ الباب ٢ من أبواب زكاه الفطره.

و في الجواهر: ج ١٥، ص ٤٩٠: أو تحمل علي الندب كما صرح به الشيخ في كتابي الأخبار، بل به صرح في المقنعه أيضاً.

(٢) كالمفيد في المقنعه علي ما سمعت من الجواهر في الهامش المتقدم.

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٤، الحديث رقم ١٠، الباب ٢ من أبواب زكاه الفطره.

و رواها في التهذيب: ج ٤، ص ٧٤، الحديث تسلسل ٢٠٧.

أقول: إنهما روايتان و تختلفان متناً و سنداً، و إن اتفقتا في المضمون.

الأولى روايه الفضيل و هي ضعيفه بإسماعيل بن سهل.

و الثانيه موثقه زراره التي في سندها علي بن الحسن بن فضال.

و في الأولى جمله: (و ليس عليه لما قبله زكاه) ليست في الثانيه.

و إليك نصّها عن التهذيب بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال، عن إبراهيم بن هاشم، عن حماد، عن حريز، عن زراره قال: قلت له: هل علي من قبل الزكاه زكاه؟ فقال: أمّا من قبل زكاه المال فإنّ عليه زكاه الفطره و ليس علي من قبل الفطره فطره).

التهذيب: ج ٤، ص ٧٤، الحديث تسلسل ٢٠٧.

ما حققناه (١).

و أما (صحيحه زراره) فقد ناقش صاحب الجواهر فى سندها (٢) من دون ذكر وجه المناقشه، و الظاهر تماميه السند.

و يحتمل كون نقاش صاحب الجواهر من جهه محمّد بن عيسى و الظاهر أنه محمّد بن عيسى بن عبيد، و سيأتى الكلام فى توثيقه مفضلاً (٣) و هو و إن كان مشتركاً بين محمّد بن عيسى بن عبيد، و والد أحمد بن محمّد بن عيسى، إلا أنه لا إشكال فيهما.

(١) ذكر سيدنا الأستاذ مراراً: أنّ طريق الشيخ إلى على بن الحسن بن فضال و إن كان ضعيفاً، إلا أنّ كتاب على بن الحسن بن فضال قد وصل إلى الشيخ و إلى النجاشى من استاد واحد، و لما كان طريق النجاشى صحيحاً إلى الكتاب يصبح الكتاب الواصل إلى الشيخ معتبراً و لو كان طريقه الذى ذكره إليه ضعيفاً.

و إلى هذا التصحيح أشار (دام ظلّه) فى معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٩٥ من المدخل بقوله: «بل لو فرضنا أنّ طريق الشيخ إلى كتاب ضعيف فى المشيخه و الفهرست، و لكن طريق النجاشى إلى ذلك الكتاب صحيح و شيخهما واحد، حكم بصحة روايه الشيخ عن ذلك الكتاب أيضاً، إذ لا يحتمل أن يكون ما أخبره شخص واحد كالحسين بن عبيد الله بن الغضائرى مثلاً للنجاشى مغايراً لما أخبر به الشيخ، فإذا كان ما أخبرهما به واحداً، و كان طريق النجاشى إليه صحيحاً حكم بصحة ما رواه الشيخ عن ذلك الكتاب لا محاله، و يستكشف من تغاير الطريق أنّ الكتاب الواحد روى بطريقتين قد ذكر الشيخ أحدهما و ذكر النجاشى الآخر». انتهى.

(٢) أورد الجواهر عدّه روايات دالّه على وجوب الفطره على الفقير

منها ما رواه زراره، و عبّر عنها بخبر زراره، ثم قال: «كُلّ ذلك بعد الإغضاء عمّا في سند الجميع» الجواهر: ج ١٥، ص ٤٩٠.

(٣) في ص ١٦٩ في تحقيق صحيحتي زراره و ابن مسكان حول اللبن من أجناس الفطره.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٤٩

بمعنى: أنّ الدين لا يمنع من وجوب الإخراج و يكفي ملك قوت السنه (١)، بل الأحوط: الإخراج إذا كان مالكا عين أحد  
النصب الزكويه (١) أو قيمتها و إن لم يكفه لقوت سنته (٢)،

---

(١) تقدّم الكلام حوله في زكاه المال و قلنا: لا دليل على استثناء الدين بل الاعتبار بملكه قوت السنه حتى و لو كان مديوناً.

و مقتضى الروايات: أنّ من له مؤنه السنه بالفعل أو بالقوه فهو غني «٢» مضافاً إلى عدم صدق عنوان الفقير على من ملك قوت السنه و هو مديون كرئيس أو تاجر عليه ديات من القتل و الكفارات بحيث لا يفي بذلك جميع أمواله لكنّه يملك قوت السنه.

نعم: لو فرضنا أنّه أذى دينه و لم يبق شيء أو بقي مقدار لا يفي بمؤنه السنه فهو فقير بلا إشكال.

(٢) ذهب الشيخ (قدّس سرّه) إلى أنّه «تجب زكاه الفطره على من ملك نصاباً تجب فيه الزكاه أو قيمه نصاب» «٣».

□  
و لا دليل عليه إلّا ما يتوهم من الروايات الواردة بمضمون «انّ الله عزّ و جلّ

---

(١) و عليه العجلى كما في الجواهر: ج ١٥، ص ٤٩٠، و قال الشيخ: «لا تجب الفطره إلّا على من ملك نصاباً من الأموال الزكويه»  
المبسوط: ج ١، ص ٢٤٠، طبع الحيدريه طهران سنه ١٣٨٧.

(٢) يريد (دام ظلّه) بذلك الروايات الواردة في الباب ٨ من أبواب المستحقين للزكاه من الجزء ٦ من



الوسائل ص ١٥٨، وغيره. و منها صحيحه زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) قال سمعته يقول: إن الصدقه لا تحل لمحترف و لا لذي مره سوى قوى فتزوها عنها.

(٣) الجواهر: ج ١٥، ص ٣٠٥، و لكن في المبسوط لم يقيد بالقيمه راجع الهامش رقم ١ في هذه الصفحه.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٥٠

.....

فرض للفقراء في أموال الأغنياء ما يكتفون به.» (١) و استفيد منها: أنّ العبره في الغنى و الفقر بملكيه النصاب الزكوى و عدمها

(١) و إليك بعض نصوصها عن الوسائل: ج ٦، ص ٣، الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاه و ما تستحب فيه:

منها: صحيحه زراره و محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ فَرَضَ لِلْفُقَرَاءِ فِي مَالِ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَسْعُهُمْ، وَ لَوْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْعُهُمْ لَزَادَهُمْ.» المصدر الحديث ٢.

و منها: صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «. إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ فَرَضَ لِلْفُقَرَاءِ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَكْتَفُونَ بِهِ وَ لَوْ عَلِمَ أَنَّ الَّذِي فَرَضَ لَهُمْ لَا يَكْفِيهِمْ لَزَادَهُمْ.» المصدر، الحديث ٣.

و منها: صحيحه عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ جَعَلَ لِلْفُقَرَاءِ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَكْفِيهِمْ وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَزَادَهُمْ.» المصدر ص ٥، الحديث ٩.

و منها: صحيحه الأ-حول في حديث- (أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام): كيف صارت الزكاه من كل ألف خمسه و عشرين درهماً؟ فقال: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ حَسَبَ الْأَمْوَالِ وَ الْمَسَاكِينَ فَوَجَدَ مَا يَكْفِيهِمْ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ، خَمْسَهُ وَ عَشْرِينَ،

و لو لم يكفهم لزادهم) الوسائل: ج ٦، ص ٩٩، الحديث ٢، الباب ٣ من أبواب الذهب و الفضة.

□ □  
و منها: صحيحه أبى بصير قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام):. ثم قال: إنّ الله نظر فى أموال الأغنياء ثم نظر فى الفقراء فجعل فى أموال الأغنياء ما يكتفون به، و لو لم يكفهم لزادهم». الوسائل: ج ٦، ص ٢٠١، الحديث ٢، الباب ٤١ من أبواب المستحقين للزكاة.

و يستفاد ذلك من عدّه روايات:

منها: الحديث ١، الباب ٣ من أبواب زكاة الذهب و الفضة من الوسائل ج ٦، ص ٩٨.

فقه العترة فى زكاة الفطره، ص: ٥١

بل الأحوط إخراجها إذا زاد على مؤنه يومه و ليلته صاع (١).

### [ مسأله ١): لا يعتبر فى الوجوب كونه مالكا مقدار الزكاة ]

(مسأله ١): لا يعتبر فى الوجوب كونه مالكا مقدار الزكاة زائداً على

---

حيث عتبر الإمام (عليه السلام) عن مالك النصاب بالغنى و الأغنياء، و من تجب عليه الفطره لا بدّ أن يكون غنياً بهذا المعنى.

و الجواب (أولاً): أنّ هذه الطائفة من الروايات واردة لبيان وجوب الصدقة على الأغنياء و إن مصرّفها الفقراء و لا تعرض فيها لتفسير الغنى و الفقر.

نعم قد ثبت بالروايات: أنّ من ملك النصاب تجب عليه الزكاة، و لا دلالة فيها على أنّه غنى لا تجرى عليه أحكام الفقير، و لتفسيرهما الغنى و الفقر يراجع العرف، و الروايات الواردة فى ذلك و هى التى جعلت العبرة بملك قوت السنه بالفعل أو بالقوة (١).

و (ثانياً): على تقدير تسليم دلالة الروايات على كون الغنى مالك النصاب الزكوى، فهى واردة فى مالك العين الزكويه دون المالك لقيمتها و كان المدعى ملكيه العين أو قيمتها، فالدليل أخصّ من المدعى، و عليه يكون المناط فى الغنى ملكيه النصاب فمن لا يملك عين

المال الزكوى بقدر النصاب حتى و لو ملك ملايين فهو فقير و لا تجب عليه الفطره، و هو باطل بالضروره.

(١) وجه الاحتياط ذهاب ابن الجنيد الإسكافى إلى وجوب الفطره عليه كما سبق «٢».

---

(١) و هى كثيره ترى بعضاً منها فى الوسائل: ج ٤، ص ١٥٨، الباب ٨ من أبواب المستحقين للزكاه.

(٢) فى ص ٤٤.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٥٢

مؤنه السنه، فتجب و إن لم يكن له الزياده (١) على الأقوى و الأحوط.

---

و لم يظهر وجه لذلك و تقدّم الكلام فيه «١».

و الصحيح: ما ذهب إليه المشهور من كون العبره مؤنه سنه.

(١) لعلّ المعروف وجوب زكاه الفطره عليه لأنّه غنى.

و فى قبالة قولان:

القول الأول: عن بعضهم كالفاضلين و الشهيد: عدم وجوبها عليه.

و ربما علّل عدم الوجوب: بأنّ الوجوب يلزم من وجوده عدمه، و هو مستحيل حيث لو وجبت الفطره عليه أصبح فقيراً من جهه

نقصان مؤنه السنه بمقدار الفطره فلا تجب «٢».

و (الجواب):

(أولاً): بالنقض بأنّ عدم الوجوب يلزم منه وجوده، حيث لو لم تجب الفطره أصبح غنياً و تجب عليه الفطره «٣».

و حاصله: استلزام الوجود للعدم، و استلزام الوجود، و كلاهما غير معقول.

و (ثانياً): بأنّ الحكم الشرعى لا- يوجب الفقر، كما أنّه لا يوجب الغنى، بمعنى: أنّ وجوب الزكاه عليه لا يجعله فقيراً و لا عدمه

غنياً، بل تحقّق ذلك

---

(١) فى الصفحه ٤٤.

(٢) توضيحه: أنه لو وجبت زكاه الفطره لصار فقيراً لنقصان مؤنه السنه بمقدار الفطره و حينما هو فقير لا تجب عليه الفطره فلزم من وجوده عدمه، أى: من الوجوب عدم الوجوب.

(٣) توضيحه: أنه لو لم تجب زكاه الفطره فهو غنى لأنه مالك مؤنه السنه و حينما هو غنى تجب عليه

الفطره فلزم من عدمه وجوده، أى: لزم من عدم الوجوب الوجوب.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٥٣

.....

بالأمر الخارجى، أى: إذا أعطى الفطره و أوصل المال إلى مورده نقصت مؤنته فى مفروض المثال و أصبح فقيراً، فالموجب للفقير هو الإعطاء الخارجى، لا الحكم الشرعى.

و (ثالثاً): لو تنزلنا عن ذلك و قلنا: إنَّ الحكم الشرعى يوجب الفقر فى المثال فلا مانع أيضاً من الحكم بالوجوب عليه، و ذلك من أجل أنَّ الحكم بالوجوب من جهة غناه مع قطع النظر عن الحكم الشرعى، أى: من كان غنياً لولا الوجوب فعليه الفطره و إن صار بالوجوب فقيراً، و هذا الشخص غنى مع قطع النظر عن الحكم عليه بالوجوب، و إنما فقره بسبب الوجوب و هو لا ينافى وجوب الفطره عليه.

و على كلِّ فمقتضى الإطلاقات كون العبره فى وجوب الفطره تملك مؤنه السنه و لو لم يزد عنها شىء.

القول الثانى: ما عن المبسوط من التفصيل بين الغنى فعلاً فتجب عليه زكاه الفطره، و الغنى بالقوه كمن تأتبه مؤنته يومياً فلا تجب عليه «١» و ذلك لأنها لو وجبت عليه لزم أحد الأمرين: إما تقديمها على القوت أو الاستدانه لها «٢» و الأوّل ساقط قطعاً، و الثانى لا دليل عليه.

و (الجواب): أنه لم يظهر وجه لهذا القول.

(١) لم أعر فى كتاب الفطره من المبسوط على هذا التفصيل.

(٢) لأنَّ المفروض حصول مؤنته يومياً بلا-زياده، و الفطره شىء زائد على ذلك و لا يملكها فعلاً فلا بدّ من أحد أمرين إن وجبت عليه: إمّا بصرف قوته اليومى فى الفطره فيبقى بلا-قوت فى ذلك اليوم، و إمّا الاستدانه للفطره إن لم يصرف قوته فى الفطره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٥٤

(مسألة ٢) لا يشترط في وجوبها الإسلام، فتجب على الكافر [١]

و لو فرض عدم التمكن إلّا لقوته فلا- مانع من تسديد الفطره بالاستدانه مقدمه للواجب إلّا إذا كان حرجياً أو لا يتمكن من الاستدانه فتسقط، على أنه يمكن تهيئه الفطره بوجه آخر من هديه أو ضيافه، فلما ذا تسقط الفطره عنه رأساً؟! و الحاصل: أنّ المُطلقات الوارده في وجوب زكاه الفطره على كلّ مكلف محكمه بالنسبه إلى الغنى بالقوه، و ليس في مقابلها ما يقيدها.

(١) هذا إذا بنينا على تكليف الكافر بالأصول و الفروع كما عليه المشهور و ادّعى عليه الإجماع لكن الصحيح: عدم تكليف الكافر بالفروع، بل هو مكلف بالأصول فقط.

و استدل المشهور على عموم تكليفه بالفروع و الأصول بأمور.

الأمر الأوّل: الإجماع.

الأمر الثاني: إطلاق الأدلّه.

من الآيات «١» و الروايات «٢» الوارده في التكليف بالفروع.

(١) و هي الوارده في التكليف بالفروع من الصلاه و الزكاه و غيرهما.

(٢) الروايات الوارده في الفروع كالصلاه و الصوم و الحجّ و الزكاه و الخمس و غيرها من الفروع نوعان.

مطلق أي: غير مقيد بالمؤمنين و المسلمين، بل في بعضها تصريح ب (الناس) كصحيحه زراره و محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ لِلْفُقَرَاءِ فِي مَالِ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَسْعُهُمْ وَ لَوْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْعُهُمْ لَزَادَهُمْ، إِنَّهُمْ لَمْ يَأْتُوا مِنْ قَبْلِ فَرِيضَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَ لَكِنْ أَوْتُوا مِنْ مَنَعٍ مِنْ مَنَعِهِمْ حَقَّهُمْ، لَا مَمِّيًا فَرَضَ اللَّهُ لَهُمْ، وَ لَوْ أَنَّ النَّاسَ أَدَّوْا حَقَّوْقَهُمْ لَكَانُوا عَائِشِينَ بِخَيْرٍ» الوسائل: ج ٦، ص ٣، الحديث ٢، الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، و تقدّمت من هذه الطائفه

فى هامش الصفحه ٥٠ (و هذا النوع محل الشاهد).

و مقيد بالمؤمنين أو المسلمين و هى كثيره جدًا.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٥٥

.....

بتقريب: أنها غير مختصه بالمسلمين و المؤمنين و أنها مطلقه من هذه الجبهه.

بل فى بعضها قد عبّر ب (الناس) كقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ «١» و مقتضى الإطلاق: عدم الفرق بين المسلم و الكافر.

الأمر الثالث: الآيات الخاصه:

(منها): قوله تعالى ﴿مَا سَأَلَكُمْ فِي سِقَرٍ﴾ قالوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ. وَ لَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمِسْكِينَ. وَ كُنَّا نَحُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ. وَ كُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّينِ «٢».

تقريب الاستدلال: أن هذه الآيات وردت فى الكفار، بقريته تكذيبهم بيوم الدين، و دلّت على اعترافهم بترك الصلاه «لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ»، و ترك الزكاه «وَ لَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمِسْكِينَ» و المراد منه: الزكاه-، و قد اعترفوا بأن سبب دخولهم سقر ترك الصلاه و الزكاه، و لو لم يكونوا مكلفين بها لما أوجب تركها دخول النار.

و (منها): قوله تعالى ﴿وَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ. الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ «٣».

تقريب الاستدلال: صراحه الآيه الشريفه فى ثبوت الويل لهم بسبب تركهم الزكاه، فلو لم تكن الزكاه واجبه لما كان تركها من موجبات الويل.

(١) الآيه ٢١ من سوره البقره.

(٢) سوره المدثر الآيه ٤٢ ٤٦.

(٣) الآيه ٦ و ٧ من سوره فصلت.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٥٦

---

و هذه الآيه نصّ في وجوب الزكاه عليهم، كما أنّ الآيه الأولى دلّت على وجوب الصلاه و الزكاه عليهم، كدلاله الآيات المطلقه  
«١» على ذلك.

الأمر الرابع: لخصوص وجوب الخمس و الزكاه على الكفار.

---

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه العتره في زكاه الفطره، در يك جلد،



فقه العترة في زكاة الفطرة؛ ص: ٥٦

أنه على فرض عدم تكليفهم بالفروع فالخمس و الزكاة ثابتان على الكفار لكونهما من الأحكام الوضعيه، و ذلك من أجل دلاله الأدله على اشتراك المال بين الفقير و المالك في الزكاة «٢» و بين الإمام و الساده و المالك في الخمس «٣» المستفاد منها انّ الخمس و الزكاة من الحكم الوضعي، فلو كان قصور في دليل التكليف يبقى دليل الوضع سالماً.

الأمر الخامس: روايه البنظي التي رواها الكليني، عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن أحمد بن أشيم، عن صفوان بن يحيى و أحمد بن محمد بن أبي نصر جميعاً، قالوا: ذكرنا له الكوفه و ما وضع

---

(١) تقدّمت الاستدلال بها في ص ٥٤ الأمر الثاني.

(٢) راجع الروايات الداله عليه في أبواب متعدده من الوسائل ج ٦، (منها) في الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة و ما تستحب فيه ص ٣، و الروايات الوارده في تعيين مقدار الزكاة كقوله (عليه السلام): في كل أربعين شاه شاه، في خمس من الإبل: شاه، و في الغلات: العشر، أو: نصفه، و أمثال ذلك فإنّها تدلّ على الحكم الوضعي، و أشرنا إليها في ص ٢٣ و ٢٤ و هامشهما، و كذلك الروايات الوارده في اشتراك المال الزكوي بين الفقير و الغني و أشرنا إليها في هامش الصفحه ٥٠.

(٣) راجع الروايات الداله عليه في أبواب الخمس، منها الباب ١، ٢، ٣، ٥، ٧، ٨، و غيرها من أبواب ما يجب فيه الخمس من الوسائل ج ٦.

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ٥٧

.....

---

عليها من الخراج و ما سار فيها أهل بيته، فقال: من أسلم طوعاً

تركت أرضه في يده و أخذ منه العشر مَمَّا سقت السماء و الأنهار، و نصف العشر مَمَّا كان بالرشا فيما عمّره منها، و ما لم يعمّره منها، أخذه الإمام فقبله مَمَّن يعمّره و كان للمسلمين و على المتقبّلين في حصصهم العشر و نصف العشر، و ليس في أقلّ من خمسه أو ساق شيء من الزكاه، و ما أخذ بالسيف فذلك إلى الإمام يقبله بالذى يرى كما صنع رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) بخيبر قبل سوادها و بياضها، يعنى: أرضها و نخلها و الناس يقولون: لا تصلح قبالة الأرض و النخل، و قد قبل رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) خيبر، و على المتقبّلين سوى قبالة الأرض: العشر و نصف العشر في حصصهم، و قال: إنّ أهل الطائف أسلموا و جعلوا عليهم العشر و نصف العشر، و إنّ مكّه دخلها رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) عنوه و كانوا اسراء في يده فأعتقهم، و قال: اذهبوا فأنتم الطلقاء «١» و رواها الشيخ عن محمّد بن يعقوب مثله «٢» تقريب الاستدلال: أنّه (صلى الله عليه و آله و سلم) صالح الكفار إضافه على الجزية بالزكاه و هو العشر أو نصفه في الأرض و النخل، فدلت الروايه على ثبوت الزكاه على الكفار.

و هذه أمور استدللّ بها على تكليف الكافر بالفروع.

و إليك الجواب عنها.

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ١٢٤، الحديث ١ الباب ٤ من أبواب زكاه الغلات.

(٢) المصدر المتقدم.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٥٨

.....

---

الجواب عن الإجماع بأنّه لم يتمّ (أولاً)، و بأنّه مدركى (ثانياً)، حيث لم يذهبوا إلى ذلك إلّا لأجل هذه الأمور و ستعرف النقاش فيها.

الجواب

عن الإطلاقات من الآيات و الروايات بحمل المُطلقات على المسلمين بقريته ما نستدل به «١» على اختصاص الأحكام بهم فحسب.

الجواب عن الآيات الخاصه أَمَا عن الآيه الأولى «٢» فالمراد من قوله تعالى «قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ. وَ لَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمِسْكِينَ» أَنَّهُمْ لم يكونوا من المسلمين؛ لكنّه لم يصرّح بذلك بل عبّر عن الإسلام بالصلاه و الزكاه.

و المعنى: لم نكن من المسلمين حتى ندخل في جماعتهم فنكون من المصلّين و من المطعمين للمسكين، أى: المزكّين.

و أَمَا عن الآيه الثانيه «٣» فيما ذكرنا في الآيه الأولى بأنّ المراد من «لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ» الإسلام بالتقريب المتقدم.

---

(١) في ص ٦١.

(٢) و هى قوله تعالى «مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ. قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ. وَ لَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمِسْكِينَ» راجع ص ٥٥.

(٣) و هى قوله تعالى «وَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ. الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ» راجع ص ٥٥.

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ٥٩

.....

---

الجواب عن الأمر الرابع أنّ الأدلّه الوضعيه لا إطلاق فيها أبداً «١» بل هى وارده لبيان تعيين المقدار الذى وجب خمساً و زكاه، فهى لم ترد لبيان من تجب عليه الزكاه و الخمس، بل وردت لبيان مقدار الخمس و الزكاه فى المال الذى تحقّق فيه الخمس و الزكاه و هذا بعد ثبوت وجوب الخمس و الزكاه على المالك.

إضافه إلى صحيحه زراره الوارده فى الكافى ما مضمونه: أنّ الناس يؤمرون بالإسلام فإذا أسلموا أمروا بالولاية «٢» فإنّها تدلّ على أنّ الولاية و هى من فروع الدين بعد الإسلام مع أنّها أعظم ما بنى عليه الإسلام فلا يكلف الكافر بها إلّا بعده، و الولاية أهمّ فروع الدين فكيف ببقيتها.

و فى خصوص زكاه الفطره قد

بيننا أنها من الأحكام التكليفية دون الوضعيه «٣».

و الجواب عن روايه البزنطى الأمر الخامس بوجوه:

الأول: ضعف السند بعلى بن أحمد بن أشيم فإنه لم يوثق في كتب الرجال «٤» هذا سنداً، و أمّا دلاله فبالوجوه التاليه الثانى: لا تصريح فيها على أنّ تقبيله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان مع

---

(١) حتى تشمل المسلم والكافر.

(٢) و هى صحيحه زراره التى نذكرها فى الصفحه ٦٢ عن أصول الكافى ج ١، ص ١٨٠، الحديث ٣ باب معرفه الإمام و الردّ إليه، من كتاب الحجّه.

(٣) فى الصفحه ٢٤ قوله: «أما زكاه الفطره».

(٤) ترى ترجمته فى معجم رجال الحديث ج ١١، ص ٢٦٥، و أنه موجود فى إسناد كامل الزيارات.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٦٠

.....

---

الكفار، بل يحتمل وجود مسلمين كان قبلهم على ذلك، أى: العشر و نصفه.

الثالث: لو فرضنا كان التقبيل مع اليهود فهو شرط خارجى لا علاقته له بالتكليف الشرعيه على عموم الكفار و بتكليف الكافر بالفروع ابتداء، و إنّما هو اتفاق بين النبى و جماعه من الكفار، فإنّ له (صلى الله عليه وآله وسلم) و للإمام (عليه السلام) العمل فى الأمور حسب المصالح العامه.

و الظاهر كما سبق «١» عدم وجود إجماع تعبدى فى البين حتى يستكشف منه قول المعصوم (عليه السلام)، و لم ينقل أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أو الوصى (عليه السلام) كان يأخذ الزكاه من الكفار حتى يدلّ على أنّ هذا العشر أو نصفه زكاه.

الرابع: عدم معقوليه تكليف الكافر بالخمس و الزكاه، على ضوء ما ذكره صاحب المدارك فى تكليف الكافر بقضاء الصلاه و أنّه غير معقول حتّى و لو كان تكليفه بالأداء معقولاً، و

ذلك لأنه ما دام كافراً لا يمكنه القضاء لاعتبار الإسلام بل الإيمان في صحه العمل فإذا أسلم سقط عنه القضاء «٢» و عين هذا التقريب يجرى في الخمس و الزكاه، بيان ذلك: أنّ الكافر إذا أسلم سقط عنه الخمس و الزكاه، و ما دام لم يسلم لا يصحّ منه فلا يعقل تكليفه بهما.

---

(١) في الجواب عن الاستدلال بالإجماع في الصفحه ٥٨.

(٢) على ما يأتي في ص ٦٣ قال صاحب المدارك (و أمّا سقوطه عن الكافر الأصلي فموضع وفاق أيضاً، و في الأخبار دلالة عليه و استفاد من ذلك أنه لا يخاطب بالقضاء و إن كان مخاطباً بغيره من التكاليف لامتناع وقوعه منه في حال كفره و سقوطه بإسلامه).

المدارك ص ٢٤٥ طبع حجري، إيران سنة ١٢٦٨.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٦١

.....

---

و (نوقش): في كلا الموردین أي: مسأله القضاء و مسأله الخمس و الزكاه بأنّ التكليف بالقضاء و إن لم يمكن في حقّ الكافر إلّا أنّ ملاك التكليف موجود فإنّ الكافر كان قادراً على أن يسلم وقت الصلاه و قبل زمان تعلق الخمس و الزكاه لكنّه عجز نفسه بسبب عدم الإسلام، و الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار.

و على هذا فتكليفه بالفروع معقول.

و (الجواب عن النقاش): أنّه و إن صحّ في مقام الثبوت إلّا أنّ الكلام في مقام الإثبات، فإنّه مع تسليم عدم التكليف كما هو المفروض كيف يمكن كشف الملاك حتى يصحّ العقاب.

فتحصل من جميع ذلك:

أنّ ما استلوا به من تكليف الكافر بالفروع غير تام.

و الحقّ: عدم تكليفه بالفروع لعدم الدليل عليه، بل الدليل على خلافه.

و إليك طائفه من الأدلّه على عدم تكليف الكافر بالفروع:

الأول: الآيات الواردة في أنّ التكاليف خاصه بالمؤمنين و المراد بالمؤمن

فى القرآن هو المؤمن المقابل للمنافق و الكافر، أعنى به من يؤمن بالله و برسوله و اليوم الآخر و هى كثيره جداً.

و منها قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ (١).

و منها قوله تعالى ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (١).

---

(١) الآية ١٨٣ من سورة البقره.

(١) الآية ١٠٣ من سورة النساء.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٦٢

.....

---

و منها قوله تعالى ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَ حُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢).

و بهذه الآيات تحمل الآيات المطلقة على خصوص المسلم.

الثانى: الروايات الواردة فى النصّ بالمسلم و المؤمن بالنسبه إلى الأحكام الفرعيه، و هى كثيره جداً، و بها تحمل الروايات المطلقة على خصوص المسلم.

الثالث: السيره الثابته من النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) و الوصى (عليه السلام) حيث إنهما لم يأمر الكفار بالفروع، بل كانا يقرّانهم على دينهم مع الجزيه.

الرابع: صحيحه زواره الداله على أنّ التكليف بالإيمان و هو من فروع الدين بعد الإسلام، و هذا نصّها:

قال: قلت لأبى جعفر (عليه السلام): أخبرنى عن معرفه الإمام منكم واجبه على جميع الخلق؟ فقال: إنّ الله عزّ و جلّ بعث محمّداً (صلى الله عليه و آله و سلم) إلى الناس أجمعين رسولاً و حجّه لله على جميع خلقه فى أرضه، فمن آمن بالله و بمحمّد رسول الله و أتبعه و صدّقه فإنّ معرفه الإمام منّا واجبه عليه و من لم يؤمن بالله و برسوله و لم يتّبعه و لم يصدّقه و يعرف حقّهما فكيف يجب عليه معرفه الإمام و هو لا يؤمن بالله و رسوله و يعرف حقّهما؟ قال: قلت: فما تقول فيمن يؤمن بالله و رسوله و

يصدّق رسوله في جميع ما أنزل الله، يجب على أولئك حقّ معرفتكم؟ قال: نعم، أليس هؤلاء يعرفون فلاناً و فلاناً؟ قلت:

---

(٢) الآية ٣ من سورة النور.

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ٦٣

لكن لا يصحّ أدائها منه (١)،

---

بلى، قال: أ ترى أنّ الله هو الذى أوقع في قلوبهم معرفه هؤلاء؟ و الله ما أوقع ذلك في قلوبهم إلّا الشيطان لا- و الله ما ألهم المؤمنين حقنا إلّا الله عزّ و جلّ (١).

(١) لاشتراط القربه في زكاه الفطره كزكاه المال (٢) و قصد القربه لا يتأتّى من الكافر بسبب كفره.

أقول: بناءً على عدم تكليف الكافر بالفروع فلا كلام هنا، و أمّا بناءً على تكليفه بالفروع كما ذهب إليه المشهور، و منهم الماتن فبالنسبه إلى الأداء يمكن تكليفه بالفروع لقدرته على قصد القربه بإسلامه.

و أمّا بالنسبه إلى القضاء فللمدارك كلام تقدّم (٣) و أظنه أوّل من تعرض لهذا المطلب، و هو عدم معقوليّه تكليف الكافر بالقضاء لاشتراط التكليف بالقدره، و القضاء غير مقدور له حال كفره لأنّه عبادى و مشروط بالقدره و لا يتحقّق منه القربه حال الكفر و إذا أسلم سقط عنه الواجب لأنّ الإسلام يجبّ عمّا قبله (٤) فإذا لم يعقل القضاء قبل الإسلام و المفروض سقوطه بعده ففي أى وقت يأتى به، فتكليفه بالقضاء غير معقول.

و (نوقش) في كلام المدارك بما لا يُغنى (١)، و الصحيح ما ذهب إليه المدارك

---

(١) أصول الكافي: ج ١، ص ١٨٠، الحديث ٣، باب معرفه الإمام و الردّ إليه من كتاب الحجّه.

(٢) يأتى تحقيق اشتراط قصد القربه في الزكاه في ص ٦٨.

(٣) في الصفحه ٦٠.

(٤) راجع الهامش رقم ٢ ص ٦٠ لنصّ كلام المدارك. و الهامش رقم

٦ ص ٦٤ لتحقيق حديث الجبّ.

(١) تقدّم النقاش في الصفحه ٦١.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٦٤

و إذا أسلم بعد الهلال سقط عنه (١) «٢»

---

كما تقدّم «٣».

فتحصّل: أنّه بناءً على تكليف الكافر بالأصول فقط فالفطره غير واجبه عليه، لكونها من الفروع، و أمّا بناءً على تكليفه بالفروع أيضاً فنقول: في كلّ مورد قابل لامثال التكليف كصوره الأداء «٤» وجب عليه، و إلّا كصوره القضاء لا يكلف به.

و زكاه الفطره من القليل الثاني، لأنّ مبدأ وجوبها غروب الشمس من آخر شهر رمضان و من كان كافراً في هذا الوقت إلى آخر وقت وجوبها لا تصحّ منه و لا يتأتّى منه قصد القربه المشروط في الزكاه، و إذا أسلم بعد ذلك تسقط عنه الزكاه لأنّ الإسلام يجب عمّا قبله «٥» و لصحيحه معاويه بن عمّار الآتيه «٦».

(١) يدلّ عليه ما دلّ على أنّ الإسلام يجب عمّا قبله «٧»

---

(٢) نصّت صحيحه معاويه بن عمار المستدلّ بها على: «ليه الفطر»، فما وجه التعبير ب«بعد الهلال»؟ مع إمكان رؤيته قبل دخول الليل.

(٣) الجواب عن النقاش في الصفحه ٦١.

(٤) لأنّ ذلك مقدور له بقدرته على مقدّمته، أي: يمكنه قصد القربه بعد الإسلام.

(٥) في الهامش رقم ٦ تحقيق لهذا الحديث و مصادره.

(٦) في الصفحه ٦٧.

(٧) حديث الجبّ عامي السند، و قد ورد في كتب الخاصّه ضعيفاً أيضاً بالإرسال و هذه مجموعه من مصادره:

أولاً: من كتب الخاصّه:



١ تفسير القمى فى تفسير قوله تعالى «وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا» الآيه

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٦٥

.....

---

٩٠ من سورة الإسراء عن أم سلمه فى شفاعتها لأخيها عند النبي (صلى الله عليه وآله) لقبول إسلامه [قالت: بأبى أنت و

أمّى يا رسول الله، أ لم تقل: «إنّ الإسلام يجب ما قبله» قال: نعم، فقبل رسول الله (صلى الله عليه وآله) إسلامه. مستدرک الوسائل: ج ١، ص ٥٨٠، الحديث ٣، الباب ٥ من أبواب أحكام شهر رمضان من كتاب الصيام-].

□  
٢ عوالى اللئالى عن النبى (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «الإسلام يجب ما قبله». مستدرک الوسائل: ج ١، ص ٥٨٠، الحديث ٢، الباب ٥ من أبواب أحكام شهر رمضان من كتاب الصيام.

٣ مناقب ابن شهر آشوب فيمن طلق زوجته في الشرك تطليقه و في الإسلام تطليقتين، قال على (عليه السلام): «هدم الإسلام ما كان قبله، هي عندك على واحده».

المناقب ج ٢، ص ٣٦٤، المطبعة العلميه بقم إيران.

٤ مجمع البحرين في ماده جب: «الإسلام يجب ما قبله و التوبه تجب ما قبلها من الكفر و المعاصى و الذنوب».

و ثانياً: من كتب العامه:

□  
٥ مسند ابن حنبل في إسلام عمرو العاص، و خالد بن الوليد، و عثمان بن طلحه، يقول عمرو: (ثم دنوت فقلت: يا رسول الله أتى أبايك على أن تغفر لى ما تقدّم من ذنبى و لا أذكر و ما تأخر، فقال رسول الله صلعم-: يا عمرو بايع «الإسلام يجب ما كان قبله، و إنّ الهجره تجب ما كان قبلها»).

مسند ابن حنبل: ج ٤، ص ١٩٩؛ و ص ٢٠٤، طبعه ميمنيه بمصر.

«أما علمت أنّ الهجره تجب ما قبلها من الذنوب، يا عمرو: أما علمت أنّ الإسلام يجب ما كان قبله من الذنوب». المصدر المتقدّم ص ٢٠٥.

٦ الإصابه لابن حجر، في إسلام هبار، قال: «الإسلام يجب عمّا قبله».

الإصابه: ج ٣، ص ٥٦٦ باب الهاء بعده الباء، مطبعه مصطفى محمد بمصر.

٧ الجامع الصغير للسيوطى قال: «الإسلام

يجب ما كان قبله». ج ١، ص ١٠٦، باب

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ٦٦

.....

الهمزه المحلى بال، مطبعة اليمينية بمصر.

٨ كنوز الحقائق للمناوى عن الطبرانى: «الإسلام يجب ما قبله و الهجره تجب ما قبلها». كنوز الحقائق (فى هامش الجامع الصغير) حرف الألف ص ٨٤ مطبعة اليمينية بمصر.

٩ كنز العمال: ج ١، مطبعة دائره المعارف النظاميه بحيدرآباد، بألفاظ مختلفه.

«الإسلام يجب ما كان قبله» ص ١٧، الحديث رقم ٢٤٣.

«أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله» ص ٢٠، الحديث رقم ٣٠٠.

«الإسلام يجب ما كان قبله، و الهجره تجب ما كان قبلها». ج ١، ص ٢٠، الحديث رقم ٢٩٨.

١٠ تاريخ الخميس فى حوادث السنه الثامنه من الهجره فى إسلام هبار.

قال: يا هبار عفوت عنك و «الإسلام يجب ما كان قبله» تاريخ الخميس ج ٢، ص ٩٣، مطبعة الوهبيه بمصر.

١١ شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد، عن أبى الفرج فى قصه إسلام المغيره و أنه وفد مع جماعه من بنى مالك على المقوقس ملك مصر، فلما رجعوا قتلهم المغيره فى الطريق، و فرّ إلى المدينه مسلماً و عرض خمس أموالهم على النبى صلعم. فقال صلعم- : «الإسلام يجب ما قبله». شرح النهج: ج ٢٠، ص ٩ و ١٠.

١٢ الخصائص الكبرى: ج ١، ص ٢٤٩ كما فى المستمسك ج ٧: «الإسلام يجب عما قبله، و الهجره تجب ما قبلها».

١٣ السيره الحلبيه كما فى المستمسك ج ٧ فى موارد.

(منها): إن عثمان شفع فى أخيه ابن أبى سرح، قال [ص] أما بايعته و آمنته؟ قال: بلى، و لكن يذكر ما جرى منه معك من القبيح و يستحى، قال [ص]: «الإسلام يجب ما قبله».

ج ٣، ص ١٥٠، مطبعة مصطفى محمد.



ص ١٢٩، مطبوعه دار الطباعه.

(و منها): فى إسلام هبار، قال: «يا هبار الإسلام يجب ما كان قبله».

ج ٣، ص ١٦٠، مطبوعه مصطفى محمّد.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٦٧

و أما المخالف إذا استبصر بعد الهلال فلا تسقط عنه (١).

□

و صحيحه معاويه بن عمّار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مولود ولد ليله الفطر، عليه فطره؟ قال: لا، قد خرج الشهر، و سألته عن يهودى أسلم ليله الفطر، عليه فطره؟ قال: لا «١».

(١) لأنّه حال الخلاف إمّا أن يكون قد أدّى الفطره أو لم يؤدّ، فإن كان مؤدّيّاً لا يجزى للنصّ على عدم الإجزاء معللاً بأنّه وضعها فى غير موضعها «١» و إن لم يؤدّها

(١) و فى ص ١٣١، الطبعة الأخرى.

(و منها): فى آخر غزوه وادى القرى: أنّ خالد بن الوليد و عمرو بن العاص و عثمان بن طلحه جاؤا إلى النّبى [ص] مسلمين و طلبوا منه أن يغفر الله لهم، فقال لهم [ص]: «إنّ الإسلام يجب ما كان قبله».

ج ٣، ص ٧١، مطبوعه مصطفى محمّد.

و فى ص ٨٧، الطبعة الأخرى.

□

(و الحاصل): إنّ حديث الجبّ لم يثبت بطريق معتبر، لكن مفاده ثابت بالسيره حيث إنّ الرسول (صلّى الله عليه و آله و سلم) و الأئمّه (عليهم السلام) لم يكلفوا من أسلم بإعادة و قضاء الصلاه و الصوم و غيرهما من التكاليف الشرعيه الإسلاميه، و أمّا بالنسبه إلى التى يلتزم بها العقلاء و لا- يفرق فيها بين المسلم و الكافر فالإسلام لا يوجب سقوط ذلك كالدين. على ما أفاده سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) فى مجلس السّؤال.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٥، الحديث ٢، الباب ١١ من أبواب زكاه الفطره.

و تؤيّدّها روايه معاويه بن

عَمَّار عن أبي عبد الله (عليه السلام) في المولود يولد ليله الفطر و اليهودى و النصرانى يسلم ليله الفطر، قال: ليس عليهم فطره، و ليس الفطره إلَّا على من أدرك الشهر.

المصدر، الحديث ١، لكنّها ضعيفه سنداً كما سيأتى فى ص ٧٩.

(١) هذا التعليل وارد فى زكاه المال، و قد سبق بيان وحده أحكام زكاتى المال و الفطره إلَّا ما خرج بالدليل و إن أوّل فرض الزكاه كان فى الفطره، راجع ص ١٢ شرحاً و هامشاً.

و إليك عدّه من الروايات الحاويه للتعليل المذكور.

و هى عن الوسائل: ج ٦، الباب ٣ من أبواب المستحقين للزكاه:

□  
(منها): ما رواه بريد العجلي عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: «كلّ عمل عمله و هو فى حال نصبه و ضلّالته ثمّ منّ الله عليه و عزّفه الولايه فإنّه يؤجر عليه إلّا الزكاه، لأنّه يضعها فى غير مواضعها؛ لأنّها لأهل الولايه، و أمّا الصلاه و الحجّ و الصيام فليس عليه قضاء» المصدر، الحديث ١.

و (منها): صحيحه الفضلاء (. قال: ليس عليه إعاده شىء من ذلك غير الزكاه، و لا- بدّ أن يؤديها لأنّه وضع الزكاه فى غير موضعها و إنّما موضعها أهل الولايه) المصدر، الحديث ٢.

□  
و (منها): صحيحه ابن اذّينه، قال: كتب إلى أبو عبد الله (عليه السلام) (انّ كل عمل عمله الناصب فى حال ضلاله أو حال نصبه ثمّ منّ الله عليه و عزّفه هذا الأمر فإنه يؤجر عليه و يكتب له إلّا الزكاه فإنّه يعيدها لأنّه وضعها فى غير موضعها، و إنّما موضعها أهل الولايه فأما الصلاه و الصوم فليس عليه قضاؤهما) المصدر، الحديث ٣، و غيرها من الروايات.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٦٨

[ مسأله ٣): يعتبر فيها تبه القربه ]

(مسأله ٣):

يعتبر فيها تبه القربه (١) كما في زكاه المال، فهي من العبادات،

---

فلا إشكال في وجوبها عليه.

ولا دليل على سقوط الفطره عنه بالاستبصار كما ورد في الكافر إذا أسلم بعد دخول الليل من سقوط الفطره عنه على ما تقدم «١» ولا خلاف في المخالف فيما ذكرنا، وإنما الخلاف في الكافر في أنه مكلف بالأصول والفروع معاً أو بالأصول فقط «٢».

(١) لا إشكال في وجوب قصد القربه هنا عند علمائنا أجمع؛ بل وعند غيرهم

---

(١) في الصفحه ٦٤.

(٢) سبق الكلام عنه مفصلاً في ص ٥٤ إلى ص ٦٣.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٦٩

.....

---

و تدلنا على قربه زكاه الفطره أمور «٣» (الأول): الإجماع القطعي على ذلك.

(الثاني): ارتكاز القربه في ذهن المتشرعه.

(الثالث): كونها صدقه، وقد أخذت العباديه و القربه في مفهوم الصدقه؛ لأن الصدقه لغه العطيهِ المقصود بها الله سبحانه، و للتقرب بها إليه عزّ وجلّ، و بذلك تمتاز الصدقه عن الهبه و الإكراميه و شبهها.

و الدليل على كون زكاه الفطره صدقه الروايات المعبره عن زكاه الفطره بالصدقه «١»

---

(٣) و بعض هذه الأمور وارد في زكاه المال، إلّا أنه لا فرق بين زكاتى المال و الفطره في الأحكام إلّا ما دلّ الدليل على الاختلاف فيه و سبق تحقيقه في ص ١٢ شرحاً و تحقيقاً.

(١) و هي كثيره جداً، و نذكر مجموعه منها عن الوسائل: ج ٦، أبواب زكاه الفطره:

الباب ١، الحديث ٣، ٩، ١٠.

الباب ٢، الحديث ١، ٣، ٤، ٥، ٦.

الباب ٣، الحديث ١، ٢.

الباب ٥، الحديث ٦، ١٠، ١٢، ١٥.

الباب ٦، الحديث ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٥.

الباب ٩، الحديث ٧، ٨.

الباب ١٠، الحديث ١، ٢، ٣، ٤، ٥.

الباب



.....

(الرابع): ما ورد من أنّ الزكاة ممّا بُني عليه الإسلام «٢»، والمستفاد منه عباديتها، لا سيّما مع ضمّ ما ورد من أنّ أساس الإسلام ثلاثه لا يصحّ واحده منها إلّا بالباقي «٣» و التعبير (لا- يصحّ) يرشد إلى العباديه من حيث الاقتران بما هو عبادى جزماً و هى الصلاه. و لعله يمكن الجزم منه بأنّ حال الزكاة حال الصلاه.

(الخامس): اقتران الزكاة بالصلاه فى الآيات الكثيره جداً و هو يناسب كون الزكاة عباديا.

□  
(السادس): أخذ الله تعالى الصدقه بيده الدال على نسبتها إليه عزّ و جلّ و الذى يدلّ على أخذه تعالى الصدقه أمران:

(الأوّل): قوله تعالى «. وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ» «١» (الثانى): الروايات و هى طوائف:

□  
(منها): ما دلّ على أنّ الله تعالى و كلّ لكل شىء من يأخذها إلّا الصدقه فإنّه

(٢) أصول الكافى: ج ٢، ص ١٨، باب دعائم الإسلام من كتاب الإيمان و الكفر؛ و الوسائل: ج ١، ص ٧، الباب ١ من أبواب مقدّمه العبادات.

(٣) روى الكليني (قدّس سرّه) عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن ابن العزمى، عن أبيه، عن الصادق (عليه السلام) قال: (قال: أثافى الإسلام ثلاثه: الصلاه و الزكاة و الولايه، لا تصحّ واحده منهنّ إلّا بصاحبيتها) أصول الكافى: ج ٢، ص ١٨، باب دعائم الإسلام من كتاب الإيمان و الكفر، الحديث ٤، و أوردها صاحب الوسائل فى ج ١، ص ٩، الحديث ٧، باب ١ من مقدّمه العبادات.

(١) الآيه ١٠٤ من سوره التوبه، و وردت روايات تراها «فى الوسائل: ج ٦، ص ٣٠٢، الباب ٢٩ من أبواب الصدقه»

فى هذا المعنى و مستشهده بالآيه المباركه.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٧١

و لذا لا تصح من الكافر (١).

تعالى يأخذها «٢».

□  
(و منها): ما ورد من أنّ المعصوم (عليه السلام) لما تصدّق أخذها و قبلها؛ لأنّ الله تعالى قد أخذها «٣».

و نحوهما غيرهما من طوائف الأخبار «١».

و من جميع ذلك تظهر قربه الزكاه، و عدم صحّتها بدون قصد القربه.

(١) لعدم حصول قصد القربه منه و سبق الكلام فيه مفصلاً «٢» و لاعتبار الإسلام فى صحّحه العباده، و عدم وجوب الفطره عليه «٣».

□  
(٢) فى الوسائل: ج ٦، ص ٢٦٥، الباب ٧ من أبواب الصدقه، الحديث ٧: عن سالم بن أبى حفصه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إنّ الله يقول: ما من شىء إلّا و قد وكّلت به من يقبضه غيرى إلّا الصدقه، فإنّى أتلقفها بيدي تلقفاً».

و فى المصدر الباب ٢٩، الحديث ٦، و بمضمونه، الحديث ٥ من الباب المذكور.

□  
(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٣٠٣، الباب ٢٩ من أبواب الصدقه، الحديث ٥، عن معلى بن خنيس، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: إنّ الله لم يخلق شيئاً إلّا و له خازن يخزنه إلّا الصدقه فإنّ الرب يليها بنفسه، و كان أبى إذا تصدّق بشىء وضعه فى يد السائل ثمّ ارتجعه منه فقبله و شمّه ثمّ ردّه فى يد السائل و ذلك أنّها تقع فى يد الله قبل أن تقع فى يد السائل، فأحببت أن أقبلها إذ ولاها الله الحديث و بمضمونه الحديث ٢.

(١) منها التى دلّت على أمرهم (عليهم السلام) برد الصدقه و تقبيلها راجع الوسائل: ج ٦، ص ٣٠٣، الباب ٢٩ من أبواب الصدقه، الحديث ١.

و منها: ما دلّ على تقبيل

يد السائل بعد الإعطاء له المصدر الحديث ٧.

(٢) فى ص ٦٨.

(٣) راجع: ص ٥٤ إلى ص ٦٣.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٧٢

#### [ مسأله ٤): يستحب للفقير إخراجها أيضاً ]

(مسأله ٤): يستحب للفقير إخراجها أيضاً- (١)، و إن لم يكن عنده إلا صاع يتصدق به على عياله ثم يتصدق به على الأجنبي بعد أن ينتهى الدور، و يجوز أن يتصدق به على واحد منهم أيضاً،

(١) تدلّ على الاستحباب روايتان «٤» ظاهرتان فى الوجوب إلا أنه لا بدّ من حملهما على الاستحباب بمقتضى الجمع الدلالى بينهما و بين الروايات السابقه «١» الدالّه على عدم وجوب زكاه الفطره على الفقير.

و تقدّم الكلام فى الجمع بين الطائفتين مفضلاً «٢»، و إليك نصّ الروايتين:

(الأولى): صحّحه زراره، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الفقير الذى يتصدق عليه، هل عليه صدقه الفطره؟ فقال: نعم يعطى ممّا يتصدق به عليه «٣».

(٤) و هما المتقدمتان فى ص ٤٥ ما رواه الفضيل، و فى ص ٤٦ صحّحه زراره.

أقول: هناك روايه أخرى تدلّ عليه صريحاً إلا أنها مرسله رواها الشيخ المفيد فى المقنعه عن يونس بن عمّار قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: تحرم الزكاه على من عنده قوت السنه و يجب الفطره على من عنده قوت السنه، و هى سنه مؤكده على من قبل الزكاه لفقره، و فضيله لمن قبل الفطره لمسكنته دون السنه المؤكده و الفريضه الوسائل: ج ٦، ص ١٦٠، الحديث ١٠، الباب ٨ من أبواب المستحقين للزكاه.

(١) أى: المعترتان المتقدمتان فى ص ٤٤ و ص ٤٥.

الأولى: صحّحه الحلبي: «سئل عن رجل يأخذ من الزكاه عليه صدقه الفطره؟ قال: لا».

الثانيه: موثقه إسحاق بن عمّار: «على الرجل المحتاج صدقه الفطره؟ قال: ليس عليه فطره».



(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٥، الحديث ٢ الباب ٣ من أبواب زكاة الفطره.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ٧٣

و إن كان الأولى و الأحوط: الأجنبى (١)،

و هى تامه السند «٤» و واضحه الدلاله.

□

(الثانيه) ما رواه الفضيل بن يسار، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أعلى من قبل الزكاة زكاة؟ فقال: أما من قبل زكاة المال فإن عليه زكاة الفطره و ليس عليه لما قبله زكاة، و ليس على من يقبل الفطره فطره «٥».

و تقدّم تحقيق فى دلاله هذه و سندها «٦» و هى و إن كانت ضعيفه بإسماعيل ابن سهل، فإنه لم يوثق و لم يمدح لكن لها سنداً آخر صحيحاً رواها الشيخ فى التهذيب بسنده إلى ابن فضال «١» و قد صححنا سند الشيخ إلى ابن فضال «٢» و ليس فيها جمله «و ليس عليه لما قبله زكاة».

(١) ذكرت لكيفيه فطره الفقير الذى ليس له إلا صاع و له عيال، طرق ثلاثه.

(الأولى): ترديد الصاع بين العائله، و أخيرهم يعطى للأول، بأن يدور بينهم حتى يرجع إلى أول من تصدق بالصاع.

(الثانيه): ترديد الصاع بين العائله، و أخيرهم يعطى إلى أى واحد ممن فى

(٤) أشرنا إلى نقاش الجواهر فى السند فى ص ٤٨ و الهامش رقم ٢ فيها.

(٥) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٤، الحديث ١٠، الباب ٢ من أبواب زكاة الفطره.

(٦) فى الصفحه ٤٦ و الصفحه ٤٧.

(١) أقول: قد ذكرنا فى الصفحه ٤٧ الهامش رقم ٣ أنّ التى فى سندها ابن فضال: موثقه زراره، و هى غير روايه فضيل لاختلاف بسيط فى المتن مع اختلاف فى السند فتصبح الروايات الداله على ثبوت الفطره على الفقير ثلاث: ١ صحيحه زراره، ٢ روايه فضيل،

(٢) راجع الصفحه ٤٨ الهامش رقم ١.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٧٤

و إن كان فيهم صغير أو مجنون يتولّى الولي له الأخذ له و الإعطاء عنه، و إن كان الأولى و الأحوط:

---

الدور سوى الأول.

و الفرق بين الصورتين: أنه فى الصورة الثانية يصبح من صارت الفطره عنده أخيراً أخذاً للزكاه مرتين: مرّه ممّن سبقه فى بدء الدور و مرّه ممّن سبقه فى انتهاء الدور «٣».

(الثالثه): ترديد الصاع بين العائله، و أخيرهم يعطى للأجنبى الخارج من الدور.

و الظاهر: عدم الإشكال فى جمع هذه الصور لكونهم فقراء، و بها يتحقّق العمل بالاستحباب.

□  
إلّا أنّ الكلام فى الكيفيه المستفاده من النصّ الوارد فى المسأله، و هى: موثقه إسحاق بن عمّار، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل لا يكون عنده شىء من الفطره إلّا ما يؤدّى عن نفسه وحدها، أ يعطيه غريباً (عنها) أو يأكل هو و عياله؟ قال: يعطى بعض عياله، ثم يعطى الآخر عن نفسه، يتردّدونها فتكون عنهم جميعاً فطره واحده «١».

استظهر منها الطريقه الأولى بالنظر إلى لفظ «يردّدونها» «٢». بتقريب: رجوع

---

(٣) و مثاله: ما لو كانت الأسره مكّونه من أب و أمّ و ولد و بنت فقد يعطى الأب فطرته للأمّ، و الأمّ للولد، و الولد للبنت، و البنت للأب و هذه الكيفيه الاولى، و قد يعطى الأب فطرته للأمّ، و الأمّ للولد، و الولد للبنت، و البنت للأمّ مثلاً و هذه الكيفيه الثانيه، و فيها قد أخذت الأمّ الفطره مرتين: مرّه من الأب و أخرى من البنت.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٥، الحديث ٣، الباب ٣ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) النسخ بالنسبه إلى لفظ «يردّدونها» فى كتب الفقه و الحديث

مختلفه:

ففى الجواهر ج ١٥، الصفحه ٤٩٣: «فیرادونها».

و فى المستمسك ج ٩، الصفحه ٣٩٣: «یردونها».

و فى الوسائل ج ٦، الصفحه ٢٢٥: «یردونها».

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٧٥

أن يتملك الولی لنفسه ثم يؤدى عنهما (١).

---

الصاع فيها إلى مكانه الأول؛ إذ بها يتحقق الدوران.

و استظهر بعض: أن التردد أعم من الرجوع إلى مكانه الأول و عدم الرجوع إليه، لأن التردد غير الدوران، نعم: الدوران يستلزم الرجوع إلى مكانه الأول من حيث تشكيله دائره، بخلاف التردد فإنه مجرد انتقال و لا يستلزم الرجوع إلى مكانه الأول.

و عليه: فمقتضى لفظ «يردونها»: هى الطريقه الثانيه أيضاً و الظاهر كما استفاده بعضهم من الموثقه، هى الطريقه الثالثه.

و هى: دوران الصاع بين العائله ثم إعطاؤه لأجنى.

و هذه الطريقه جعلها الماتن: الأولى و الأحوط.

و الوجه فى ذلك: أن الظاهر من كون الفطره الواحده فطره عن الجميع «المصرح به فى الموثقه» خروجها عنهم جميعاً إلى غيرهم؛ إذ لو رجعت إلى أحد لم يصدق كونها فطره واحد عن الجميع، و قد صرح (عليه السلام) فى آخر الموثقه ب «عنهم جميعاً فطره واحد».

(١) هاتان طريقتان ذكرهما الماتن (قدس سرّه).

(الطريقه الأولى):

تولى الولی أخذ الفطره للصغير أو المجنون، و الإعطاء عنه.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٧٦

.....

---

و «نوقش فيها»: باستلزامه التصرف في مال الصغير و المجنون بغير مصلحته؛ لأنه بعد الأخذ له يصبح المال ملكه فأخراجه عن ملكه و إعطاؤه للغير إضرار به لعدم وجوب الفطره عليه.

و «الظاهر في الجواب عن النقاش» كما في المسالك مع ضمّ مقدّمه، و هي: أنّ من المعلوم كون الغالب وجود الصغار في العائله، بل قد يزيد عددهم على عدد الكبار، و الإمام (عليه السلام) مع ذلك يّين طريقه المداره في



موثقه إسحاق بن عمار إنّ الإمام (عليه السلام) فى الموثقه بصدد بيان طريقه إخراج الفطره عن الجميع بما فيهم الصغار و بيان تصحيح عمليه المداوره، و على هذا تصحيح هذه الموثقه إجازة منه (عليه السلام) فى هذا التصرف فى أموال القاصرين بولايته العامه عليهم «١».

(الطريقه الثانيه):

تملك الولي لنفسه لفرض فقره ثم الأداء عن الصغير أو المجنون، و هذه الطريقه و إن صحّت، و لا إشكال فيها، إلّا أنّها لا تتم مطلقاً: كما لو كانت الأسره مكوّنه من أب و زوجة و أطفال، و قد أعطى الأب فطرته إلى الزوجه عن نفسه فارجعتها إليه فطره عن نفسها، ثم أعطها فطره عن أحد الأطفال، و حينئذٍ أصبحت الفطره ملكاً للزوجه، و لا مجال لها لإرجاعها إلى الأب بعنوان الفطره لأنّها قد دفعت فطره نفسها قبل هذا، و ليست عليها فطره ثانيه، و بأى وجه

(١) و يمكن تصحيح ذلك بأن لا يعطى الولي الصاع إلى القاصر إلّا بشرط إرجاعه إليه فطره، فلا إضرار به، إلّا أن يقال: إنّ شرط الإرجاع ينافى كونه فطره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٧٧

#### [ مسأله ٥) يكره تملك ما دفعه زكاه وجوباً أو ندباً ]

(مسأله ٥) يكره تملك ما دفعه زكاه وجوباً أو ندباً، سواء تملكه صدقه أو غيرها على ما مرّ فى زكاه المال (١).

يسترجع الأب المال من الزوجه حتّى يعطيه مرّه ثانيه فطره عن الطفل الآخر، فهذه الصوره لا تتم على وجه العموم.

و الحاصل: كيف يمكن تطبيق عمليه المداوره بهذه الطريقه فى جميع الموارد فإنّ فى المثال المذكور كيف يمكن إعطاء الصاع الواحد فطره عن بقيه الصغار «١».

(١) تدلّ على ذلك صحيحتان لمنصور بن حازم.

(الاولى): ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن خالد، عن عبد

اللّه بن المغيرة، عن منصور بن حازم، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): إذا تصدّق الرجل بصدقه لم يحلّ له أن يشتريها ولا يستوهبها ولا يستردها إلّا في ميراث (٢).

□ □  
(الثانية): ما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: إذا تصدّقت بصدقه لم ترجع إليك و لم تشتريها إلّا أن تورث (٣) و هاتان الصحيحتان و إن كانتا ظاهرتين في عدم الجواز، بل في عدم الوضع

---

(١) يمكن أن تهب الزوجه المال للزوج لتفسيح له المجال بإعطاء المال فطره عن الأطفال الآخريين، إلّا أن يقال: إنّه خلاف المفروض، فإنّ الكلام في كون الدوران بعنوان الفطره لا بعنوان الهبه.

(٢) الوسائل: ج ١٣، ص ٣١٨، الحديث ١، الباب ١٢ من أحكام الوقوف و الصدقات.

(٣) المصدر ص ٣١٩، الحديث ٥.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٧٨

.....

---

أيضاً لا- تكليفاً فقط لقوله (عليه السلام): (لم تحلّ له أن يشتريها.) فإنّ هذا الكلام كالتعبير ب (حرّم الربا) الدالّ على الحكم الوضعي، و معناه: عدم نفوذ ذلك إلّا أنّ هذا الظاهر غير محتمل جزماً، و لا بدّ من حملهما على الكراهه و ذلك لأنّه لو كان ذلك حراماً لبان، لكثره الحاجه إلى ذلك، و لم ينقل القول بالحرمة عن أحد لا منّا و لا من غيرنا، و هذه قرينه خارجيه على الحمل على الكراهه.

و تقدّم في زكاه المال قول الماتن (قدّس سرّه): «نعم لو أراد الفقير بيعه بعد تقويمه عند من أراد كان المالك أحقّ به من غيره و لا كراهه» (١) و قلنا: إنّ المستند روايه محمّد بن خالد التي رواها

الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن محمد بن خالد، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصدقة؟ فقال: إن ذلك إلى أن يقول: فإذا أخرجها فليقسمها «٢» فيمن يريد، فإذا قامت علي ثمن فإن أرادها صاحبها فهو أحق بها، وإن لم يردّها فليبعها «٣».

لكنّها ضعيفه السند، فإنّ محمّد بن خالد هو القسري الذي من أصحاب الصادق (عليه السلام) لم يوثق، وليس هو محمّد بن خالد البرقي، كما توهم بعض «٤».

---

(١) راجع المتن في المستمسك ج ٩، ص ٣٣٥.

(٢) هكذا في الوسائل، لكن في المستمسك ج ٩، ص ٣٣٥: (فليقسمها).

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٨٩، الحديث ٣، الباب ١٤ من أبواب زكاة الأنعام.

(٤) وقد عبّر السيد الحكيم (قدّس سرّه) عن هذه الرواية ب صحيح محمّد بن خالد المستمسك: ج ٩، ص ٣٣٥.

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ٧٩

### [ مسألة ٦) المدار في وجوب الفطرة إدراك غروب ليله العيد جامعاً للشرائط ]

(مسألة ٦) المدار في وجوب الفطرة إدراك غروب ليله العيد جامعاً للشرائط (١)،

---

و تقدّم التحقيق في كتاب الزكاة.

(١) من البلوغ والعقل والغنى وعدم الإغماء في أوّل آّن من ليله شوال أو قبل غروب الشمس في آخر يوم من شهر رمضان إلى الغروب على ما هو المشهور، بل ادّعى في الجواهر: الإجماع بقسميه عليه «١» و بناءً عليه لو وجدت الشرائط قبل الغروب فقط لم تجب الفطرة، و إذا لم يكن واجداً لها عند الغروب و كان واجداً لها بعد الغروب بساعات لم تجب.

أقول: الحكم بالنسبة إلى من فقد الشرائط عند الغروب و وجدها بعده بعدم وجوب الفطرة إن تمّ الإجماع على لزوم اجتماع الشرائط عند الغروب تامّ، و إلّا

فللمناقشه فيه مجال واسع إذ لا نصّ على ذلك إلّا ما استدلّوا به من روایتين.

□  
(الأولى): رواه معاوية بن عمّار التي رواها الصدوق بإسناده عن علي بن حمزه-، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في المولود يولد ليله الفطر و اليهودى و النصرانى يسلم ليله الفطر؟ قال: ليس عليهم فطره، و ليس الفطره إلّا على من أدرك الشهر «٢».

---

(١) الجواهر: ج ١٥، ص ٤٩٩.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٥، الحديث ١، الباب ١١ من أبواب زكاة الفطره.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ٨٠

.....

---

تقريب الاستدلال: استدللّ بها على اعتبار اجتماع الشرائط عند غروب ليله العيد، و محلّ الشاهد قوله (عليه السلام): «و ليس الفطره إلّا على من أدرك الشهر» و هى و إن وردت فى المولود و اليهودى و النصرانى إذا أسلما، إلّا أنّهم تعدّوا إلى باقى الشرائط بلزوم حصولها عند الهلال من ليله العيد.

و الجواب عنها سنداً و دلالة:

أما (السند) فضعيف لأمرين و إن عبّر عنها بعضهم بالصحيحه أو الموثقه «١»:-

(الأول): إنّ فى طريق الصدوق إلى علي بن حمزه، شيخه: محمّد بن علي ماجيلويه «٢» و لم يرد فيه مدح أو توثيق، و لا يكفى فى التوثيق كونه شيخاً، و لا سيّما مشايخ الصدوق، كما أوضحناه فى محلّه.

(الثانى): علي بن حمزه، و هو علي بن أبي حمزه البطائنى، لروايه الصدوق هذه الروايه نصّاً «٣»، كنصّ الوسائل المنقول هنا «٤» عن علي بن أبي حمزه.

---

(١) السيّد الحكيم (قدّس سرّه) فى المستمسك: ج ٩، ص ٣٩٤، قال: ما رواه الفقيه بطريق صحيح أو موثق عنه، و قال فى ص ٤٢٦: و مصحّحه عنه.

(٢) و إليك طريق الصدوق إلى علي بن أبي حمزه، فهو

يروى عن محمد بن علي ماجيلويه عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن علي بن أبي حمزة الوسائل: ج ١٩، ص ٣٨٦، التسلسل ٢٠٦ في سند روايات الصدوق عن علي بن أبي حمزه.

(٣) الفقيه: ج ٢، ص ١١٦، الحديث تسلسل ٥٠٠.

(٤) و في نصّ الفقيه هكذا: «. ليس الفطره» بدون الواو.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٨١

.....

---

و من ذلك يظهر غلط نسخه الوسائل، و سقوط كلمه: (أبي) منها.

و الصحيح: «علي بن أبي حمزه» «١» و هو الكذاب المعروف الواضع لعده روايات في عدم موت الإمام الكاظم (عليه السلام)؛ لأجل الاستيلاء على أمواله (عليه السلام) من الحقوق الواردة إليه. و لا مجال للقول بجبر ضعف السند بعمل المشهور لما سيأتي «٢».

و أما (الدلاله) فضعيفه لأمرين أيضاً:-

(الأول): إنّ المستفاد من هذه الروايه اشتراط الوجود في رمضان لقوله (عليه السلام): «من أدرك الشهر» سواءً بالوجود الحقيقي أو الاعتباري و لو آناً ما من شهر رمضان.

و المراد من الوجود الحقيقي: الولادة و الحياه.

و المراد من الوجود الاعتباري: الإسلام و كونه مسلماً، من حيث كون الكفر بحكم عدم الوجود.

و أما غير الوجود الحقيقي و الاعتباري من التكليف و الغنى و الحرية و غيرها من الشرائط فلا يستفاد اشتراط حصوله في رمضان و لو في جزء منه من هذه الروايه حتى يقال: باشتراط اجتماع الشرائط عند الغروب.

---

(١) راجع ترجمته في معجم رجال الحديث ج ١١، ص ٢٢٩، إلى ص ٢٤٦ و تحدّث (دام ظلّه) حول ضعفه في ص ٢٣٩ من المصدر المذكور.

(٢) في ص ٨٢.

فقه العترة في زكاة الفطره، ص: ٨٢

.....

---

و على هذا فالدليل أخصّ

من المدعى، حيث إن دعواهم جمع الشرائط عند الغروب استناداً إلى هذه الرواية، لكن الدليل و هو هذه الرواية وارد في اعتبار الولاده و الإسلام، أو قل: الوجود الحقيقي و الاعتباري في شهر رمضان و لو آنأ ما فقط، دون غيرهما من الشرائط.

(الثاني): لو فرضنا دلالة الرواية على عموم الشرائط لقوله (عليه السلام): (ليس الفطره إلما على من أدرك الشهر) فلا بد من اجتماع الشرائط في شهر رمضان و لو في جزء منه مستمراً إلى غروب ليله العيد، لا كما ادّعه من إدراك أول الغروب مع جميع الشرائط، كما هو صريح المتن و غيره «١».

ملحوظه: لا مجال هنا للقول بجبر ضعف السند بعمل المشهور، و لو سلمنا صحّحه الكبرى «٢» و ذلك: من أجل ذهاب المشهور إلى اجتماع الشرائط حال الغروب من ليله العيد و الرواية تدلّ على درك جزء من رمضان و هو قبل الغروب.

فالرواية لا تدلّ على مدّعاهم حتّى يقال: يجبر ضعفها بعملهم. فهذه الرواية ساقطه سنداً و دلالةً.

(الرواية الثانية): صحّحه معاوية بن عمّار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مولود ولد ليله الفطر، عليه فطره؟ قال: لا، قد خرج الشهر، و سألته

---

(١) و هو المشهور.

(٢) و هي جبر ضعف سند الرواية بعمل المشهور.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٨٣

.....

---

عن يهودى أسلم ليله الفطر، عليه فطره؟ قال: لا «١».

و (الجواب) من وجوه:

١ هذه الرواية أبعد عن الاستدلال من روايته السابقه «٢» و ذلك لوجود جمله في الرواية السابقه توهم مدّعاهم، و هي قوله (عليه السلام): (ليس الفطره إلما على من أدرك الشهر) و ليست هذه الجملة موجوده في هذه الصحيحه، فلا مجال للتعدّي عن موردها المولود و من أسلم

ليه الفطر إلى باقى الشرائط من العقل و الغنى و الحريره و غيرها حسب مدعى المشهور.

٢ إنَّها تدلُّ على اشتراط الوجود الحقيقى و هو الحياه و الولاده، و الاعتبارى و هو الإسلام لكون غير المسلم بمنزله المعدوم خاصه دون باقى الشرائط من العقل و البلوغ و غيرهما من شرائط وجوب الفطره، فالدليل أخصّ من المدعى، كما ذكرنا فى الجواب الأوّل عن دلاله روايه معاويه بن عمّار السابقيه «٣» و لا وجه للتعدى عن مورد الصحيحه إلى غيره من الشرائط.

٣ بناءً على التعدى عن موردها و هو اشتراط الوجود: الحقيقى و الاعتبارى إلى باقى الشرائط، يرد عليه: أنّها تدلُّ على وجود الشرائط قبل الغروب لا عند الغروب حسب مدعى المشهور.

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٥، الحديث ٢، الباب ١١ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) فى الصفحه ٧٩.

(٣) فى الصفحه ٨١.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٨٤

فلو حُرِّجَ أو أُغْمِيَ عليه أو صار فقيراً قبل الغروب و لو بلحظه، بل أو مقارناً للغروب لم تجب عليه (١)، كما أنّه لو اجتمعت الشرائط بعد فقدها قبله أو مقارناً له وجبت، كما لو بلغ الصبى، أو زال جنونه و لو الأُدواري، أو أفاق من الإغماء أو ملك ما يصير به غنياً أو تحرّر و صار غنياً، أو أسلم الكافر، فإنَّها تجب عليهم، و لو كان البلوغ أو العقل أو الإسلام مثلاً بعد الغروب لم تجب «١». نعم يستحب إخراجها إذا كان ذلك بعد الغروب إلى ما قبل الزوال من يوم العيد (٢).

---

و تحصل من جميع ما ذكرناه: أنّه لا دليل على اشتراط اجتماع الشرائط عند الغروب أو قبله إلّا فى المولود و اليهودى و النصرانى إذا أسلم فإنَّه يشترط



فى وجوب الفطره عليهم درك شىء من شهر رمضان.

و أما غير هؤلاء فيتضح حكمهم فى بيان تحديد وقت الوجوب مبدأً و منتهى «٢».

(١) سيأتى بيان تحديد الوقت مبدأً و منتهى «٣».

(٢) بالنسبه للمولود بعد غروب ليله العيد و قبل صلاه العيد و اليهودى و النصرانى إذا أسلما بعد الغروب و قبل صلاه العيد.

دلّت روايتان على استحباب إخراج الفطره.

---

(١) على ما أفاده سيّدنا الأستاذ يصح الكلام فى الإسلام لصحيحه معاويه بن عمّار المتقدّمه فى ص ٨٢ دون البلوغ و العقل فإنهما كباقى الشرائط.

(٢) سيأتى تحقيق المبدأ فى ص ٢١٥، و المنتهى فى ص ٢٢٤.

(٣) سيأتى تحقيق المبدأ فى ص ٢١٥، و المنتهى فى ص ٢٢٤.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٨٥

.....

---

(الأولى): روايه محمّد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: (سألته عمّا يجب على الرجل فى أهله من صدقه الفطره، قال: تصدّق عن جميع من تعول من حرّ أو عبد أو صغير أو كبير من أدرك منهم الصلاه) «١» و الظاهر من قوله: (الصلاه): صلاه العيد، كما استظهره صاحب الوسائل «٢».

دلّت على وجوب إخراج الفطره عن المذكورين ممّن أدرك صلاه العيد فتشمل من ولد أو أسلم من اليهودى و النصرانى قبل أو عند صلاه العيد إلّا أنّها تحمل على الاستحباب للجمع بينها و بين ما دلّ على عدم الوجوب بالنسبه إليهما من صحيحه معاويه بن عمّار «٣» فتحمل هذه على الاستحباب إن صحّ السند، و إلّا فأمر هذه الروايه ظاهر.

و (الظاهر): ضعف السند؛ لأنّ الشيخ الصدوق رواها عن شيخه (على بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبى عبد الله) عن (أبيه) عن (جدّه أحمد بن أبى عبد الله البرقى) عن

(أبيه: محمّد بن خالد البرقي) عن (العلاء بن رزين) عن (محمّد ابن مسلم) «٤» ولم يرد توثيق لعليّ بن أحمد بن عبد الله و هو شيخ الصدوق «٥»

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٨، الحديث ٦، الباب ٥ من أبواب زكاة الفطره.

(٢) المصدر المتقدم.

(٣) في ص ٨٢.

(٤) الوسائل: ج ١٩، ص ٤١٦، تسلسل رقم ٢٩٤.

□  
(٥) راجع معجم رجال الحديث ج ١١، ص ٢٦٩، تسلسل رقم ٧٨٩٣ في ترجمه علي بن أحمد ابن عبد الله.

فقه العتره في زكاة الفطره، ص: ٨٦

.....

---

□  
و لا لأبيه أحمد بن عبد الله «١».

(الروايه الثانيه): مرسله الشيخ قال: وقد روى: أنّه إن ولد له قبل الزوال يخرج عنه الفطره، و كذلك من أسلم قبل الزوال «٢» و دلالتها كأولى:

و هاتان الروايتان و إن دلت على الوجوب إلّا أنّه لا بدّ من حملهما على الاستحباب مع قطع النظر عن ضعف السند جمعاً بينها و بين ما دلّ على عدم الوجوب و هي صحيحه معاويه بن عمّار المتقدمه «٣».

---

□  
(١) راجع معجم رجال الحديث ج ٢، ص ١٣٦، تسلسل رقم ٦٢٣ في ترجمه أحمد بن عبد الله. و قال في ختام ترجمته: فلم يذكر أحمد هذا بمدح و لا قدح.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٥، الحديث ٣، الباب ١١ من أبواب زكاة الفطره.

(٣) في الصفحه ٨٢.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٨٧

## [فصل فى مَنْ تجب عَنْهُ]

### اشاره

فصل فى مَنْ تجب عَنْهُ

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٨٨

.....

---

شرائط وجوب زكاه الفطره (وجوبها على المكلف عن نفسه و عياله و الزوجه و الضيف) العيال و فروعها فى المسأله ٢، ٦، ٨، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦ الزوجه و الفطره مسأله ٣، ١٩ التوكيل فى دفع الفطره مسأله

٥ الهاشمى و الفطره مسأله ٧ الغائب عن عياله مسأله ٩، ٢٠ المملوك المشترك مسأله ١٠ فطره الرضيع مسأله ١٢ النازل القهرى  
مسأله ١٧ الموت حوالى الغروب مسأله ١٨

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٨٩

.....

فصل فى مَنْ تَجِبَ عَنْهُ يَجِبُ إِخْرَاجُهَا بَعْدَ تَحَقُّقِ شَرَايِطِهَا عَنْ نَفْسِهِ، وَ عَنْ كُلِّ مَنْ يَعُولُهُ (١) حِينَ دَخُولِ

(١) الروايات فى ذلك متضافره، و جمله منها واضحه سنداً و دلالة:

□  
(منها): صحيحه صفوان الجمال، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفطره؟ فقال: عن الصغير و الكبير و الحرّ و العبد عن  
كُلِّ إنسان منهم صاع من حنطه أو صاع من تمر أو صاع من زبيب «١». رواها الصدوق بإسناده عن ابن أبى نجران و السند معتبر  
و بإسناده عن على بن الحكم جميعاً عن صفوان الجمال.

و دلالتها واضحه.

□  
و (منها): صحيحه عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يكون عنده الضيف من إخوانه فيحضر يوم  
الفطره، يؤدى عنه الفطره؟ فقال: نعم، الفطره واجبه على كل من يعول من ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، حرّ أو مملوك «٢».

الدلالة واضحه، و السند تام؛ لأنّ الصدوق رواها بإسناده عن الحسن بن محبوب، عن عمر بن يزيد، و طريق الصدوق إلى الحسن  
بن محبوب، عن

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٧، الحديث ١، الباب ٥ من أبواب زكاه الفطره، رواها المشايخ الثلاث.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٧، الحديث ٢، الباب ٥ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٩٠

ليه الفطر (١)، من غير فرق بين واجب النفقه عليه و غيره، و الصغير و الكبير، و الحرّ و المملوك، و المسلم و الكافر، و الأرحام

و غيرهم، حتى المحبوس عنده و لو على وجه محرم (٢)،

---

محمد بن موسى بن المتوكل، عن سعد بن عبد الله، و عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب (١) و محمد بن موسى ابن المتوكل هذا شيخ الصدوق و هو و إن لم يوثق في كتب الرجال إلا أن السيد ابن طاوس ذكر في فلاح السائل عدّه من الأصحاب منهم: (محمد) هذا، و منهم: إبراهيم بن هاشم، و ادعى الإجماع على وثاقتهم و بهذا ثبت وثاقته.

فالطريق على الظاهر صحيح، و على فرض عدم ذلك فالشيخ رواها بطريق صحيح بإسناده إلى الحسن بن محبوب.  
فأصل الحكم لا إشكال فيه.

(١) سنذكر وقت الوجوب مبدأً و منتهى في محله (٢).

(٢) و مثل الحبس المذكور إبقاء امرأه عنده على وجه محرّم، أو كالمتعارف عند بعض من الدخول بالمرأه على أن يعقد عليها في المستقبل فهي باقية عنده على وجه محرّم، و بما أن هذه تعدّ من عياله، عليه فطرتها، و ذلك للإطلاقات الواردة في العيال و إطلاق كلمات الفقهاء.

---

(١) الوسائل: ج ١٩، ص ٣٤٦، تسلسل رقم ٨١.

(٢) سنذكر مبدأ الوجوب في ص ٢١٥ و المنتهى في ص ٢٢٤.

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ٩١

و كذا تجب عن الضيف بشرط صدق كونه عيالاً له [١]

---

(١) الأقوال في فطره الضيف كثيره، منها:

١ كفايه صدق العيال، و هو مختار الماتن (قدس سرّه) و هو الحقّ (١).

٢ كفايه صدق عنوان الضيف من دون تحديد بزمان (٢).

٣ كفايه صدق عنوان الضيف من دون اعتبار الأكل عنده و هو مسلك المسالك و الجواهر (٣) و نسب إلى ابن إدريس و غيره.

٤ اعتبار البقاء طيله شهر رمضان «٤».

اعتبار البقاء في النصف الأخير من شهر رمضان «٥».

٦ اعتبار البقاء في العشرة الأخيره من شهر رمضان «٦».

٧ اعتبار البقاء في الليلتين الأخيرتين من الشهر «٧».

٨ اعتبار البقاء في آخر ليله من شهر رمضان «٨».

---

(١) و سيأتي تحقيقه في ص ٩٣ بقوله: (و الظاهر).

(٢) في الجواهر ج ١٥، ص ٤٩٦ عن البيان: «. فيمكن الاكتفاء بمسمى الضيافه في جزء من الشهر بحيث يدخل شوال و هو عنده، كما قال في المعتبر.».

(٣) قال صاحب الجواهر ج ١٥، ص ٤٩٨: «. و لقد أجاد في المسالك: الضيف نزيل الإنسان و إن لم يكن قد أكل عنده لأن ذلك هو المفهوم منه لغه و عرفاً.».

(٤) عن الانتصار و الخلاف و الغنيه الجواهر: ج ١٥، ص ٤٩٥.

(٥) عن المفيد في المقنعه الجواهر: ج ١٥. ص ٤٩٥.

(٦) عن جماعه المستمسك: ج ٩، ص ٣٩٧.

(٧) في المصدر السابق عن الحلّي.

(١) عن العلامه، و نقله الجواهر: ج ١٥، ص ٤٩٦ عن محكي المنتهى و قال: و نحوه في التذكره و التحرير.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٩٢

.....

---

٩ اعتبار مسمى الإفطار في شهر رمضان «٢».

و غير ذلك من الأقوال «٣».

و العمده من هذه الأقوال: الأولان، و هما: اعتبار صدق العيلوله و اعتبار صدق الضيف و إن لم يصدق العيال.

و مستندهما عدّه من الروايات:

□

(منها): صحیحہ عمر بن یزید قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يكون عنده الضيف من إخوانه فيحضر يوم الفطره يؤدّي عنه الفطره؟ فقال: نعم، الفطره واجبه على كلّ من يعول من ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، حر أو مملوك «٤».

السند التام، و قد سبق تحقيقه «٥» لكن وقع الكلام في الدلاله و منه حدث القولان.

بيان ذلك:

أنّ



قوله (عليه السلام): «نعم الفطره واجبه على كل من يعول».

هل هو جمله واحده؟ و عليه فعنوان الضيف لا يكفى، بل لا بدّ من صدق

---

(٢) و هو ظاهر الوسيله و نهايه الشيخ كما فى الجواهر ج ١٥، ص ٤٩٦ فى الدروس: الأقرب أنّه لا بدّ من الإفطار عنده فى شهر رمضان الجواهر: ج ١٥، ص ٤٩٧.

(٣) كآخر جزء من الشهر بحيث يهّل الهلال و هو فى ضيافته و إليه ذهب المعبر و قال: و هذا هو الأولى كما فى الجواهر: ج ١٥، ص ٤٩٦.

(٤) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٧، الحديث ٢، من الباب ٥ من أبواب زكاه الفطره.

(٥) فى الصفحه ٨٩.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٩٣

.....

---

العيلوله فى الضيف لوجوب الفطره.

أو أنّه جملتان إحداهما قوله (عليه السلام): (نعم)، و الثانيه قوله (عليه السلام): «الفطره واجبه على كل من يعول» و عليه فعنوان الضيف يكفى لوجوب الفطره؛ لأنّ قوله عليه السلام: (نعم)، تأييد لكلام السائل: «يؤدّى عنه الفطره»، و المعنى: نعم يؤدّى عن الضيف الفطره، ثمّ بدأ بجمله جديده مستقلّه، و هى قوله (عليه السلام): «الفطره واجبه على كلّ من يعول» و هى حكم عام شامل لمفاد الجمله الأولى: (نعم) أى: حكم الضيف و غير الضيف واحد، و إلى هذا ذهب صاحب الجواهر «١».

و الظاهر هو الأوّل، أى: اشتراط صدق العيلوله فى الضيف و عدم كفايه عنوان الضيف، و ذلك لأنّ الإمام (عليه السلام) جعل قوله: (نعم) صغرى لكبرى كليه و هى الجمله الثانيه، أى قوله: «الفطره واجبه على كلّ من يعول» فالمناط: العيلوله.

و (دعوى) عدم صدق العيال على الضيف إلّا بالإضافه إلى اليوم أو الشهر أو السنه مثلاً فيقول: عياله هذا اليوم و هكذا،

أما على الإطلاق فلا يصدق عليه العيال على ما ادّعاه صاحب الجواهر «(١)».

(لا تنافى ما ذهبنا إليه)؛ لأنّ الضيف هنا مقيد بيوم الفطره، فإنّ رب البيت

---

(١) الجواهر: ج ١٥، ص ٤٩٧.

(١) الجواهر: ج ١٥، ص ٤٩٦.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٩٤

وإن نزل عليه فى آخر يوم من رمضان، بل وإن لم يأكل عنده شيئاً، لكن بالشرط المذكور، و هو صدق العيلولة عليه عند دخول ليله الفطره، بأن

---

يقوم بشؤونه عنده و تحت رعايته، فالظاهر من الصحيحه كفايه كونه عيالاً، و ممّن يعوله صاحب البيت، و لذا لما قال السائل: «فيحضر يوم الفطره» قال (عليه السلام): «نعم الفطره واجبه على كلّ من يعول.» يريد أنّه يعوله فى هذا اليوم.

و الشاهد على ذلك أنّه لو كان عيالاً قبل ذلك ثم خرج عن عنوان العيال قبل وقت الفطره لا تجب فطرته قطعاً، كما أنّه لو لم يكن عيالاً فى وقت الوجوب فصار بعد ذلك عيالاً لا تجب فطرته قطعاً.

فالمراد من العيال: العيال الفعلى، و العبره بصدق العيال لا مجرد عنوان الضيفه كالنزول لمجرد النوم من دون تكفل أيّه مسؤوليه من طرفه فإنّه لا يدخل تحت عنوان العيال و لا تشمله الصحيحه.

و خلاصه القول: أنّ الضيف بما هو ضيف لا أثر له، بل لا بدّ فيه من صدق العيلولة، و من هنا يظهر أمران:

١ عدم لزوم البقاء مدّه لصدق العيلولة، و ذلك لكفايه صدق عنوان العيلولة و لو ليوم واحد.

٢ حكم الضيف المدعو للإفطار ليله العيد سواء دعاه قبل الغروب أو بعده، جاء قبل الغروب أو بعده فإنّه غير داخل فى العيال و ليست فطرته على الداعى.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٩٥

يكون بانياً

على البقاء عنده مدّه (١)، و مع عدم الصدق تجب على نفسه، لكن الأحوط أن يخرج صاحب المنزل عنه أيضاً، حيث إنّ بعض العلماء اكتفى في الوجوب عليه مجرد صدق اسم الضيف «١»، و بعضهم اعتبر كونه عنده تمام الشهر (٢)، و بعضهم العشر الأواخر «٢»، و بعضهم الليلتين الأخيرتين «٣»، فمراعاة الاحتياط أولى. و أمّا الضيف النازل بعد دخول الليله فلا تجب الزكاه عنه و إن كان مدعوّاً قبل ذلك (٣).

و سيأتى الكلام فيهما.

(١) هذا القيد بعد صدق العيلولة غير لازم لما سبق من كفايه عنوان العيلولة و لو ليوم واحد «٤».

(٢) قال الشيخ (قدّس سرّه) في الخلاف: «روى أصحابنا أنّ من أضاف إنساناً طول شهر رمضان، و تكفّل بعيلولته لزمته فطرته «١» كن هذه مرسله و يشكّ في كونها روايه لعدم وجودها في كتب الشيخ الأخرى، و لو كانت روايه لذكرها و لو في واحد من كتبه الروائيه أو الفقيهيه عاده.

(٣) بناءً على اعتبار جمع الشرائط عند الغروب أو آناً ما قبل الغروب فالأمر

(١) تقدّم تحقيق عدم اعتباره في ص ٩٢.

(٢) تقدّم في ص ٩١.

(٣) تقدّم في ص ٩١.

(٤) تقدّم بيانه في ص ٩٤.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٠، الحديث ١٧ من الباب ٥ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٩٦

**[ مسأله (١): إذا ولد له ولد، أو ملك مملوكاً، أو تزوّج بامرأه قبل الغروب من ليله الفطر ]**

(مسأله ١): إذا ولد له ولد، أو ملك مملوكاً، أو تزوّج بامرأه قبل الغروب من ليله الفطر أو مقارناً له، وجبت الفطره عنه إذا كان عيالاً له، و كذا غير المذكورين ممّن يكون عيالاً (١)، و إن كان بعده لم تجب (٢)، نعم يستحب الإخراج عنه إذا كان ذلك بعده و قبل الزوال من يوم الفطر «٢».



ذكره من: عدم الوجوب لو دخل بعد الغروب.

و لكن عرفت ما فيه «٣» فعلى ما هو الصحيح من اعتبار عنوان العيول في الضيف و أنّ عنوان الضيف صغرى لكبرى عنوان العيال، فحال الضيف كحال سائر العيال، سواء حضر قبل الغروب أو عنده أو بعده فإنه عيال موقت.

و إن لم يصدق العيال فلا تجب فطرته، و أمّا على اعتبار عنوان الضيف فلا تجب فطره الضيف النازل بعد المغرب لتخصيص النص «١» بضيف كان قبل ليله الفطر إلى يوم الفطر «٢» و لا موجب للتعدّي عنه.

(١) كالخادم و الخادمه و نحوهما.

(٢) هذا تام في المولود بعد غروب ليله الفطر، للنصّ و هو صحيحه معاويه

---

(٢) تقدّم الكلام فيه في ص ٨٤.

(٣) في ص ٧٩.

(١) و هو صحيحه عمر بن يزيد المتقدمه في ص ٩٢.

(٢) لقوله في الصحيحه: (الرجل يكون عنده الضيف من إخوانه فيحضر يوم الفطره) فإنه يدلّ على تواجد الضيف قبل ليله الفطر إلى يومه.

أقول: الظاهر من الصحيحه كونه عنده قبل يوم الفطر، و لا ينافي هذا ورود ليله الفطر بناءً على إرادته النهار من اليوم.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٩٧

.....

---

□

ابن عمّار قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مولود ولد ليله الفطر، عليه فطره؟ قال: لا، قد خرج الشهر.»

و قد تقدّم الكلام حولها و حول روايه معاويه بن عمّار المشابهه لها «٣».

و أمّا غيره، فالحكم يتبع المبني في وقت وجوب الفطره.

فعلى القول بأنّ وقت الوجوب أوّل الغروب كما هو مختار الماتن، لا تجب هنا لعدم كونهم عيالاً له عند الغروب.

كما أنه بناءً على اعتبار أن يدرك شيئاً من رمضان و هو صريح عبارته المحقق (قدّس سرّه) «٤».

و ادعى صاحب الجواهر الإجماع

عليه بقسميه لا تجب أيضاً لعدم صدق العيال قبل الغروب.

و أما بناءً على كون الوقت من الغروب إلى صلاة العيد أو الزوال فتجب.

و ما استدلوا به على القولين الأولين لا يتم، فإنهم استدلوا بروايه معاويه بن عمّار المتقدّمه.

---

(٣) ترى الصحيحه فى ص ٨٢ و روايه معاويه بن عمّار فى ص ٧٩.

(٤) الظاهر: أنّ سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) يريد بذلك قول الشرائع «مسائل ثلاث: (الاولى): من بلغ قبل الهلال أو أسلم أو زال جنونه أو مالك ما به يصير غنياً وجبت عليه»، وقال الجواهر فى شرحه: بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه» الجواهر: ج ١٥، ص ٤٩٩.

أقول: إنّ هذا لا يدلّ على أنّ وقت الوجوب قبل الغروب إلى الغروب، بل صريح كلام الشرائع فى أوّل وقتها قوله: «و تجب بهلال شوال».

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٩٨

### [ (مسألة ٢): كل من وجبت فطرته على غيره سقطت عن نفسه ]

(مسألة ٢): كل من وجبت فطرته على غيره سقطت عن نفسه (١) و إن كان غنياً و كانت واجبه عليه لو انفرد، و كذا لو كان عيالاً لشخص ثم صار وقت الخطاب عيالاً لغيره، و لا فرق فى السقوط عن نفسه بين أن

---

و قلنا: إنّها غير تامّة سنداً و دلالة «١» و بصحيحه معاويه بن عمار المتقدّمه و عرفت أنّها غير تامّة دلالة «٢» لورودهما فى المولود ليله الفطر، و اليهودى و النصرانى إذا أسلما ليله الفطر، و لا موجب للتعدّي عن موردهما إلى غيره من الموارد.

فالعبره بصدق عنوان العيال فى فتره وقت الوجوب، و سيأتى تحديده «١».

(١) لدلاله عدّه من الروايات على وجوب الفطره على المعيل.

(منها): صحيحه عمر بن يزيد: «. الفطره واجبه على كلّ من يعول من ذكر أو أنثى، صغير أو كبير،

حزّ أو مملوك» (٢) و غيرها من الروايات (٣).

و السؤال و الجواب فى هذه الروايات و اردان فى شأن من تجب عليه الفطره و ليست فيها دلالة على وجوب فطره أخرى زائده على تلك الواجبه على المعال، فإذا كانت واجبه على العيال أيضاً لزم أن تكون هناك فطرتان لشخص واحد فى الشريعة المقدسه، و من المعلوم عدمه.

---

(١) تقدّمت الروايه فى ص ٧٩ و السند فى ص ٨٠ و الدلالة فى ص ٨١.

(٢) فى ص ٨٢.

(١) فى ص ٢١٥. قوله: «فصل فى وقت وجوب الفطره».

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٧، الحديث ٢ من الباب ٥ من أبواب زكاه الفطره.

(٣) فى المصدر المتقدّم.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٩٩

يخرج عنه من وجبت عليه أو تركه عصيانياً (١).

---

(١) لعدم الدليل على وجوبها على المعال، فإنّ القول بالوجوب عليه مع توفّر شرط الوجوب فيه حينئذٍ، أى حين ترك المعيل تسديد فطره المعال عصيانياً متوقّف على أحد وجهين.

(الوجه الأوّل) أنّ الوجوب أوّلاً متوجّه إلى المعال نفسه، لكن إفراغ ذمّته واجب على المعيل.

و المتحصل منه أمران:

١ جعل زكاه الفطره على كل مكلف، و من المكلفين المعال نفسه.

٢ تفرّغ ذمّه الغير عن زكاه الفطره، و هذا يتوجّه إلى المعيل فإذا لم يفرغ المعيل ذمّه المعال وجب على المعال امتثال الواجب الأوّل عليه و هذا نظير ديه القتل الخطأ على ما ذهبنا إليه «١» من كون الديه أوّلاً على القاتل، سواء فى القتل العمدى أو الخطئى، لكن فى الخطئى العاقله مكلفون بتفريغ ذمّه القاتل.

و نتيجته ذلك: لو عصت العاقله و لم تؤدّ إليه وجب على القاتل أدائها. و (الجواب) عن هذا الوجه.



عدم وجود دليل على ثبوت الفطره على المعال، بل دلّ الدليل على

ثبوتها على المعيل، و هو صحيحه عمر بن يزيد المتقدمه: «الفطره واجبه على كل من

---

(١) مباني تكمله المنهاج، ج ٢، ص ١٩٧ الأمر الثالث، وص ٤٤٨.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٠٠

.....

---

يعول من ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، حرّ أو مملوك» (٢).

ولا- دليل على كون تكفّل المعيل فطره المعال من باب تفرّغ الذمّه لا سيّما مع ذكر من لا تجب عليه الفطره فى نفس الروايه كالصغير و المملوك (٣) و عليه فكيف يمكن القول بأنّ تكليف المعيل بتفريغ ذمّه العيال، حتى يقال: بوجوب الفطره على المعال أوّلاً، و إنّه إن لم يؤدّ المعيل وجبت على المعال!؟

(الوجه الثانى): كون التكليف بفطره المعال وجوباً كفائياً بالنسبه إلى كل من المعيل و المعال، و بأداء كل واحد منهما يسقط عن الآخر.

و ذلك يستفاد من الجمع بين روايات الباب التى دلّت طائفه منها على وجوب الفطره على كل إنسان (١) و طائفه اخرى دلّت على وجوب فطره المعال على المعيل (٢)، و مقتضى الجمع بينهما مع العلم بعدم وجوب فطرتين بالنسبه إلى شخص واحد أنّ أياً منهما أذى فرغت الذمّه، لكن لو لم يؤدّ كلا منهما وجب على كليهما من باب الواجب الكفائى.

---

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٧، الحديث ٢، الباب ٥ من أبواب زكاه الفطره.

(٣) و هى صحيحه عمر بن يزيد المتقدمه فى ص ٩٨.

(١) و هى الروايات رقم ١، ٥، ٦، ٩، ١٠، ١١ من الباب ١ من أبواب زكاه الفطره من الوسائل ج ٦، ص ٢٢٠.

(٢) و هى فى الباب ٥ من أبواب زكاه الفطره، و الحديث رقم ٢، ٣ من الباب ١ من أبواب زكاه الفطره من الوسائل ج ٦،

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ١٠١

أو نسياناً (١)،

و (الجواب):

عدم الدليل على كون الوجوب كفائياً، بل الدليل دلّ على وجوبها على رب البيت وجوباً عينياً، وهو صحيحه عمر بن يزيد: «. فقال: نعم الفطره واجبه على كل من يعول.» و مقتضى إطلاقها كون الوجوب على المعيل عينياً و إنّ الضيف مثلاً إذا أدى بنفسه عن نفسه لا تسقط عن المعيل، و أمّا الطائفه الأولى الدالّه على وجوبها على كل شخص جامع للشرائط فتكون مخصّصه بصحيحه عمر بن يزيد.

و النتيجة: كون الفطره واجبه على كل شخص جامع للشرائط سوى المعال فإنّ فطرته على المعيل.

و على هذا فلو عصى المعيل في دفع الفطره عن المعال لا- يجب على المعال أداؤها و لا مجال للقول بالوجوب الكفائي، فإنّه خلاف الإطلاق، بل الظاهر أنّ الفقهاء لم يلتزموا بذلك في هذه الصوره، و إن التزم بعض في صوره النسيان «١».

(١) و شبه النسيان ممّا يوجب سقوط التكليف واقعاً كالغفله و الجهل المركب.

و هذا الحكم أى: سقوط التكليف عن المعال حتى لو نسى المعيل مبنى على ما تقدّم نقله «٢» من كون زكاه الفطره كزكاه المال حكماً وضعياً ثابتاً في الذمه ذمه المعيل في محل البحث حتى و لو كان غير مكلف بالحكم التكليفي من

(١) الآتي في ص ١٠٢.

(٢) في ص ٢٢.

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ١٠٢

.....

أجل النسيان أو الغفله أو الجهل المركب كأن يعتقد أنّ هذا اليوم ليس بيوم الفطره و أمثال ذلك من الأعذار التي توجب سقوط

التكليف واقعاً.

و عليه فالحكم كما ذكره الماتن و لعلّه صريح كلام بعض فإنّ الأعدار المذكوره لا توجب سقوط الحكم الوضعى على المعيل،  
و أمّا المعال فليس

و أمّا على ما بنينا عليه فى شأن زكاه الفطره من أنّها تكليف محض «٣» و لا علاقته لها بالحكم الوضعى فتكون النسيان و الغفله و الجهل المركب و أمثال ذلك من الأعذار الواقعيه مسقطه للتكليف واقعاً.

و عليه فلا تكليف بالنسبه إلى المعيل، و حينئذٍ تكون إطلاقات وجوب الزكاه على كلّ من اجتمعت فيه الشرائط محكمه بالنسبه إلى المعال مثل قوله تعالى «وَآتُوا الزَّكَاةَ» «١» و غيره من الآيات و الروايات «٢» الدالّ على وجوب الزكاه و تلك الإطلاقات قد خصّصت بما إذا وجبت الفطره على المعيل «٣» فتسقط عن المعال، و أمّا إذا لم تجب على المعيل كما نحن فيه من النسيان على ما قرّبناه- فعلى المعال القيام بأداء الفطره للإطلاقات «٤».

---

(٣) فى ص ٢٤.

(١) الآية ٥٦ من سوره النور راجع ص ١١٠ الهامش رقم ٢.

(٢) راجع الوسائل: ج ٦، الباب ١ من أبواب زكاه الفطره.

(٣) راجع ص ١٠٠ الهامش ٤.

(٤) راجع ص ١٠٠ الهامش رقم ٣.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٠٣

لكن الأحوط الإخراج عن نفسه حينئذٍ (١)، نعم لو كان المعيل فقيراً و العيال غنياً فالأقوى وجوبها على نفسه (٢) و لو تكلف المعيل الفقير بالإخراج على الأقوى (٣)،

---

(١) تقدّم لزوم إخراجها عن نفسه «٥».

(٢) لسقوط التكليف عن المعيل بفقدان شرط الغنى، و جريان المطلقات الوارده فى وجوب الزكاه على المعال من الآيات و الروايات «٦» و كانت المطلقات مخصّيه فيه فيما إذا وجبت فطره المعال على المعيل و حينئذٍ تكون ساقطه عن العيال، و لما لم تجب فى ما نحن فيه على المعيل تكون المطلقات محكمه بالنسبه إلى المعال حسب ما تقدّم فى نسيان المعيل إخراج فطره المعال «١».

و هو الصحيح، و على المعال إخراج فطرته حتى لو التزمنا باستحباب إخراج المعيل الفقير على ما سبق «٢» ذ لا دليل على سقوط التكليف الثابت بالإطلاقات عن المعال إذا كان معيله فقيراً، سواء أخرجها المعيل استحباباً أو رجاءً أم لم يخرجها؛ لأنّ التكليف الوجوبى متوجّه إلى المعال، و مقتضى الإطلاق فى دليل الوجوب كونه غير مشروط بعدم أداء الغير، سواء أقام المعيل بذلك أم لم يقم، أذى أم لم يؤدّ، فإنّ عدم أدائه ليس شرطاً فى الوجوب على

---

(٥) فى ص ١٠٢.

(٦) المشار إليها فى ص ١٠٠ الهامش رقم ٣ و ص ١١٠ الهامش رقم ٢.

(١) فى ص ١٠١.

(٢) فى ص ٧٢.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٠٤

و إن كان السقوط حينئذٍ لا يخلو عن وجه (١).

### [ (مسألة ٣): تجب الفطره عن الزوجه ]

(مسألة ٣): تجب الفطره عن الزوجه سواء كانت دائمه أو متعه مع العيلوله لهما، من غير فرق بين وجوب النفقه عليه أو لا، لنشوز أو نحوه، و كذا المملوك و إن لم تجب نفقته عليه (٢)، و أمّا مع عدم العيلوله

---

المعال، و مقتضى إطلاق الدليل وجوب الفطره على المعال و إن أداها المعيل الفقير، فإنّ أدائه الخارجى لا يسقط الوجوب؛ إذ لا دليل على السقوط حينئذٍ.

(١) مراده من الوجه: استحباب إخراج المعيل الفقير، فإذا قام به يحتمل السقوط عن المعال، لكن ظهر كون الوجه عدم السقوط فى صورته غنى المعال «١»

(٢) و الوجه فى ذلك كَلّه: كون المناط صدق العيال من دون علاقه لوجوب النفقه و عدمه فى الحكم، و تقدّم البحث عن ذلك مفصلاً «٢» و ممّا يشهد للمناط: ذكر رقيق المرأه فى الروايه مع أنّه غير واجب النفقه عليه، إلّا أنّه ممّن أعلّق عليه بابه،

فيصيح من العيال كما في روايه حمّاد بن عيسى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: يؤدّي الرجل زكاه الفطره عن مكاتبه، و رقيق امرأته، و عبده النصراني و المجوسى، و ما أغلق عليه بابه «٣».

و مثلها مرفوعه محمّد بن أحمد «٤».

---

(١) الصفحه ١٠٣.

(٢) فى ص ٩٣ و سيأتى فى ص ١٠٥.

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٩، الباب ٥ من أبواب زكاه الفطره، الحديث ١٣، و هى ضعيفه سنداً على ما حقّق فى ص ٤٠.

(٤) المصدر الحديث ٩، و تقدّمت فى ص ٣٨ إلّا أنّ فيها «مكاتبته» بدل «مكاتبه».

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٠٥

فالأقوى عدم الوجوب عليه (١) و إن كانوا من واجبي النفقه عليه (٢)،

---

(١) لما تقدّم من كون المناط فى وجوب فطره الغير: العيلولة «٥»

(٢) لكون المناط: العيلولة، فإن تحققت وجبت الفطره على المعيل و إلّا فلا، لكن نسب إلى المشهور وجوبها لواجب النفقه، دون من لم تجب نفقته «١».

و نسب إلى بعضهم وجوب فطره الزوجه و المملوك على الزوج و المالك مطلقاً سواءً كانا من العيال أم لا، و جبت نفقتهما أم لم تجب «٢».

و هنا روايتان ربما يستدل بهما على القول المنسوب إلى المشهور و قول

---

(٥) تقدّم فى ص ٩٣.

(١) راجع الجواهر: ج ١٥، ص ٥٠٢، فإنّه قال: «و لذا قال فى المدارك: أنّه صرّح الأكثر بأن فطره الزوجه إنّما تجب إذا كانت واجبه النفقه دون الناشز و الصغيره و غير المدخول بها إذا كانت غير ممكنه».

(٢) الجواهر: ج ١٥، ص ٥٠٢، فإنه قال: «بل في السرائر: يجب إخراج الفطره عن الزوجات سواء كنّ نواشز أو لم يكنّ، وجبت النفقه عليهنّ أو لم تجب، دخل بهنّ أو لم يدخل،



دائمات أو منقطعات؛ للإجماع و العموم من غير تفصيل من أحد من أصحابنا.

و في المدارك: قد قطع الأصحاب بوجوب فطره المملوك على المولى مطلقاً.

و ذكر الشيخ الأنصاري (قدّس سرّه): ما ادّعاه الحلّي أي: ابن إدريس في السرائر من «الإجماع على وجوب فطره الزوجه و لو كانت ناشزه على الزوج» و ردّه المحقّق ب «أنّ أحداً من علماء الإسلام لم يذهب إلى ذلك».

فإنّ الظاهر: أنّ الحلّي إنّما اعتمد في استكشاف أقوال العلماء على تدوينهم للروايات الدالّة بإطلاقها على وجوب فطره الزوجه على الزوج متخيّلاً أنّ الحكم معلّق على الزوجيه من حيث هي زوجيه، و لم يتفطن لكون الحكم من حيث العيلولة أو وجوب الإنفاق. فرائد الأصول: الصفحة ٥٧.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٠٦

.....

---

البعض المذكور: أي «الوجوب على الزوج و المالك مطلقاً تعبداً».

(الروايه الأولى): صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن رجل ينفق على رجل ليس من عياله إلّا أنّه يتكلّف له نفقته و كسوته، أ تكون عليه فطرته؟ فقال: لا، إنّما تكون فطرته على عياله صدقه دونه، و قال: العيال: الولد و المملوك و الزوجه و أمّ الولد «١».

---

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه العتره في زكاه الفطره، در يك جلد، ه ق

فقه العتره في زكاه الفطره؛ ص: ١٠٦

و هذه الصحيحه يستدلّ بها تاره: على اشتراط وجوب الفطره على المعيل بوجوب الإنفاق على العيال، و أخرى: على وجوب الفطره عن الزوجه و المملوك مطلقاً.

و (الجواب): أنّ هذه الصحيحه أجنيبه عن هذين القولين؛ لأنّها في مقام المائز بين من ينفق عليه بعنوان المساعده، و من ينفق عليه بعنوان العيلولة، و لا دلالة فيها على اشتراط وجوب الفطره بوجوب

الإِنْفَاق، كما لا دلاله لها على تحديد العيال تعبدًا، وإنَّ العيال هؤلاء سواءً كانوا تحت رعايته و عيلولته أم لم يكونوا.

و الذى يشهد لما قلناه: ذكر «الولد» مع أنه لا- كلام فى عدم وجوب فطرته على أبيه لو لم يكن عيالًا له، بل قد يكون الأمر بالعكس أى: إنَّ الولد ينفق على أبيه فالأب حينئذٍ يكون عيالًا له، فذكر الولد فى الصحيحه قرينه واضحه على أنَّ الإمام (عليه السلام) ليس بصدد بيان وجوب الفطره عن «الولد و المملوك

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٧، الباب ٥ من أبواب زكاه الفطره، الحديث ٣.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٠٧

.....

---

و الزوجه و أمُّ الولد» تعبدًا، بل فى مقام المائز بين من ينفق عليه بعنوان المساعده فلا تجب فطرته عليه، و من ينفق عليه بعنوان العيال فتجب فطرته عليه.

□  
(الروايه الثانيه): موثقه إسحاق بن عمّار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفطره إلى أن قال و قال: الواجب عليك أن تُعطي عن نفسك و أبيك و أمك و ولدك و امرأتك و خادمك «١».

و ربّما يتوهم دالاتها على وجوب الفطره عن واجب النفقه «القول الأول».

و على وجوب فطره الزوجه و المملوك على الإطلاق «القول الثانى».

و (الجواب): أمّا عن القول الأول، فبأن الموثقه غير حاويه لقيده وجوب النفقه.

و أمّا عن القول الثانى، فبأنّها فى مقام بيان من ينفق عليهم بعنوان العيال، لا فى مقام بيان تحديد العيال، على ما تقدّم فى صحيحه عبد الرحمن «٢».

و لو كان الأمر كما استدللّ به لوجب فطره كل من الوالد على الولد، و الولد على الوالد و كذا غيرهما من المذكورين فى الموثقه، مع العلم بعدمه لعدم وجوب فطرتين على

كل منهما بل الروايه فى مقام بيان وجوب الفطره على من صدق عليه عنوان العيال، إذاً لا دليل على وجوب أداء فطره الزوجه على الإطلاق، وهكذا المملوك، فإنّ الحكم مترتب على صدق العيلوله، لا على عنوان الزوجه و المملوك.

---

(١) المصدر المتقدم الحديث ٤.

(٢) فى ص ١٠٦.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٠٨

و إن كان الأحوط الإخراج «٣» خصوصاً مع وجوب نفقتهم عليه «٤»، و حينئذٍ فطره الزوجه على نفسها إذا كانت غنيه و لم يعلها الزوج و لا غير الزوج أيضاً «١»، و أمّا إن عالها أو عال المملوك غير الزوج و المولى فالفطره عليه مع غناه «٢».

**[ مسأله ٤): لو أنفق الولى على الصغير أو المجنون من مالهما ]**

(مسأله ٤): لو أنفق الولى على الصغير أو المجنون من مالهما سقطت الفطره عنه و عنهما.

**[ مسأله ٥): يجوز التوكيل فى دفع الزكاه إلى الفقير ]**

(مسأله ٥): يجوز التوكيل فى دفع الزكاه إلى الفقير (١) من مال الموكّل

---

(١) التوكيل فى الزكاه قسماً «٣»:

القسم الأوّل: التوكيل فى الإيصال.

و به وردت عدّه روايات، و هى مستفيضه «٤».

---

(٣) خروجاً من خلاف من أوجبها عن العيال تعبداً. و أُشير إليه مع دليله و الجواب عنه فى ص ١٠٦ إلى ص ١٠٧.

(٤) خروجاً من خلاف من أوجبها عن واجبي النفقه. و أُشير إليه مع دليله و الجواب عنه فى ص ١٠٦ إلى ص ١٠٧.

(١) لما سبق من شمول الإطلاقات الوارده فى وجوب الفطره من الآيات و الروايات لها حينئذٍ لعدم من يتكفّل الفطره حتى تسقط عنها.

(٢) لما دلّ على وجوب فطره المعال على المعيل. و سبق تحقيقه في ص ٩٨ في شرح المسأله ٢.

(٣) الفرق بينهما: أنّ التوكيل في الأداء عباره عن جعل الموكل الوكيل بمنزله نفسه في إخراج الزكاه و إيصالها إلى المصرف.

و التوكيل في الإيصال عباره عن تكليفه بالإيصال فقط، و الإخراج هنا يتحقق من المالك.

(٤) تراها في الوسائل: ج ٦، ص ١٩٨، الباب ٣٩ من أبواب المستحقين للزكاه، و في الأبواب الأخرى.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٠٩

.....

---

□  
(منها) صحيحه محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل بعث بزكاه ماله لتقسّم. «١».

□  
و (منها) صحيحه زراره، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام): عن رجل بعث إليه أخ له زكاته ليقسمها فضاعت. «٢».

و (منها) صحيحه أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: إذا أخرج الرجل الزكاه من ماله ثم سَمّاها لقوم فضاعت أو أرسل بها إليهم فضاعت فلا شيء عليه «٣».

و (منها)

صحيحه بكير بن أعين، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرجل يبعث بزكاته فتسرق أو تضيع، قال: ليس عليه شيء «٤».

و (منها) موثقه أبي بصير، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): جعلت فداك الرجل يبعث بزكاه ماله من أرض إلى أرض فيقطع عليه الطريق، فقال: قد أجزأته عنه، و لو كنت أنا لأعدتها «٥».

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ١٩٨، الحديث ١، الباب ٣٩ من أبواب المستحقين للزكاة.

(٢) المصدر، الحديث ٢.

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ١٩٨، الحديث ٣، الباب ٣٩ من أبواب المستحقين للزكاة.

(٤) المصدر، الحديث ٥.

(٥) المصدر، الحديث ٦.

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ١١٠

.....

---

و غيرها من الروايات «١» و هذه الروايات و إن كان أكثرها وارده في زكاة المال إلّا أنّ بعضها مطلق.

على أنّ احتمال اختصاص الحكم بزكاة المال بعيد جداً.

و لو لم تكن في ذلك رواية لكفتنا العناوين الواردة في الآيات و الروايات من: «الإيتاء» «٢» و «الأداء» «٣» و «الإعطاء» «٤» إنّها تصدق مع التوكيل أيضاً؛ لعدم أخذ المباشرة في تلك العناوين.

و يستفاد من ذلك: عدم اعتبار كون المتصدى للإيصال هو المالك، بل يجوز

---

(١) الواردة في الوسائل ج ٦، الباب ٣٩، من أبواب المستحقين للزكاة.

(٢) الآيات الواردة بنص «آتوا الزكاة» الآية ١٢.

و بنص «يؤتُونَ الزكاة» خمس آيات، و بنصوص أخرى من «الإيتاء» تسع آيات.

و من الروايات موثقه السكونى الوارده فى الوسائل ج ٦، ص ١٣. الحديث ٩، من الباب ٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاه.

(٣) ترى هذا العنوان فى الوسائل: ج ٦، فى روايات كثيره منها فى أبواب زكاه الفطره، الباب ٥، ص ٢٢٩، الحديث ٨، ٩، ١٣.

(٤) يوجد هذا العنوان فى عدّه روايات فى الوسائل: ج ٦

فى أبواب زكاه الفطره:

الباب ٤، الحديث ٢، ٣، ١٤.

والباب ٩، الحديث ٢، ٤، ١٠، ١١، ١٢.

والباب ١٢، الحديث ١، ٢، ٤، ٥، ٨.

والباب ١٥، الحديث ١، ٣، ٧.

و من العناوين الوارده: «الإخراج» فى الحديث ٤ و ٤ من الباب ٤ من أبواب زكاه الفطره من الوسائل ج ٤، ص ٢٣١.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١١١

.....

---

الإيصال بأيه واسطه من إنسان، حتى الطفل أو حيوان أو غير ذلك، فإن المقصود: الوصول إلى الفقير «١» و إيصال المال كأداء الدين لا يعتبر فيه المباشره.

هذا كله فى التوكيل فى الإيصال.

القسم الثانى: التوكيل فى الأداء و هى أيضاً على القاعده، و إن كان لم يرد نص فى جواز التوكيل فى الأداء. فإن النصوص كلها وارده فى التقسيم «٢» إلا ما توهم من صحيحه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عمّن يلى صدقه العشر «على» من لا بأس به؟ فقال: إن كان ثقّه فمره أن يضعها فى مواضعها، و إن لم يكن ثقّه فخذها أنت وضعها فى مواضعها «٣».

(متن الصحيح): فى نسخه الوسائل جعل كلمه «على» بين قوسين، و يريد بذلك وجود هذه الكلمه فى بعض النسخ، لكن فى الكافى «٤» و الوافى «٥» داخله فى المتن.

قيل: إن هذه الصحيحه ظاهره فى التوكيل فى الأداء.

---

(١) كثر سيدنا الأستاذ (دام ظلّه): أن تعبيرنا بالفقير من باب المثال و إلا فبقية الموارد الثمانية كذلك.

(٢) راجع ص ١٠٨.

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ١٩٣، الحديث ١ من الباب ٣٥ من أبواب المستحقين للزكاة.

(٤) الكافي: ج ٣، ص ٥٣٩، الحديث ٦ من باب آداب المصدق من كتاب الزكاة.

(٥) الوافي: المجلد ٢، الجزء ٦، ص ٢٣، باب ١٥ آداب



المصدق من أبواب زكاة المال.

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ١١٢

.....

و الظاهر: أنها أجنبيه عن التوكيل، و غير وارده لا في التوكيل في الإيصال و لا في التوكيل في الأداء، بل هي وارده في المصدق و هو الذى يلى أمر الصدقات و لذا ذكرهما الكلينى و الكاشانى «١» فى باب المصدق، و إن أوردتها الوسائل فى باب استحباب دفع الزكاة و الفطرة إلى الإمام و إلى الثقات من بين بنى هاشم و غيرهم ليفرّقوها على أربابها و استحباب قبول الثقات ذلك «٢».

و الظاهر: أن قوله (عليه السلام): «إن كان ثقة فمره. إلى أن يقول و إن لم يكن ثقة فخذها.» ظاهر فيما ذكرناه من أنها وارده فى المصدق لا التوكيل، و أنه (عليه السلام) قد أمره بالأخذ حيث قال: «فخذها.» من جهة اقتداره على تصدّي ذلك.

و الحاصل: أنه لا توجد روايه ظاهره فى التوكيل فى الأداء، لكن الحكم على القاعده.

بيان ذلك:

إن ما يصدر من الغير من الأفعال نوعان:

النوع الأول: الأمور الاعتباريه:

من بيع و إجاره و نكاح و غيرها من العقود و الإيقاعات القابله للتوكيل و بعد الصدور من الوكيل قابله للإسناد إلى الموكل حقيقه لا بالعنايه.

(١) تقدّم المصدران برقم ٢٩٧، ٢٩٨.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ١٩٣، الباب ٣٥ من أبواب المستحقين للزكاة.

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ١١٣

.....

مثل: ما لو وَّكَّلَ زيد عمروا في بيع داره ثمَّ باعها الوكيل، فإنَّه يصحَّ أن يقال: زيد باع داره.

و كذا لو وَّكَّلَه في طلاق زوجته فإنَّه يصحَّ أن يقال: زيد طَلَّقَ زوجته.

و في المثالين يكون زيد هو البائع و المطلق حقيقه، و إن كان الإنشاء صادراً من الوكيل، فإنَّ الفعل منسوب إلى الوكيل بالمباشره و إلى

الموكل بالتسبب و الأمور الاعتباريه كلها من هذا القبيل، و صحه الوكاله فيها على القاعده من دون حاجه إلى دليل.

النوع الثاني: الأمور التكوينية.

و تختلف الحال فيها فإنها على قسمين:

(القسم الأول): ما هو مثل الأمور الاعتباريه في نظر العقلاء و هو ما يتعلّق بالأموال من الأخذ و الإعطاء و الصرف فهو بحكمها، و تجوز الوكاله فيه لصدق العمل منتسباً إلى الموكل و إن كان قد صدر من الوكيل.

مثل ما لو كان زيد يطلب عمراً و وكل شخصاً في قبضه فإن قبض صح أن يقال: إن زيدا قد أخذ ماله و إن كان الأداء أداء إلى الوكيل.

و هكذا الإعطاء، كما إذا أمر زيد عمراً بالإعطاء إلى الفقراء أو الصرف على حسنيه أو بناء مسجد و فعل عمر ذلك، صح أن يقال: إن زيدا أعطى و صرف، فالعمل يسند إلى الموكل و إن صدر من الوكيل.

(القسم الثاني): الأمور التكوينية، غير الأموال، كالصلاه و الصوم و الحجّ و الأكل و أمثالها، فإنها غير قابله للوكاله، فإذا صدرت من أحد فهي لا تنسب إلّا

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١١٤

.....

---

إلى من صدرت منه دون غيره و إن كان هو الذي أوكل أمرها إليه.

هذا كلّه في الوكاله التي يستند العمل معها إلى الموكل.

و أمّا النيابة: بأن يصدر عمل من شخص بقصد تفرّغ ذمه الغير مع أمره أو بدون أمره، فلا بدّ في صحّتها من دليل على الجواز؛ لأنّه لا يمكن أن يسقط تكليف أحد بعمل شخص آخر إلّا بدليل.

و قد ورد الدليل في مثل الحجّ عن الحي بمعنى أنّ حجّ الغير يغني عن حجّه، لا أنّ المنوب عنه قد حجّ، بل سقط التكليف عن المنوب عنه بعمل النائب بدليل،

دون غير الحجّ من العبادات الواجبه البدنيه أو المستحبه في مثل الصلاه و الصيام.

أمّا بالنسبه إلى الميّت فقد ورد الدليل على جواز النيابة بهذا المعنى مطلقاً و هذه الموارد يكون العمل منسوباً إلى الفاعل إلّا أنّه يسقط تكليف المنوب عنه بهذا العمل.

فتحصل:

أنّ التوكيل في الأداء أمر على القاعده و لا حاجه معه إلى دليل خاصّ.

و أمّا الاستدلال على جواز التوكيل في أداء الزكاه و عدم اعتبار المباشره فيه بما ورد في الوصيه من أنّ الإنسان إذا كانت عليه زكاه و لم يتمكّن من أدائها لا بدّ له من الوصيه بها «١». فغير تامّ؛ لأنّ الكلام في الوكاله عن الحي و تلك الروايات

---

(١) قد يدلّ عليه ما ورد في الوسائل: ج ١٣، ص ٣٥٣، الباب ٢ من أبواب الوصايا.

و في ج ٦، ص ١٧٦، الباب ٢١ من أبواب المستحقّين للزكاه.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١١٥

و يتولّى الوكيل التّيه (١)، و الأحوط تّيه الموكل أيضاً (٢) على حسب ما مرّ في زكاه المال، و يجوز توكيله في الإيصال و يكون المتولّى حينئذٍ هو نفسه (٣)،

---

وارده في الأداء عن الميّت.

(١) الظاهر: أنّ العبره بتّيه الموكل، فإنّ الزكاه واجبه عليه و هو المطلوب بها و العمل الذي يصدر من الوكيل إنّما هو تسليم الزكاه إلى المستحقّ من قبله فلو أدّى الوكيل الزكاه بدون قصد القربه، بل بقصد امتثال أمر المالك كفى، إذا كان قصد القربه حاصلًا من الموكل، فإنّ القربه حيثيه استناد العمل إلى المالك، لا حيثيه استناده إلى الوكيل و لا دليل على لزوم تّيه القربه من الوكيل فإنّه كالآله، و الفعل له استنادان استناد إلى المباشر و استناد إلى المالك، و القربيه شرط في

نعم، في موارد النيابة تكون القريبه معتبره في عمل النائب ليكون عمله مستنداً إلى الله سبحانه؛ لأنه لا بدّ من صدور عمل قربي منه حتى تفرغ بذلك ذمّه الميت أو الحي.

(٢) قد عرفت أنّه لا بدّ من نيّة الموكل.

(٣) يقع الكلام في وقت نيّة الموكل، و أنّه هل هو وقت الدفع إلى الوكيل، أو وقت وصول المال إلى المستحقّ، أو المصرف؟

الظاهر: كفايه النيّة حين الدفع إلى الوكيل فيما إذا كان وكيلاً في الإيصال، لأنّه وقت الإخراج، و أمّا العمل الصادر بعد ذلك أي: حين وصول المال إلى مورد

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١١٦

و يجوز الإيذن في الدفع عنه أيضاً لا بعنوان الوكالة و حكمه حكمها، بل يجوز توكيله أو إذنه في الدفع من ماله بقصد الرجوع عليه بالمثل أو قيمه (١)،

---

الصرف فهو مستند إلى ذلك القصد؛ لأنه قصد بدفعه إلى الوكيل الوصول إلى مورد الصرف.

إذاً لا موجب لاعتبار قصد التقرب حين الوصول، بل الروايات كافيها لإثبات ذلك حيث وردت في بعث المالك زكاته إلى أخيه أو قريب له «١» و عاده لم يكن المالك ملتفتاً إلى وقت الوصول إليه، بل ربّما يكون وقت الوصول ناسياً أو نائماً أو غافلاً، و لا يتحقّق منه القصد، فيظهر: أنّ وقت النيّة هو عند دفع المال إلى الوكيل.

على أنّ التوكيل في الإيصال لا ينفكّ عن العزل، و تكفي النيّة وقت العزل.

أمّا التوكيل في الأداء فالتية تكون حين التوكيل أو بعده قبل وصول المال إلى مصرفه ليكون الوصول مستنداً إليه قريباً لما عرفت من أنّ القريبه إنّما هي من جهة استناد الفعل إلى الموكل دون الوكيل، فإنّ الموكل هو المطلوب و الملزم به بما هو

(١) وذلك لضمانه المثل أو القيمة بالإذن و هو كالتوكيل، و لا يعتبر أن تكون الفطره من ماله؛ بل يجوز من مال غيره، و أمره حينئذٍ موجب للضمان، إن لم يكن ظاهراً فى التبرّع.

---

(١) تقدّمت رواياتها فى الصفحه ١٠٩.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١١٧

كما يجوز التبرّع به من ماله بإذنه (١) أو لا بإذنه (٢)، و إن كان الأحوط عدم الاكتفاء فى هذا و سابقه (٣).

---

(١) لأنّه لا دليل على لزوم كون الفطره من ماله، فإنّ المفروض أداء الفطره و انتسابها إليه سواء كانت من ماله أم من مال غيره.

(٢) فى الاكتفاء بهذه الصوره نظر من حيث إنّ الفطره عباده، و لا بدّ أن تتحقق منه مباشره أو توكيلاً أو تبرّعاً بإذنه حتى ينتسب الفعل إليه.

و فى هذه الصوره أى: أداء الغير لا بإذنه لا ينسب الفعل إليه و ليس هذا من قبيل الدين إذا أذاه شخص عن المديون بدون إذنه فإنّه يبرء الذمّه و إن كان من متبرّع لأنّ السيره القطعيه دلّت على جوازه فيه، و دلّت عليه الروايات أيضاً «١».

□  
(منها): صحيحه زراره، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل حلّت عليه الزكاه و مات أبوه و عليه دين أ يؤدّى زكاته فى دين أبيه إلى أن يقول (عليه السلام) فإذا أذاه فى دين أبيه على هذه الحال أجزأت عنه «٢».

و هذا فى باب الدين لا كلام فيه.

أمّا فى محلّ البحث فهو أمر عبادى لا- بدّ من انتساب الفعل إليه قاصداً القربه و كيف تتصوّر التيه و قصد القربه منه مع عدم اطلاع بالأمر، فالقول بالاجتزاء بلا دليل، و الأقرب: عدم الإجزاء، و قياسه بالدين مع الفارق.

(٣) ظهر ممّا سبق

الاكتفاء به «١» إن كان الاحتياط لا بأس به.

(١) الوسائل: ج ١١، الحديث ١ من الباب ١٣ من أبواب فعل المعروف ص ٥٤٨.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ١٧٢، الحديث ١، الباب ١٨ من أبواب المستحقين للزكاة.

(١) في شرح قوله: بإذنه.

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ١١٨

### [ مسألة ٦: من وجب عليه فطره غيره لا يجزيه إخراج ذلك الغير عن نفسه ]

(مسألة ٦): من وجب عليه فطره غيره لا يجزيه إخراج ذلك الغير عن نفسه سواء كان غنياً أو فقيراً و تكلف بالإخراج، بل لا تكون حينئذٍ فطره، حيث أنه غير مكلف بها (١)، نعم لو قصد التبرع بها عنه أجزاء على الأقوى (٢)، وإن كان الأحوط العدم.

### [ مسألة ٧: تحرم فطره غير الهاشمي على الهاشمي ]

(مسألة ٧): تحرم فطره غير الهاشمي على الهاشمي (٣) كما في زكاة

(١) تقدّم تحقيقه و بيان أنه لا يعدّ فطره «١».

(٢) هذا الفرع يدخل في قوله في المسألة الخامسة: «كما يجوز التبرع به من ماله بإذنه أو لا بإذنه» و ذكرنا عدم كفايه ذلك إذا لم يكن بإذنه بتحقيق مفضل «٢».

(٣) و يدلّ عليه الإجماع مضافاً إلى الروايات.

و الروايات الواردة في حرمه زكاة غير الهاشمي على الهاشمي بعنوانين مختلفه، قليل منها بعنوان زكاة المال «٣»، و أكثرها بعنوان الصدقة «٤» و الصدقة

(١) راجع شرح قوله: «أو لا بإذنه» في ص ١١٧.

(٢) راجع شرح قوله: «أو لا بإذنه» في ص ١١٧.

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ١٨٥، الحديث ١ من الباب ٢٩ من أبواب المستحقين للزكاة، و في صحيحه إسماعيل بن الفضل الهاشمي التي يذكرها سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) قريباً عنوان (الزكاة).

و تقدّم في ص ١٢ اشتراك زكّاتى الفطره و المال فى الأحكام إلّا ما اختصّ بأحدهما بالدليل و لذا يستدلّ سيّدنا الأستاذ فى هذه المسأله من زكاه الفطره بروايات وردت فى زكاه المال لعدم الدليل على اختصاص الحكم فيها بزكاه المال، قال صاحب الجواهر: «بل لو لا- ما يظهر من الإجماع على اعتبار اتحاد مصرف زكاه المال و زكاه الفطره بالنسبه إلى ذلك، لأمكن القول بالجواز فى زكاه الفطره اقتصاراً على المنساق من هذه النصوص من زكاه



المال، خصوصاً ما ذكر فيه صفة التطهير للمال الشاهد على كون المراد من غيره ذلك أيضاً، الجواهر: ج ١٥، ص ٤١٣.

(٤) الوسائل: ج ٦، الباب ٢٩ و ٣٢ من أبواب المستحقين للزكاة.

فقه العترة في زكاة الفطره، ص: ١١٩

.....

المفروضه «٦» و الزكاة المفروضه «٧» و لا ينبغي الشك في صدق الصدقه و الصدقه المفروضه على الفطره، بل بضميمه ما تقدم من أن الزكاة المفروضه أولاً في كتاب الله سبحانه هي زكاة الفطره و أنه لم يكن للمسلمين مال يبلغ النصاب الزكوى حتى تجب عليهم زكاة المال «٨» فلا قصور في شمول روايات الصدقه و الصدقه المفروضه و الزكاة لزكاة الفطره.

و إليك طائفه منها:

□  
(منها) صحيحه إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصدقه التي حرّمت على بنى هاشم ما هي؟ فقال: هي الزكاة. «٩».

□  
و (منها): صحيحه ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: لا تحلّ الصدقه لولد العباس و لا لنظائرهم من بنى هاشم «١».

و (منها): صحيحه الفضلاء: و أنّ الصدقه لا تحلّ لبني عبد المطلب «١».

□ □  
و (منها): صحيحه العيص: «. فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله):

□  
(٦) الوسائل: ج ٦، ص ١٨٩، الحديث ٣ من الباب ٣١ من أبواب المستحقين للزكاة، و في النصّ: «الصدقه الواجبه».

(٧) المصدر، ص ١٩٠، الحديث ٤ من الباب ٣٢.

(٨) و هو مفاد صحيحه هشام المتقدمه في الصفحه ١٢.

(٩) الوسائل: ج ٦، ص ١٩٠، الحديث ٥ من الباب ٣٢ من أبواب المستحقين للزكاة.

(١) ٠ الوسائل: ج ٦، ص ١٨٦، الحديث ٣ من الباب ٢٩ من أبواب المستحقين للزكاة.

(١) المصدر، الحديث ٢.

فقه العترة في زكاة الفطره، ص: ١٢٠

.....

---

يا بني عبد المطلب هاشم إن الصدقه

لا تحلّ لى ولا لكم.» (٢)، و غيرها من الروايات (٣).

و الروايات الواردة لهذا الباب ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: ما دلّت على التحريم فطره غير الهاشمى على الهاشمى و هى التى ذكرناها.

الطائفة الثانية: ما دلّت على جواز إعطاء الهاشمى الزكاه.

و هى معتبره أبى خديجه عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه قال: أعطوا الزكاه من بنى هاشم فإنّها تحلّ لهم، و إنّما تحرم على النبى (صلّى الله عليه و آله) و على الإمام الذى من بعده و على الأئمّه (عليهم السلام) (٤).

و قد رويت بعده طرق:

أ طريق الصدوق، و فيها ضعف من جهه محمّد بن على ماجيلويه لأنّه لم يوثق، و محمّد بن على أبو سمينه، و هو ضعيف (١).

ب طريق الشيخ، و هى بإسناده عن على بن الحسن بن فضال، و هذا الإسناد و إن كان ضعيفاً، إلّا أنّا صحّحنا الطريق بما سبق (٢).

---

(٢) المصدر، الحديث ١.

(٣) تراها فى الوسائل: ج ٦ فى الأبواب ٢٩ إلى ٣٤ من أبواب المستحقين للزكاه و غيرها.

(٤) الوسائل: ج ٦، ص ١٨٧، الحديث ٥ من الباب ٢٩ من أبواب المستحقين للزكاه.

(١) الوسائل: ج ١٩، ص ٤٣٩ ٤٤٠، رقم ٣٦٥.

(٢) فى الصفحه ٤٨، و الهامش رقم ١ فيها.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٢١

.....

---

ج طريق الكلينى، و هو صحيح أيضاً (٣).

دلّت هذه المعتبره على جواز أخذ الهاشمى زكاه غير الهاشمى.

فتقع المعارضه بين الطائفه المحرّمه «٤» و هذه الطائفه.

الجمع بين الطائفتين: ١ حمل الشيخ هذه المعتبره «٥» على الضروره «٦».

و فيه: أنّ إطلاق المعتبره يأبى هذا الحمل، بل هو من الحمل على الفرد النادر، بل هو على خلاف ظهورها من جهه أنّها فى مقام الفرق بين

المعصومين وغيرهم، ولو كان الحكم خاصاً بالاضطرار لفرّق بين صورتى الاضطرار و عدمه.

٢ حملها الجواهر على حال الضروره أو على بعض الصدقات المندوبه «١».

و فيه: أنّ الصدقات المندوبه لا يختصّ جوازها بغير المعصومين كما دلّت عليه صحيحه عبد الرحمن بن الحجّاج «٢».

٣ حملها الوسائل عن الأصحاب على أحد الوجوه التاليه الضروره،

---

(٣) راجع الوسائل: ج ٦، ص ١٨٧ ذيل الحديث ٥، الباب ٢٩ من أبواب المستحقين للزكاه.

(٤) المتقدّمه فى ص ١١٩ و ص ١٢٠.

(٥) أى معتبره أبى خديجه المذكوره فى ص ١٢٠ و عبّر عنها بالمعتبره لوجود ابن فضال فى السند و لكن صاحب الجواهر فى ج ١٥، ص ٤٠٦ عبّر عنها بالخبر.

(٦) الإستبصار: ج ٢، ص ٣٦، الحديث رقم ١١٠، التهذيب: ج ٤، ص ٦٠، الحديث رقم ١٦١.

(١) الجواهر: ج ١٥، ص ٤٠٦.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ١٨٨، الحديث ١ من الباب ٣١ من أبواب المستحقين للزكاه.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٢٢

.....

---

الصدقات المندوبه، زكاه الهاشميين بعضهم لبعض «٣».

و فيه: قد عرفت الجواب عن الأوّلين، و أمّا الثالث فبعيد من حيث إنّ الراوى و هو أبو خديجه ليس هاشمياً، و الحال أنّه مورد خطاب الإمام (عليه السلام).

و الصحيح فى الجواب:

أنّ الروايه نادره شاذّه مخالفه للسنّه الثابته بالطائفه المتقدّمه «٤» فلا بدّ من طرحها أو إرجاع علمها إلى أهلها من حيث شهره الروايات المحرّمه المقطوع صدور جميعها أو بعضها.

الطائفه الثالثه: ما دلّت على اختصاص التحريم بزكاه المال.

و هي خبر زيد الشحام عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن الصدقه التي حرمت عليهم؟ فقال: هي الصدقه المفروضه المطهره للمال».

و الجواب: أنّ هذه الروايه لم توجد بهذا النصّ إلّا في الجواهر «١» و لا أدري من أين

أخذها، أو كتبت من سهو القلم.

نعم، هي موجوده بنص آخر، و هو أيضاً مذكور في الجواهر «٢».

□  
و رواها في الوسائل عن الشيخ بإسناده عن سعد بن عبد الله، عن موسى بن

---

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ١٨٧، ذيل الحديث ٧ من الباب ٢٩ من أبواب المستحقين للزكاة.

(٤) في ص ١١٩، وص ١٢٠.

(١) الجواهر: ج ١٥، ص ٤١٢.

(٢) الجواهر: ج ١٥، ص ٤٠٨.

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ١٢٣

المال، و تحل فطره الهاشمي على الصنفين (١)،

---

□  
الحسن، عن محمد بن عبد الحميد، عن مفضل بن صالح، عن أبي أسامة زيد الشحام، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الصدقة التي حرمت عليهم؟ فقال: هي الزكاة المفروضة و لم يحرم علينا صدقه بعضنا على بعض «٣» و الجملة التي محلّ الشاهد هي: «المطهره للمال» غير موجوده فيما رواه الشيخ و على تقدير وجود ما رواه صاحب الجواهر بإضافه تلك الجملة، لا يمكن الاستدلال بها لضعفها سنداً بمفضل بن صالح و هو أبو جميله الضعيف جداً.

فهذه الطائفة كالثانية ساقطه، و تبقى الطائفة الأولى مورد الاعتماد.

(١) تدلّ على ذلك عدّه روايات «٤».

(منها) صحيحه إسماعيل بن الفضل الهاشمي التي رواها الشيخ بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن حماد بن عثمان، عن إسماعيل ابن الفضل الهاشمي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصدقة التي حرمت على بني هاشم ما هي؟ فقال: هي الزكاة، قلت: فتحلّ صدقه بعضهم على بعض؟ قال: نعم «١».

تحقيق الروايه:

السند لهذه الروايه سندان و كلاهما تامّ.

---

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ١٩٠، الحديث ٤ من الباب ٣٢ من أبواب المستحقين للزكاة.

(٤) تراها في الوسائل: ج ٦، الباب ٣٢ من أبواب المستحقين



للزكاه و غيرها.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ١٩٠ الحديث ٥، الباب ٣٢ من أبواب المستحقين للزكاه.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٢٤

.....

الأول: و هو المتقدم و فيه قاسم بن محمد، و هو الجوهرى، و هو ثقة على الأظهر «٢» و ليس هو «قاسم بن محمد الأصفهاني» «٣» الضعيف، و ذلك من جهة كون راوى كتاب الجوهرى هو: الحسين بن سعيد، و راوى كتاب الأصفهاني هو أحمد بن أبى عبد الله البرقى «٤» و بين زمانيهما فصل كثير، و ليس الجوهرى فى طبقه الأصفهاني، و نتيجة ذلك عدم كون «قاسم بن محمد» مردداً بين الجوهرى و الأصفهاني بل هو: الجوهرى نفسه بقرينه الراوى.

فما توهمه بعض من كون «القاسم بن محمد هو الأصفهاني لعدم وجود اللقب فى الروايه أو هو مردد بينهما فالروايه ساقطه» غير صحيح.

الثانى: ما رواه الكليني عن حميد بن زياد، عن ابن سماعه، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن إسماعيل بن الفضل «١» الروايه موثقه لوجود أبان بن عثمان و ابن سماعه فى السند.

و الحاصل: أنّ سند الروايه تام على الطريقتين، و إن كان أحدهما صحيحاً و الآخر موثقاً.

(٢) استناد سيدنا الأستاذ فى توثيقه إلى وروده فى إسناد كامل الزيارات راجع معجم رجال الحديث ج ١٤، ص ٥٧ قوله: «الصحيح ان يتمسك فى الحكم بوثاقته بشهادة ابن قولويه».

(٣) ترى ترجمته فى المصدر ص ٤٦ و يلقب بكاسولا و يقال له: القمى و الأصفهاني فتاره ينسب إلى قم كما وصفه النجاشى و ابن داود و أخرى إلى أصفهان كما وصفه ابن الغضائرى.

(٤) راجع تفصيل ذلك فى المعجم ج ١٤، ص ٥٤ قوله: «أقول».

(١) الوسائل: ج ٦، ص ١٩٠، ذيل الحديث ٥، الباب

٣٢ من أبواب المستحقين للزكاة.

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ١٢٥

.....

و الدلالة صريحه في حليّه فطره الهاشمي على الهاشمي.

و (منها) صحيحه البنزطي أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الرضا (عليه السلام) قال: سألته عن الصدقه تحلّ لبني هاشم؟ فقال: لا، و لكن صدقات بعضهم على بعض تحلّ لهم. الحديث «٢».

و هذه تامّه سنداً و دلاله «٣».

فالحكم بحليّه زكاة الهاشمي على الهاشمي لا إشكال فيه «٤».

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ١٩٠، الحديث ٨، الباب ٣٢ من أبواب المستحقين للزكاة.

(٣) و منها موثقه زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «قال: قلت له: صدقات بني هاشم بعضهم على بعض تحلّ لهم؟ فقال: نعم إنّ صدقه الرسول (صلى الله عليه و آله) تحلّ لجميع الناس من بني هاشم و غيرهم، و صدقات بعضهم على بعض تحلّ لهم، و لا تحلّ لهم صدقات إنسان غريب» الوسائل: ج ٦، ص ١٩٠، الحديث ٦، باب ٣٢ من أبواب المستحقين للزكاة.

(٤) لم يستدل سيدنا الأستاذ على حليّه زكاة الهاشمي لغير الهاشمي لوضوح ذلك من باب صدق الزكاة على المال و مصرفها الأصناف الثمانية، خرج من ذلك زكاة غير الهاشمي على الهاشمي فيبقى الباقي على الجواز.

فتصبح الأدله كما يلي:

١ الأدله الواردة في صرف الزكاة إلى الأصناف الثمانية.

٢ الطائفة المخصّيه «للأدله الاولى» المحرّمه للزكاة على الهاشمي، و قد ذكرها سيدنا الأستاذ في ص ١١٩ و هي صحاح إسماعيل بن الفضل الهاشمي، و ابن سنان، و الفضلاء، و العيص، و غيرهم.

٣ الطائفة المخصّيه (للطائفة المتقدمه) المجوزة زكاة الهاشمي على الهاشمي و هي صحيحه إسماعيل بن الفضل الهاشمي، المتقدمه في ص ١٢٣ و صحيحه البنزطي المتقدمه في ص ١٢٥.

فقه العترة في زكاة الفطره، ص:

و المدار على المعيل لا العيال (١)، فلو كان العيال هاشمياً دون المعيل لم

و إنَّ التحريم مختص بزكاة غير الهاشمي على الهاشمي فحسب.

فائده إطلاق هذه الروايات المجوزة لزكاة الهاشمي على الهاشمي يفيد الجواز من جميع الأسهم مثلاً: لو كان الهاشمي عاملاً للزكاة جاز له أخذ سهم العاملين من زكاة الهاشمي.

كما أنَّ منع الهاشمي عن زكاة غير الهاشمي عام لجميع الأسهم «١».

(١) لأنَّ الفطرة واجبه على المعيل فإن كان هاشمياً حلَّت فطرته على الهاشمي حتى لو كانت الفطرة عن عياله غير الهاشمي، و في عكسه لا تحلُّ أي: إذا كان المعيل عامياً و لو كان العيال هاشمياً؛ لأنَّ المناط بالمعيل لا المعال، و المراد بصدقه الهاشمي، و غير الهاشمي، صدقه من وجبت عليه، لا صدقه من وجبت عنه.

و هذا لعله المعروف بين الأصحاب «١».

(١) و يستفاد ذلك من صحيحه العيص عن أبي عبد الله (عليه السلام): «انَّ أناساً من بني هاشم أتوا رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) فسألوه أن يستعملهم على صدقات المواشي و قالوا: يكون لنا هذا السهم الذي جعل الله عزَّ و جلَّ للعاملين عليها، فنحن أولى به، فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله): يا بني عبد المطلب [هاشم] انَّ الصدقة لا تحلُّ لي و لا لكم، و لكنني قد وعدت الشفاعة إلى أن قال أ تروني مؤثراً عليكم غيركم» الوسائل: ج ٦، ص ١٨٦، الحديث ١، الباب ٢٩ من أبواب المستحقين للزكاة.

(١) راجع الجواهر: ج ١٥، ص ٥٠٥ قوله: «و عليه يتفرع حرمه إعطائها للهاشمي إذا كان المعيل غير هاشمي. إلى قوله في ص ٥٠٦ القطع به.»

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ١٢٧

يجز دفع فطرته

لكن صاحب الحدائق جعل المناط بالعيال، وقال: إن الاعتبار بالمعال؛ لأنه هو الذي تضاف إليه الزكاة فيقال: فطره فلان. «٢».

و (الجواب) عنه أنه لو كان دليل خاص من الروايات «٣» على عدم إعطاء فطره غير الهاشمي إلى الهاشمي لكان لهذا الكلام وجه، إلما أنه لا- روايه في المقام بخصوصه، و إنما الدليل المطلقا الواردة في الزكاة كموثقه زراه «و صدقات بعضهم على بعض تحلّ لهم، و لا تحلّ لهم صدقات إنسان غريب» «٤».

و من الواضح: أنّ الإضافه «١» باعتبار من تجب عليه الفطره لا من يؤدى عنه و لا اختصاص لهذا الحكم بزكاة الفطره، بل زكاة المال كذلك يكون المناط من تجب عليه الفطره لا سبب الوجوب من الغلات و الأنعام و التقدين.

و ليست نسبة الفطره إلى المعال إلّا كنسبه الزكاة إلى المال الزكوى فكما يقال: فطره الزوجه، كذلك يقال: زكاة الغلات و زكاة الأنعام، و بعبارة اخرى: أنه تعالى فرض الزكاة الفطره و المال على جميع الناس، و قسّم الناس على قسمين بنى هاشم و غيرهم، و حرّم صدقات غيرهم عليهم، و جوز صدقاتهم

(٢) الحدائق: ج ١٢، ص ٣١٧.

(٣) أى: فى زكاة الفطره، و إنما الدليل وارد بالنسبه إلى مطلق الزكاة الشامل لزكاتى المال و الفطره.

(٤) تقدّمت الموثّقه فى ص ١٢٥ الهامش رقم ٢ و لوجود على بن الحسن بن فضال فى السند أصبحت الروايه موثقه.

(١) فى قوله (عليه السلام): «بعضهم».

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ١٢٨

.....

عليهم و على غيرهم، فإذا كانت الإضافه إضافة إلى من تجب عليه، لا بدّ أن تكون كذلك فى المال و الفطره، و لا وجه للتفريق بينهما بأن يقال: إنّ الإضافه

فى زكاه المال إلى من تجب عليه، و فى زكاه الفطره إلى من تجب عنه كما صنعه الحدائق «٢».

بل الإضافه فى كليهما بصوره واحده، و هى إلى من تجب عليه دون من تجب عنه لأنّ الثانى مورد الوجوب كالغلات و الأنعام و التقدين و الزوجه و المملوك و باقى العيال.

هذا كلّ بناءً على ما هو المشهور و هو الصحيح من كون وجوب الفطره على المعيل وجوباً عينياً، و هو الظاهر من إطلاقات أدلّه وجوب الفطره المتقدّمه «١»، كقوله (عليه السلام) فى صحيحه عمر بن يزيد: «. نعم الفطره واجبه على كل من يعول من ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، حرّ أو مملوك» «٢».

و أمّا بناءً على الوجوب الكفائى بأن تكون على المعيل و المعال فطره واحده فقد يقال: بجواز إعطاء المعيل غير الهاشمى الذى له عيال هاشمى، فطره عياله الهاشمى إلى الهاشمى، من جهه كون الفطره مجمع عنوانين المعيل و المعال و لما كان الدليل مطلقاً اقتضى جواز ذلك.

---

(٢) و يستفاد ذلك من كلامه (قدّس سرّه) فى الحدائق: ج ١٢، ص ٣١٧ إلى ص ٣١٩.

(١) فى ص ٨٩.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٧، الحديث ٢، الباب ٥ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٢٩

**[ (مسألة ٨): لا فرق فى العيال بين أن يكون حاضراً عنده و فى منزله ]**

(مسألة ٨): لا- فرق فى العيال بين أن يكون حاضراً عنده و فى منزله، أو منزل آخر أو غائباً عنه (١)، فلو كان له مملوك فى بلد آخر لكنّه ينفق على نفسه من مال المولى يجب عليه زكاته، و كذا لو كانت له زوجة أو ولد كذلك، كما أنّه إذا سافر عن عياله و ترك عندهم ما ينفقون به على أنفسهم يجب عليه زكاتهم (٢).

نعم لو

كان الغائب في نفقه غيره لم يكن عليه (٣) سواءً كان الغير موسراً

و فيه بناءً على كون وجوب الفطره كفاثياً، ليست الفطره الواحده مجمعاً للعنوانين، بل العبره بالمعطى منهما، فإذا تصدّى المعيل العامى إعطاء فطره معاله الهاشمى لا يجوز له أن يعطى إلى هاشمى لكون المتصدى عامياً.

و إذا تصدّى المعال الهاشمى إعطاء فطره نفسه بناءً على الوجوب الكفاثى جاز إعطاؤه إلى الهاشمى و إن كان معيله عامياً.

(١) لإطلاق النصوص الدالّه على وجوب فطره العيال على المعيل و هى تعمّ ما إذا كان أحدهما غائباً ما دام عنوان العيلوله باقياً.

مضافاً إلى دلالة صحيحه جميل على ذلك فقد قال (عليه السلام): لا بأس بأن يعطى الرجل عن عياله و هم غيب عنه و يأمرهم فيعطون عنه و هو غائب عنهم «١».

(٢) لأجل العيلوله.

(٣) لعدم الوجوب عليه من أجل كون الغائب عيالاً لغيره.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٥٤، الحديث ١، من الباب ١٩ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٣٠

و مؤدياً أو لا (١)، و إن كان الأحوط فى الزوجه و المملوك إخراجهم مع فقر العائل، أو عدم أدائه (٢).

و كذا لا تجب عليه إذا لم يكونوا فى عياله و لا فى عيال غيره (٣)، و لكن الأحوط فى المملوك و الزوجه ما ذكرنا من الإخراج عنهما حينئذٍ أيضاً (٢).

**[ مسأله ٩: الغائب عن عياله الذين فى نفقته يجوز أن يخرج عنهم ]**

(مسأله ٩): الغائب عن عياله الذين فى نفقته يجوز أن يخرج عنهم (٤) بل يجب (٥) إلماً إذا وكلهم أن يخرجوا من ماله الذى تركه عندهم، أو أذن لهم فى التبرّع عنه (٦).

(١) فإن حاله الغير لا دخل لها بالنسبه إلى الشخص الأوّل.

(٢) خروجاً من خلاف من أوجب الإخراج عن الزوجه و المملوك

تعبداً، و تقدّم في ذلك مفصلاً «١».

(٣) لأنّ شرط وجوب فطره الغير عليه هو العيلولة و لم تتحقّق لا بالنسبه إليه و لا بالنسبه إلى غيره.

(٤) لما تقدّم «٢».

(٥) لأنّ التكليف عليه.

(٦) لما سبق في جواز التوكيل في أداء الفطره «٣» و الإذن في التبرّع «٤».

---

(١) في ص ١٠٦.

(٢) في صفحه ١٢٩ من: العيلولة.

(٣) في ص ١١١.

(٤) راجع تحقيقه في الصفحه ١١٧.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٣١

### [ (مسألة ١٠): المملوك المشترك بين مالكين زكاته عليهما بالنسبه ]

(مسألة ١٠): المملوك المشترك بين مالكين زكاته عليهما بالنسبه، إذا كان في عياليهما معاً و كانا موسرين (١)،

---

(١) و كذا لو كان لأكثر، فإنّ الفطره على الملاك بالسويه، و لا ينبغي الإشكال في ذلك، و الظاهر أنّه لم يستشكل أحد فيه لإطلاق الأدلّه «٥» كصحيحه عمر بن يزيد: «. نعم الفطره واجبه على كل من يعول من ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، حرّ أو مملوك» «٦» و غيرها «٧» الشامله لصورتى اتّحاد المعيل و تعدّده.

و وردت روايه يتوهم دلالتها على خصوص المورد قد رواها الصدوق بإسناده عن محمّد بن القاسم بن الفضيل البصرى و يعبر عنه بالنهدى أيضاً أنّه كتب إلى أبى الحسن الرضا (عليه السلام) يسأله عن المملوك يموت عنه مولاه و هو عنه غائب في بلده أخرى، و في يده مال لمولاه و يحضر الفطره، أ يزكّى عن نفسه من مال مولاه و قد صار لليتامى؟ قال: نعم «١».

الدلاله: بناءً على موت المولى قبل هلال ليله العيد، لا على ما حمله الوسائل من موته بعد الهلال «٢»، و قد سبق الكلام حول هذه الروايه من الإشكال في دلالتها «٣».



---

(٥) راجع الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٧، الباب ٥ من أبواب زكاة الفطره.

(٦) المصدر، الحديث

(٧) من المطلقات المشار إليها في الهامش رقم ١.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٦، الحديث ٣، الباب ٤ من أبواب زكاة الفطره.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٦، الحديث ٣، الباب ٤ من أبواب زكاة الفطره.

(٣) في الصفحه ٣٢.

فقه العتره في زكاة الفطره، ص: ١٣٢

.....

على أنّها ضعيفه السند، لأنّ الصدوق يرويها عن الحسن بن إبراهيم الملقّب بالكاتب تاره و بالمؤدّب اخرى، و هو لم يوثق و تقدّم الكلام في ذلك أيضاً مفصّلاً «٤»، و إن روى الصدوق عنه عدّه روايات و ترضى عليه فإن الترضى لا يدلّ على الوثاقه «٥».

و يكفينا في الحكم بالوجوب للإطلاقات «٦».

و هنا روايه معارضه للإطلاقات و للمشهور و هو ما رواه الصدوق بإسناده عن محمّد بن مسعود العياشى، عن محمّد بن نصيب، عن سهل بن زياد، عن منصور بن العباس، عن إسماعيل بن سهل، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت: عبد بين قوم عليهم فيه زكاة الفطره؟ قال: إذا كان لكل إنسان رأس فعليه أن يؤدّى عنه فطرته، و إذا كان عدّه العبيد و عدّه الموالى سواء و كانوا جميعاً فيهم أدّوا زكاتهم لكل واحد منهم على قدر حصّته و إن كان لكل إنسان منهم أقلّ من رأس فلا شىء عليهم «١» دلالتها: استدللّ بها على عدم وجوب زكاة المملوك على كل واحد من الملاك.

و قد عمل الصدوق بهذه الروايه كما أنّ ظاهر الوسائل العمل بها من أجل عقد

(٤) في الصفحه ٣٠.

(٥) صرّح بذلك سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) في معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٩٠ من المدخل بقوله: «٩ ترخم أحد الأعلام».

(٦) تراها في الوسائل: ج ٦، ص

٢٢٧، الباب ٥ من أبواب زكاة الفطره.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٥٤، الحديث ١، الباب ١٨ من أبواب زكاة الفطره.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ١٣٣

.....

---

عنوان الباب على مضمون الروايه «٢».

و (الجواب) عنها:

أولاً: أنّ مفهومها عدم الوجوب فى صورته عدم تملك كل مالِك مقدار رأس واحد و هذا غير المدعى، و هى: عدم وجوب فطره المملوك المشترك مطلقاً.

و ثانياً: ضعف السند بأشخاص، هم:

١ سهل بن زياد «٣»، ٢ منصور بن العباس «٤»، ٣ إسماعيل بن سهل «٥»، ٤ ضعف طريق الصدوق إلى محمد بن مسعود العياشى بوجود مظفر بن جعفر العلوى شيخ الصدوق «١» فإنه مجهول لم يذكر بشىء فى كتب الرجال.

٥ بمحمد بن نصير.

(أقول): إنّ محمد بن نصير اسم لشخصين.

الأول: الملقب بالنميرى، و قد ورد لعنه فى الروايات، حتى أنّ بعض الوكلاء لم يسمح له بالدخول فى داره «٢».

الثانى: الملقب بالكشى «٣» و هو ثقه.

---

(٢) المصدر المتقدم.

(٣) راجع ترجمته فى معجم رجال الحديث ج ٨، الصفحة ٣٣٩ برقم ٢٦٣٠.

(٤) راجع ترجمته فى معجم رجال الحديث ج ١٨، الصفحة ٤٠٠ برقم ١٢٦٨٥.

(٥) لتحقيق حاله راجع معجم رجال الحديث ج ٣، الصفحة ١٣٦ برقم ١٣٤٨ إلى ١٣٥٠.

(١) الوسائل: ج ١٩، ص ٤١٥.

(٢) راجع معجم رجال الحديث ج ١٧، الصفحة ٣٣٧.

(٣) معجم رجال الحديث ج ١٧، ص ٣٣٥ برقم ١١٩٠٦.

فقه العترة فى زكاه الفطره، ص: ١٣٤

و مع إعسار أحدهما تسقط، و تبقى حصّه الآخر [١]

---

و ذكر صاحب جامع الرواه: أنّ روايات محمّد بن مسعود العياشى عن محمّد ابن نصير، هى عن محمّد بن نصير النميرى.

أقول: الظاهر أنّ الذى يروى عنه العياشى هو محمّد بن نصير الكشى، و الذى يدل عليه قول الكشى فى أوّل كتابه:

يقول «محمّد بن مسعود العياشى و أبو عمرو بن عبد العزيز الكشى قالاً: حدّثنا محمّد بن نصير» (٤)، و محمّد بن نصير الذى يروى عنه الكشى فى كتابه هو محمّد بن نصير الكشى لا النميرى فلا بدّ أن يكون الذى يروى عنه العياشى أيضاً هو محمّد بن نصير الكشى، لا النميرى، لكن طريق الصدوق ضعيف بمظفر بن جعفر العلوى.

و الحاصل: أنّ روايه زواره ساقطه دلالة بقصورها عن المدعى، سنداً بأربعة رجال ضعفاء.

و الصحيح ما ذهب إليه المشهور من كون زكاه العبد المشترك على الموالى بقدر الملكيه.

(١) لثبوت الفطره عليهما فى فرض يسارهما و لا- يسقط عن أحدهما بالسقوط عن الآخر أو يعدم أداء الآخر، كما لو عصى أحدهما و لم يؤدّ فإنّه يبقى الوجوب على الآخر بحاله، إذ لا يحتمل كون وجوبها على أحدهما مشروطاً بالوجوب بالنسبه إلى الآخر أو مشروطاً بامثال الآخر و ذلك بمقتضى الوجوب

---

(٤) معجم رجال الحديث: ج ١٧، ص ٣٣٦.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٣٥

و مع اعسارهما تسقط عنهما (١)، و إن كان فى عيال أحدهما وجبت عليه مع يساره (٢)، و تسقط عنه و عن الآخر مع إعساره، و إن كان الآخر موسراً (٣)، لكن الأحوط: إخراج حصّته (٤)، و إن لم يكن فى عيال واحد منهما سقطت عنهما أيضاً (٥)، و لكن الأحوط الإخراج مع اليسار (٦) كما

---

على الجميع، و هذا نظير باب الضمان فيما إذا اشترك شخصان فى غصب شىء فكل واحد منهما ضامن لنصفه من دون اشتراط ضمانه بضمان الآخر أو بأدائه، و ذلك بمقتضى إطلاق الضمان.

(١) لفقدان شرط الغنى.

(٢) لاجتماع الشروط فيه.

(٣) أمّا سقوطها عن المعيل الفقير لفقدان شرط الغنى، و أمّا سقوطها

عن الآخر فلفقدان العيلولة.

(٤) هذا الاحتياط الاستجابي من أجل القول بالوجوب عن المملوك تعبدًا «١».

(٥) لعدم العيلولة التي هي مناط وجوب فطره الغير و لا أثر لمجرد الملك كما تقدّم «٢».

(٦) خروجاً عن خلاف من أوجبها عن المملوك تعبدًا «٣» و إن لم يكن عيالاً.

---

(١) تقدّم الكلام حوله في ص ١٠٦ عند بيان قول بعضهم بوجوب فطره الزوجه و المملوك تعبدًا.

(٢) في الصفحه ١٠٥.

(٣) على ما سبق تحقيقه في الصفحه ١٠٦.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٣٦

عرفت مراراً «٤»، و لا- فرق في كونهما عليهما مع العيلولة لهما بين صوره المهاياه «٥» و غيرها، و إن كان حصول وقت الوجوب في نوبه أحدهما (١)، فإنّ المناط: العيلولة المشتركه بينهما بالفرض،

---

(١) الظاهر كون فطرته على من هو عنده لأنّه حينئذٍ عيال و هو المناط في وجوب الفطره.

و تقدّم الكلام في الضيف بأنّ مناط وجوب الفطره صدق العيلولة زمان الوجوب، لا العيلولة على الإطلاق «١».

و تقدّم الكلام أيضاً في أنّ المملوك بما هو مملوك لا يوجب الفطره على المولى «٢» و إن ذكره في صحيحه عمر بن يزيد المتقدّمه «٣» لم يكن من باب

---

(٤) فروض مسأله عبد مشترك بين مالكين: سته عشر ١ كونه عيالاً لهما معاً.

٢ كونه عيالاً لأحدهما.

٣ كونه عيالاً لغيرهما.

٤ لم يكن عيالاً لأحد.

و المالكان في هذه الفروض اما موسران أو معسران أو أحدهما موسر و الآخر معسر.

(٥) المهاياه من «هاياه، يهاييه» بمعنى: تقسيم منفعه العبد المشترك بأن يكون لكل مالك فتره من الوقت من منفعه، مثلاً: يكون العبد عند هذا شهراً و عند ذلك شهر آخر و هكذا، أو أسبوعاً أو ساعه حسب الاتفاق.

(١) تقدّم تحقيقه في الصفحه ٩٤.

(٢) في الصفحه

□  
 (٣) فى ص ٩٢ و إليك نصّها قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يكون عنده الضيف من إخوانه فيحضر يوم الفطره يؤدّى عنه الفطره؟ فقال: نعم الفطره واجبه على كل من يعول من ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، حرّ أو مملوك». الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٧، الحديث ٢، باب ٥ من أبواب زكاة الفطره.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ١٣٧

و لا يعتبر اتفاق جنس المخرج من الشريكين (١)، فلأحدهما إخراج نصف صاع من شعير، و الآخر من حنطه، لكن الأولى بل الأحوط-: الاتفاق.

---

التعيّد بأن تكون فطره المملوك بما هو مملوك واجبه على المولى و إن لم يكن عيالاً له، بل ذكره فيها من باب تطبيق الكبرى على الصغرى، حيث إنه (عليه السلام) بين كبرى وجوب الفطره بقوله: «الفطره واجبه على كل من يعول» ثمّ طبّقها على الصغرى بقوله: «من ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، حرّ أو مملوك». و لذا اعترضنا على صاحب الجواهر حيث جعل فطره الضيف من باب التعبد حتى لو لم يكن عيالاً، و قلنا إنّ الضيف صغرى لكبرى العيال، كما فى صحيحه عمر بن يزيد المتقدمه البحث حوله مفصلاً (١).

و تحصّل: أنّ مناط وجوب الفطره: العيلوله فى زمان الوجوب لا التعبد على الملكيه و لا العيلوله المطلقه.

و على هذا فالعبد المشترك لو كان عند أحد الموالى وقت وجوب الفطره فى صوره المهاياه ففطرته على من هو عنده، لا على جميع الملاك، و ذلك من جهه العيلوله، فإنّها المناط حتى و لو كانت العيلوله فى فتره وجيزه.

(١) لعدم الدليل على لزوم اتحاد جنس ما يخرج الشريكان، و إن قلنا بلزوم اتحاده فيما إذا كانت الفطره من شخص



(١) في ص ٩٢.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٣٨

.....

خاصّه بالجواز أو عدم الجواز، إلما أنّ مقتضى إطلاق روايات الباب كون ما يخرج الشخص الواحد من جنس واحد من الأجناس التي تخرج فطره، فإذا أراد إخراج الحنطه فلتكن صاعاً من حنطه لا صاعاً مختلطاً من الحنطه و غيرها، فإنّه (عليه السلام) قال في صحيحه معاويه بن وهب: جرت السنّه بصاع من تمر. «١» و غيرها من الروايات «٢».

هذا كلّه بالنسبه إلى الفطره من شخص واحد عن شخص واحد، أمّا بالنسبه إلى فطره شخص واحد على شخصين كفطره مملوك بين شريكين يدفعها عنه الموليان.

فالظاهر: جواز التفريق بأن يعطى أحدهما نصف صاع حنطه و الآخر نصف صاع شعيراً، و ذلك لأنّ تكليفهما بفطره هذا المملوك تكليف على كلّ واحد مستقلاً، و لا علاقه لتكليف أحدهما بتكليف الآخر، فإنّه قد لا يؤدّي الآخر أصلاً كما سبق «٣».

و في الحقيقه يجب على كلّ واحد من الموليين نصف صاع من دون تقييد بكون ما يخرج أحدهما من النصف من جنس النصف الذي يخرج الآخر لعدم الدليل عليه.

و بعباره اخرى: لا دليل على لزوم كون المخرج من أحدهما من جنس

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٢، الحديث ٨، الباب ٦ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣١، الباب ٦ من أبواب زكاه الفطره.

(٣) في الصفحه ١٣٤ في شرح قول الماتن و تبقى حصّه الآخر.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٣٩

[ مسأله (١١): إذا كان شخص في عيال اثنين ]

(مسأله ١١): إذا كان شخص في عيال اثنين بأن عاله معاً فالحال كما مرّ في المملوك بين شريكين (١) إلّا في مسأله الاحتياط المذكور

---

المخرج للآخر، أضف إلى ذلك: جريان

أصله البراءة عن لزوم الاتحاد في هذا الفرض، أى: مسأله الشريكين في المملوك.

و الحاصل: أنّ مقتضى إطلاق الروايات كون مقدار المخرج فطره صاعاً من التمر أو الزبيب أو الحنطة أو الشعير أو الأقط أو غير ذلك بالنسبة إلى الشخص الواحد، أمّا الشخصين فلا- دليل على عدم الاجتزاء مع جريان أصل البراءة عن لزوم الاتحاد في النصفين، فالمسألان «١» ليستا من باب واحد.

بل مسأله الاتحاد مبنيّه على ظهور الروايات في لزوم صدق الصاع من الأجناس على المخرج.

و مسأله الاشتراك مبنيّه على تكليف كل من الشريكين بنصف الصاع و لا دليل على جريان حكم الصاع في نصف الصاع مع كونه مورداً للبراءة عن اشتراط كون النصفين من جنس واحد.

(١) الكلام هنا كالكلام في العبد المشترك بين مالكين «٢» من أنّ المعيلين لو كانا معسرين لم تجب فطره العيال على أحد منهما، و إن كانا موسرين وجبت عليهما معاً فطره واحده، و إن كان أحدهما معسراً و الآخر موسراً فعلى الموسر نصف الفطره.

---

(١) أى: مسأله الفطره الواحده من شخص واحد، و الفطره الواحده من شخصين.

(٢) راجع ص ١٣١، و ص ١٣٤.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٤٠

فيه (١)، نعم الاحتياط بالاتفاق في جنس المخرج جار هنا أيضاً، و ربّما يقال: بالسقوط عنهما، و قد يقال: بالوجوب عليهما كفايه، و الأظهر ما ذكرنا.

### [ مسأله (١٢): لا إشكال في وجوب فطره الرضيع على أبيه ]

(مسأله ١٢): لا إشكال في وجوب فطره الرضيع على أبيه إن كان هو المنفق على مرضعته [٢]

---

(١) أظنّ هذه الجملة من سهو القلم، فإنّ المقام خروج موضوعي لا- استثناء حكمي؛ لأنّ المسأله السابقه كانت في مالكين لمملوك كان عيالاً للمعسر دون الآخر المؤسر، و أمّا في المقام فالمفروض أنّه عيال لكليهما.

(٢) تعرّضه لمسأله الرضيع لمجرّد التنبيه،

وإلا فلا خصوصيه له، بل حكم الرضيع كغيره من العيال إذ لا فرق في العيال بين ذكر و أنثى، صغير أو كبير «١».

مضافاً إلى ما ورد في مولود ولد ليله الفطر من عدم وجوب فطرته «٢» يدل على أنها واجبه على المعيل للرضيع إذا كان مولوداً قبل هلال ليله الفطر.

و الرضيع كالكبير لعلولته صور: فقد لا يكون عيالاً لأحد كيتيم له مال يصرف عليه منه، و لا تجب الفطره لهذا الطفل لا عليه؛ لأنه غير بالغ، و لا على غيره؛ لعدم العيلولة. و قد يكون عيالاً كالكبير، كما إذا ارتضع بحليب خارجي غير الثدي ففطرته على من يقوم بنفقته كباقي العيال.

---

(١) راجع ص ٨٩ قوله: فصل فيمن تجب عنه.

(٢) و هي صحيحه معاويه بن عمار المتقدمه ص ٨٢، و مثلها روايه معاويه بن عمّار المتقدمه في ص ٧٩.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٤١

سواء كانت امّيا له أو أجنبيه (١) و إن كان المنفق غيره فعليه (٢)، و إن كانت النفقه من ماله فلا تجب على أحد (٣)، و أمّا الجنين فلا فطره له إلا إذا تولّد قبل الغروب (٤)، نعم يستحب إخراجها عنه إذا تولّد بعده إلى ما قبل الزوال (٥) كما مر «١».

### [ مسأله ١٣]: الظاهر عدم اشتراط كون الإنفاق من المال الحلال ]

(مسأله ١٣): الظاهر عدم اشتراط كون الإنفاق من المال الحلال، فلو أنفق على عياله من المال الحرام من غضب أو نحوه وجب عليه زكاتهم (٦).

---

و قد يكون مرتضعاً من امرأه بأجره، فهو عيال للمؤجر و فطرته عليه، و قد يكون مرتضعاً من امرأه مجاناً و هي عيال للأب فالفطره على أبيه.

(١) لكون المناط التبعية في العيلولة أمّا كانت المرضعه أم غير أمّه.

(٢) للعلولة.

(٣) تقدّم وجهه «٢».

(٤) فإنّه حينئذٍ

يكون عيالاً لمعيه على أن الحكم يستفاد من صحيحه معاويه بن عمّار المتقدّمه «٣».

(٥) تقدّم البحث عنه مفصلاً «٤».

(٦) لصدق العيولوه؛ لكن لا بدّ أن تكون الفطره من المال الحلال، و أمّا مسأله

---

(١) في ص ٩٦ آخر المسأله الأولى.

(٢) في الصفحه ١٤٠ قوله: و الرضيع كالكبير.

(٣) و هي صحيحه معاويه بن عمّار المتقدّمه في الصفحه ٨٢، و مثلها روايه معاويه بن عمّار المتقدّمه في الصفحه ٧٩.

(٤) في الصفحه ٨٤.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٤٢

#### [ (مسأله ١٤): الظاهر عدم اشتراط صرف عين ما أنفقه أو قيمته بعد صدق العيولوه ]

(مسأله ١٤): الظاهر عدم اشتراط صرف عين ما أنفقه أو قيمته بعد صدق العيولوه (١)، فلو أعطى زوجته نفقتها و صرفت غيرها في مصارفها و جب عليه زكاتها، و كذا في غيرها «١».

#### [ (مسأله ١٥): لو ملك شخصاً مالاً هبه أو صلحاً أو هديه ]

(مسأله ١٥): لو ملك شخصاً مالاً هبه أو صلحاً أو هديه و هو أنفقه على نفسه لا يجب عليه زكاته؛ لأنّه لا يصير عيالاً له بمجرد ذلك (٢)، نعم لو كان من عياله عرفاً و هبه مثلاً لينفقه على نفسه فالظاهر الوجوب (٣).

#### [ (مسأله ١٦): لو استأجر شخصاً و اشترط في ضمن العقد أن يكون نفقته عليه ]

(مسأله ١٦): لو استأجر شخصاً و اشترط في ضمن العقد أن يكون نفقته عليه لا يبعد وجوب إخراج فطرته، نعم لو اشترط عليه مقدار نفقته فيعطيه دراهم مثلاً ينفق بها على نفسه لم تجب عليه، و المناط الصدق العرفي في عدّه من عياله و عدمه (٤).

---

عدم جواز الصرف عليهم من مال حرام فهو أمر آخر.

(١) لأنّه عياله سواء صرف عين النفقه المعطاه أو قيمتها أو صرف من غيرها.

(٢) فَإِنَّ مَنَاطَ وَجُوبِ الْفِطْرَةِ الْعَيْلُولَةُ.

(٣) لَصَدَقَ الْعَيْلُولَةَ سِوَاءَ أَعْطَاهُ عَيْنَ النِّفْقَةِ، أَوْ ثَمَنَهَا لِلصَّرْفِ فِي النِّفْقَةِ، أَوْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ النِّفْقَةِ، أَوْ وَهَبَهُ ذَلِكَ؛ لَصَدَقَ الْعَيْلُولَةَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.

(٤) فَرُوضُ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةٌ:

الأوّل: الاستيجار لخدمة و بعد انتهاء عمله اليومي، أو المقرّر يرجع إلى أهله، ففطرته ليس على صاحب البيت؛ لأنّه أجير للعمل فقط من دون

---

(١) أى غير الزوجه من: الولد و الخادم و المملوك و غيرهم.

فقه العترة فى زكاه الفطره، ص: ١٤٣

**[ مسألة ١٧]: إذا نزل عليه نازل قهراً عليه و من غير رضاه**

(مسألة ١٧): إذا نزل عليه نازل قهراً عليه و من غير رضاه و صار ضيفاً عنده مدّه هل تجب عليه فطرته أم لا؟ إشكال (١)، و كذا لو عال شخصاً بالإكراه و الجبر من غيره (٢)،

---

صدق العيلولة.

الثانى: استئجار العامل بعنوان كون الأجره مقدار نفقته و نفقه عائلته مدّه العمل، و حكمه كالسابق: عدم وجوب فطرته على رب العمل؛ لأنّ نفقته أصبحت مال الإجاره و لا يعد من العيال.

الثالث: استئجاره مع تكفّل نفقته و يكون معه كأحد أفراد العائله كما هو المتعارف بالنسبه إلى خدمه البيوت ففطرته على ربّ العمل؛ لأنّه يعدّ من العيال.

و الحاصل: كلّما صدقت العيلولة وجبت الفطره على ربّ العمل.

(١) المستفاد من الروايات وجوب فطره العيال إذا كان على وجه

مشروع، و ليس هنا إطلاق شامل للضيف الجبرى، و تفصيل الكلام فى الفرع التالى.

(٢) لا- دليل على وجوب فطره العيال القهرى، بل المستفاد من الروايات لزوم كون العيال عيالاً على وجه مشروع، كقوله (عليه السلام): كل من أغلقت عليه بابك «١»، و قوله (عليه السلام) فى صحيحه عبد الله بن سنان: «كل من ضمنت إلى عيالك» «٢».

---

(١) النصّ الموجود هكذا: «و ما أغلق عليه بابه» فى مرفوعه محمّد بن أحمد و روايه حماد ابن عيسى، و هما فى الوسائل ج ٦، ص ٢٢٩ الحديث ٩، ١٣، باب ٥ من أبواب زكاه الفطره، و قد تقدّمتا فى الصفحه ٣٨ و الصفحه ٤٠.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٩، الباب ٥، من زكاه الفطره، الحديث ٨. و فى روايه عبد الله ابن سنان فى المصدر الحديث ١٢: «كل من ضمنت إليك».

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٤٤

نعم، فى مثل العامل الذى يرسله الظالم لأخذ مال منه فينزل عنده مدّه ظلماً و هو مجبور فى طعامه و شرابه فالظاهر: عدم الوجوب

---

فإنهما دلّتا على أنّ صاحب البيت هو الذى يغلق الباب و يضمّ الشخص إلى عياله باختياره و رغبته.

و أمّا القهرى فلا يشمله ذلك التعبير.

و على هذا فالإطلاقات من أصلها منصرفه عن العيال الجبرى.

و لما لم يكن دليل على وجوب فطرته، و لم تشمله الإطلاقات، يرجع إلى أصله البراءه عن الوجوب.

فالحكم بوجوب فطره العيال الجبرى مشكل جداً.

و قد يستدلّ على عدم الوجوب بحديث الرفع «١» بتقريب: أن المقام من

---

(١) (حديث الرفع) هذا التعبير مستفاد من الروايات الوارده فى هذا المعنى عموماً أو فى خصوص مورد كالصلاه و الزكاه و غيرهما.

و هى عدّه روايات وردت فى أبواب متفرقه:





(منها) الحديث المعروف عنه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): «وَضَعُ عَن أُمَّتِي تِسْعَةَ أَشْيَاءَ: السُّهُو، وَ الْخَطَأُ، وَ النِّسْيَانُ، وَ مَا كَرِهُوا عَلَيْهِ، وَ مَا لَا يَعْلَمُونَ، وَ مَا لَا يَطِيقُونَ، وَ الطَّيْرَةَ، وَ الْحَسَدَ، وَ التَّفَكُّرَ فِي الْوَسْوَاسَةِ فِي الْخَلْقِ مَا لَمْ يَنْطِقِ الْإِنْسَانُ بِشَفْهِ» وَ هَذِهِ مَرْسَلَةٌ الصَّدُوقِ تَرَاهَا فِي الْوَسَائِلِ ج ٤، ص ١٢٨٤، الْحَدِيثُ ٢، الْبَابُ ٣٧ مِنْ أَبْوَابِ قَوَاعِدِ الصَّلَاةِ؛ وَ فِي ج ٥، ص ٣٤٥، الْحَدِيثُ ٢، الْبَابُ ٣٠ مِنْ أَبْوَابِ الْخَلَلِ الْوَاقِعِ فِي الصَّلَاةِ.

□  
لَكِنْ رَوَاهَا فِي الْخِصَالِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَ ذِكْرَ الْخَطَأِ وَ زَادَ: وَ مَا اضْطَرُّوا إِلَيْهِ قَبْلَ قَوْلِهِ: وَ الطَّيْرَةَ رَاجِعِ الْوَسَائِلِ: ج ٥، ص ٣٤٥، ذَيْلَ الْحَدِيثِ ٢، الْبَابُ ٣٠ مِنْ أَبْوَابِ الْخَلَلِ الْوَاقِعِ فِي الصَّلَاةِ وَ أُورِدَ نَصِّهَا فِي ج ١١، ص ٢٩٥، الْحَدِيثُ ١، الْبَابُ ٥٦ مِنْ أَبْوَابِ جِهَادِ النَّفْسِ، عَنْ التَّوْحِيدِ وَ الْخِصَالِ.

وَ هَذِهِ ضَعِيفَةٌ أَيْضًا وَ إِنْ عُبِّرَ عَنْهَا بِالصَّحِيحَةِ فَإِنَّ فِي السَّنَدِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى، وَ هُوَ شَيْخُ الصَّدُوقِ لَمْ يُوَثَّقْ، وَ قَدْ وَرَدَ حَدِيثُ الرَّفْعِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ فِي عَدَّةِ رَوَايَاتٍ:

(مِنْهَا) مَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى فِي (نَوَادِرِهِ) وَ هُوَ أَرْبَعُ رَوَايَاتٍ:

□  
١ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجَعْفِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَالَ: سَمِعْتَهُ يَقُولُ: وَضَعُ عَن هَذِهِ الْأُمَّةِ سِتَّ خِصَالٍ: الْخَطَأُ وَ النِّسْيَانُ وَ مَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ وَ مَا لَا يَعْلَمُونَ وَ مَا لَا يَطِيقُونَ وَ مَا اضْطَرُّوا إِلَيْهِ.

٢ عَنْ رَبِيعِ عَن

أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): عُفَى عن أُمَّتِي ثلاث: الخطأ والنسيان والاستكراه، قال أبو عبد الله (عليه السلام): و هنا رابعه، و هى: ما لا يطيقون.

٣ عن الحلبي عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): وضع عن أُمَّتِي الخطأ والنسيان و ما استُكروها عليه.

٤ عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يستكره على اليمين فيحلف بالطلاق و العتاق و صدقه ما يملك أ يلزمه ذلك؟ فقال: لا، ثم قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله و سلم): وضع عن أُمَّتِي ما اكرهوا عليه و ما لم يطيقوا، و ما أخطأوا. و هذه الروايات الأربع فى الوسائل ج ١٦، الصفحة ١٤٤، الحديث ٣، ٤، ٥، ٦ من الباب ١٦ من كتاب الايمان.

و وجه صحه السند ما ذكره صاحب الوسائل فى ج ٢٠، ص ٣٦ عند ذكر الكتب المعتمده التى نقل منها أحاديث الوسائل قال: «و شهد بصحتها مؤلفوها و غيرهم، و قامت القرائن على ثبوتها و تواترت عن مؤلفيها أو علمت صحه نسبتها إليهم بحيث لم يبق فيها شكّ و لا- ريب، كوجودها بخط أكابر العلماء.» ثم شرع (قدّس سرّه) فى تعداد الكتب إلى أن ذكر فى ص ٤٦ من الجزء المذكور: كتاب نوادر أحمد بن محمّد بن عيسى هذا ما ذكره سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) فى مجلس السؤال.

ملحوظه: قال بعد ذكر كتاب النوادر:- «ليس بتام» و مراده أنّ الكتاب ناقص.

و الحاصل: أنّ الروايات الأربع صحيحه.

روايات و أحاديث الرفع وردت فى عدّه أبواب من كتاب الوسائل و إليك الإشاره إلى بعضها:

الوسائل: ج

١، ص ٣٠، الباب ٤ من أبواب مقدّمه العبادات، وفيه ١٢ حديثاً و أصرحها الحديث ١١ روايه ابن ظبيان.

و ج ٤، ص ١٢٨٤، الباب ٣٧ من أبواب قواطع الصلاه، الحديث ٢.

و ج ٥، ص ٣٤٥، الباب ٣٠ من الخلل الواقع فى الصلاه، الحديث ٢.

و ج ١١، ص ٢٩٥، الباب ٥٦، من أبواب جهاد النفس، الحديث ١، ٢، ٣.

و ج ١٦، ص ١٣٦، الباب ١٢ من كتاب الايمان، الحديث ١٢.

و ج ١٦، ص ١٤٤، الباب ١٦ من كتاب الايمان، الحديث ٣، ٤، ٥، ٦ و غيرها.

الطائفة الخاصه تراها فى الوسائل فى أبوابها الخاصه:

مثلاً فى ج ٦، ص ٥٤، الباب ١ «من أبواب مَنْ تجب عليه الزكاه و مَنْ لا تجب» فى عدم وجوب الزكاه فى مال الطفل.

و فى المصدر ص ٥٩، الباب ٤ فى عدم وجوب الزكاه على المملوك.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٤٦

.....

---

مصاديق الإكراه فكل أمر مترتب على المكروه عليه، مرفوع عند الإكراه، و منها: وجوب فطره المعال على المعيل، و لَمَّا كانت العيلولة جبريه يرتفع الوجوب.

و الجواب أنّ فى الاستدلال بحديث الرفع نظراً؛ لما ذكرنا عند البحث عن حديث الرفع من أنّه مختص بموردين:

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٤٧

.....

---

الأول: ما إذا كان حكم إلزامى متعلق بفعل أى: ما يفعله الإنسان بإرادته و اختياره، فإنّه موضوع لحديث الرفع و مرفوع فى عالم التشريع و لا يؤخذ الفاعل إذا صدر الفعل منه عن جهل أو نسيان أو اضطرار أو إكراه أو خطأ و أمثال ذلك ممّا ذكر فى حديث الرفع فلا يؤخذ بذلك.

الثانى: ما إذا كان له أثر و كان موضوعاً لأثر، فإنه يرتفع الحكم المترتب عليه فكما يرتفع الحكم المتعلق

به كذلك يرتفع الحكم المترتب عليه يعنى: ما كان الفعل موضوعاً لذلك الحكم كالكفاره المترتب عليه مخالفة النذر لو نذر أن لا يفعل كذا فأكرهه على فعله فإنه لا كفاره عليه.

و الحاصل: أنه لا يفرق في حديث الرفع بين الأحكام المتعلقة بالعمل و الأحكام المترتبة على العمل بمعنى: كون العمل موضوعاً لذلك الحكم، إلا في موارد خاصه ذكرناها في محلها.

و أما الآثار المترتبة على أمر آخر، لا على الفعل، فقد يكون ذلك الأمر اختيارياً و يكون من أفعال الإنسان، لكن الموضوع له لم يكن فعل المكلف بل الأمر الجامع بين فعل المكلف و غيره كنجاسه البدن التي هي أثر لملاقاه النجاسه مع الرطوبه، و الملاقاه قسماً: اختياري و غير اختياري، و مثل هذا الأثر لا يرتفع بحديث الرفع لأنه غير مترتب على الفعل الاختياري بل مترتب على أمر قد يكون اختيارياً و قد يكون غير اختياري، فإن رفع التسعه خاص بالفعل الاختياري.

و مقامنا من هذا القبيل أى: ليس مورداً لحديث الرفع؛ لأن وجوب الفطره

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٤٨

لعدم صدق العيال، و لا الضيف عليه (١).

### [ (مسألة ١٨): إذا مات قبل الغروب من ليله الفطر لم يجب فى تركته شىء ]

(مسألة ١٨): إذا مات قبل الغروب من ليله الفطر لم يجب فى تركته شىء (٢)، و إن مات بعده و جب الإخراج من تركته عنه و عن عياله، و إن كان عليه دين و ضاقت التركة قسمت عليهما بالنسبه (٣).

---

مترتب على العيول، و هى قد تكون اختياريه و قد تكون غير اختياريه، و على هذا فالموضوع أعم من الاختياري و لا- يرفع حكمه حديث الرفع لاختصاصه برفع الأحكام المتعلقة أو المترتبة على الأفعال الاختياريه دون ما ترتب على الأمور الخارجيه.

و ممّا يؤكّد عدم شمول حديث الرفع للمقام:

أنه لو احتاج إلى الخادم اضطراراً لعجز أو كثره أشغال مع عدم رغبته إلى عيلولته فهل يمكن القول برفع حديث الرفع فطره هذا الخادم استناداً إلى أنه مضطر إليه.

(١) ظهر حكمه مما تقدّم في هذه المسألة.

(٢) لعدم التكليف بالفطره.

(٣) المحقق (قدّس سرّه) ذكر هذا الحكم، و صاحب الجواهر لم يتعرّض له إلّا بشرح مختصر لكلام المحقق الماتن، و كأنّه أرسله إرسال المسلمات «١» لكن للنظر في الحكم المذكور مجال واسع كما سبق «١».

و الظاهر: عدم وجوب الإخراج من التركه؛ لأنّ الفطره ليست حقّاً مالياً، بل

---

(١) راجع الجواهر: ج ١٥، آخر ص ٥١٢ متناً و شرحاً.

(١) في الصفحه ٢٤.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٤٩

.....

---

هو تكليف محض كما سبق «٢» و لم نعر على روايه تدلّ على كون الفطره من قبيل الوضع.

فإخراج الفطره من التركه لا دليل عليه كما لا دليل على توزيع التركه بين الديون و الفطره بالنسبه في صورته وجود ديون و قصور التركه عن الوفاء بها و بالفطره.

و ممّا يدلّ على كون الفطره حكماً تكليفاً لا وضعياً ما سيأتى في صورته عدم إخراج زكاه الفطره إلى صلاه العيد أو زوال يوم العيد و عدم إفرازها خارجاً من اختلاف الأقوال «٣» و المشهور على سقوط الفطره، و لو أراد مع ذلك إعطائها فبعنوان الصدقه المستحبّه لا بعنوان الفطره، و دلّت عليه روايه صحيحه «٤» و لو كانت الفطره حكماً وضعياً لما سقطت.

نعم ذهب بعض إلى كون الفطره حينئذٍ قضاءً كالصوم و الصلاه من العبادات فإنّها حقوق بدنيه، عليه القضاء إن فاتت دون الحجّ فإنّه حقّ مالى يخرج من أصل المال و قليل من الفقهاء التزم بكونها أداءً حتى بعد وقت الصلاه أو

(٢) في الصفحة ٢٤.

(٣) في الصفحة ٢٣٥ عند شرح قوله: «عدم سقوطها» في فصل وقت وجوبها.

(٤) و هي صحيحه عبد الله بن سنان: «و إعطاء الفطره قبل الصلاه أفضل، و بعد الصلاه صدقه» الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٦، الحديث ١ من الباب ١٢ من زكاه الفطره، و راجع ص ٢٢٩ لتحقيق الصحيحه.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٥٠

.....

و على كلّ إن كانت الفطره من قبيل الوضع فما وجه هذا النزاع و التزام المشهور بالسقوط بعد الزوال أو الصلاه و أنّها حينئذ صدقه؟

و لا- يبعد كون الفطره كالصلاه في الحكم، و المعروف أنّ الصلاه لا- تخرج من التركه، لكن قيل: بإخراجها من أصل المال كالحجّ و الديون الماليه و منهم السيد الماتن «١».

و الحاصل: أنّ القول بعدم إخراج الفطره من التركه هو الظاهر لعدم الدليل على إخراج الواجبات البدنيه من أصل المال إلّا الحجّ.

و أمّا الاستدلال بروايه محمّد بن القاسم بن الفضيل البصرى، أنّه كتب إلى أبي الحسن الرضا (عليه السلام): يسأله عن المملوك يموت عنه مولاه و هو عنه غائب في بلده أخرى و في يده مال لمولاه و يحضر الفطره أ يزكى عن نفسه من مال مولاه و قد صار لليتامى؟ قال: نعم «٢».

بتقريب: أنّها نصّ على إخراج الفطره من التركه و قد حملها الوسائل على الموت بعد الهلال «١».

ففيه: ما تقدّم من الكلام حول هذه الروايه سنداً و دلالةً بالتفصيل «٢».

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٦، الحديث ٣، باب ٤ من أبواب زكاة الفطره.

(١) المصدر ذيل الحديث المذكور.

(٢) من الصفحه ٣٠ إلى الصفحه ٣٢.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص:



## [ (مسألة ١٩): المطلقة رجعيًا فطرتها على زوجها ]

(مسألة ١٩): المطلقة رجعيًا فطرتها على زوجها (١) دون البائن إلّا إذا كانت حاملًا ينفق عليها.

## [ (مسألة ٢٠): إذا كان غائباً عن عياله أو كانوا غائبين عنه و شكّ في حياتهم ]

(مسألة ٢٠): إذا كان غائباً عن عياله أو كانوا غائبين عنه و شكّ في حياتهم، فالظاهر وجوب فطرتهم مع إحراز العيلولة على فرض الحياه (٢).

(١) تقدّم في كلامه: أنّ مجرّد وجوب النفقه لا- يوجب الفطره و إن كان أحوط «٣» و العبره: بصدق كونها عيالاً، فإذا حال المطلقه الرجعيه كحال باقى العيال و ليست للرجعيه خصوصيه، بل هي زوجه حقيقه، لا لما قيل «٤» بورود روايه «إنّ المطلقة رجعيًا زوجه» و حملها على التنزيل فإنّه لا وجود لهذه الروايه أصلاً، بل ذكرت هذه الجملة في كلام الفقهاء. و الوجه في كونها زوجه: أنّ البيئونه لا- تحصل بمجرّد الطلاق الرجعي إلّا بعد انقضاء العده، و أمّا قبله فلا بيئونه لمقتضى ما دلّ على البيئونه بعد العده، فقبل البيئونه زوجته حقيقه و علاقته الزوجيه باقيه، و انقضاء العده شرط البيئونه كاشتراط القبض في بيع السلم و الصرف فإنّه و إن تحقّق إنشاء البيع أوّلاً، إلّا أنّ ملكيه المشتري لا تتحقّق إلّا بعد القبض، فالبض شرط، كما فيما نحن فيه حيث إنّّه و إن أنشأ الطلاق أوّلاً، إلّا أنّ البيئونه لا تتحقّق إلّا بعد انقضاء العده.

(٢) و ذلك للاستصحاب، بيان ذلك:

(٣) ذكر الماتن في المسأله ٣ من فصل من تجب عنه راجع الصفحه ١٠٥ و ذكر الاحتياط في الصفحه ١٠٨.

(٤) ففي المستمسك: ج ٩، ص ٤١٢: «لما ورد من أنّ المطلقة رجعيًا زوجه».

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٥٢

.....

أنّ الاستصحاب كما يجرى في الموضوع البسيط يجرى في الموضوع المركّب، و المراد من المركّب: الأعمّ من المقيد، فيشمل الأجزاء و الشرائط بأجمعها،

لكن جريانه فى جزء من الأجزاء أو شرط من الشرائط لا أثر له إلا مع إحراز باقى الأجزاء و الشرائط، سواء كان الإحراز بالوجدان أو بالاستصحاب أيضاً، لترتب الأثر على المجموع المركب «أى: الأعم من المقيّد بالشرائط، و المركب الاصطلاحى».

و الوجه فى ذلك أنّ الاستصحاب تعبّد بالبقاء، أى فرض الشاك متيقناً، و مورده: ما ترتب عليه الأثر الشرعى و إلا لم يكن قابلاً للتعيّد و من الظاهر أنّ الأثر الشرعى يترتب على المركب بما هو مركب، لا- على جزء خاص أو شرط خاص فإنّه لا- أثر لاستصحابه.

و عليه: فلا- بدّ لجريان الاستصحاب فى جزء أو شرط من المركب من إحراز الجزء الآخر أو المشروط بالوجدان أو بالتعبد كاستصحاب آخر أيضاً و النتيجة تابعه لأخسّ المقدمتين، أى: إذا كان أحد الجزئين ثابتاً بالتعيّد فالمجموع المركب تعبّدى لا محاله.

و إليك مثلاً لذلك:

لو شكّ فى الموضوع المركب من «الماء الكرى» بأحد الوجوه التاليه:

١ الشكّ فى الكريه مع إحراز كونه ماء بالوجدان.

٢ الشكّ فى كونه ماء مع إحراز الكريه بالوجدان.

٣ الشكّ فى كونه ماء و فى كونه كراً.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٥٣

.....

---

فى الأوّل، يجرى استصحاب الكريه، فىقال: هذا الماء كان كراً و هو الآن كرى بالتعبد الاستصحاب-، و ترتب عليه آثار الكريه من عدم الانفعال.

و فى الثانى، يجرى استصحاب كونه ماء، فىقال: هذا الكرى كان ماء و هو الآن ماء بالتعبد الاستصحاب و يترتب عليه أثر الماء الكرى من عدم الانفعال.

و فى الثالث، تستصحب المائيه و الكريه، فإنّه كان يعلم بكونه ماء كراً ثم شكّ فى انقلابه إلى الإضافه و فى بقائه على الكريه، يستصحب كلاهما فىقال: هذا الموجود كان ماء كراً و هو الآن ماء

خوبى، سىء ابو القاسم موسوى، فقه العتره فى زكاه الفطره، در يك جلد، ه ق

فقه العتره فى زكاه الفطره؛ ص: ١٥٣

فكلما كان اءء الجزئين مشكوكاً جرى الاستصحاب فيه بشرط إءراز الجزء الآخر بالوءءان أو بالتعبء.

و الموضوع فى مورد البء مركب من أمرين: «الوءوء و العىلولة» و بتحققهما يثبت الحكم و هو وءوب الفطره على المعىل.

فإذا شك فى أءءهما أجرى الاستصحاب فيه مع إءراز الآخر بالوءءان أو بالتعبء أى: الاستصحاب أيضاً.

فإذا شك فى وءوءه مع إءراز عىلولته على تقءىر وءوءه جرى استصحاب وءوءه و وءبت فطرته.

و إذا شك فى عىلولته مع إءراز وءوءه جرى استصحاب عىلولته و وءبت فطرته، و مثاله: ما لو كانت زوءته الغائبه و كىله عنه فى طلاق نفسها و شك فى بقائها على عىلولته من ءهه اءءمال طلاق نفسها بالوكاله.

و إذا شك فى الوءوء و العىلولة معاً، استصحبهما معاً و وءبت الفطره عىله.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٥٥

### [فصل فى ءنسها و قءرها]

#### اشاره

فصل فى ءنسها و قءرها

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٥٦

.....

فى ءنسها و قءرها اءءبار كون الفطره من ءنس الصءىء المسأله ١ الاءءراء بالقىمه من النقوء المسأله اءءم كفايه أقل من الصاع إذا ساوى صاعاً أو أقل المسأله ٣ اءءم كفايه الملقق من ءنسىن بعنوان القىمه المسأله ٤ المءار قىمه وقت و بلد الإءراج المسأله ٥ اءءم اءءراط اءءاء ءنس المءرج عن نفسه و عن ءىره المسأله ٦ الواءب فى مءءار الفطره: الصاع المسأله ٧

.....

---

فصل في جنسها و قدرها و الضابط في الجنس: القوت الغالب لغالب الناس [١]

(١) الأقوال في تعداد جنس الفطرة مختلفه و منشأها اختلاف الروايات الواردة في الباب «١»

---

(١) و

جملة من الروايات ذكرت في الوسائل ج ٦ باب ٥ و ٦ من زكاة الفطرة و نشير إلى بعضها مقتصراً على محل الشاهد منها، و بيان رقم الحديث و الباب.

منها: صحيحه صفوان: «. صاع من حنطه أو صاع من تمر أو صاع من زبيب.» الحديث ١ من الباب ٥.

□  
و منها: صحيحه عبد الله بن ميمون: «. صاع من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من شعير أو صاع من أقط.» الحديث ١١ من الباب ٥.

و منها: صحيحه الأشعري: «. من الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب.» الحديث ١ من الباب ٦.

و منها: صحيحه معاوية بن عمّار: «. يعطى أصحاب الإبل و الغنم و البقر في الفطرة من الأقط صاعاً» الحديث ٢ من الباب ٦.

و منها: معتبره ياسر القمّي: «. صاع من حنطه و صاع من شعير و صاع من تمر و صاع من زبيب.» الحديث ٥، الباب ٦.

و منها: صحيحه معاوية بن وهب: «. بصاع من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من شعير.» الحديث ٨، الباب ٦.

و منها: صحيحه الحلبي: «. نصف صاع من حنطه أو شعير أو صاع من تمر أو زبيب.» الحديث ١١، الباب ٦.

و منها: صحيحه زراره و صحيحه ابن مسكان: «. ممّا يغذّون عيالهم من لبن أو زبيب أو غيره» الحديث ١، الباب ٨.

و هذه وردت بطريقتين مستقلّين أحدهما عن زراره و الآخر عن ابن مسكان و إن جعلهما في الوسائل روايه واحده و لتحقيقه راجع ص ١٦٨.

□  
و منها: صحيحه عبد الله بن سنان الآتيه في ص ١٦٢ مع تحقيق مفصل لمتنها.

فقه العتره في زكاة الفطره، ص: ١٥٨

.....

---

- و إليك بعض الأقوال:

١ عن الصدوقين و ابن

أبى عقيل و بعض آخر: الاختصاص بالغلات الأربع الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب - «١». و هذه الأربعة مورد اتفاق الجميع، و لا كلام فى إجرائها، و هو منشأ احتياط الماتن «٢» و غيره بالاختصار على الأربعة.

٢ زاد صاحب المدارك على الأربعة: «الأقط» «٣» فصارت خمسة «٤».

٣ زاد السيد المرتضى على الخمسة: «اللبن» فصارت ستة «٥».

٤ عن الشيخ و المفيد و جماعه اضافته على الستة: «الأرز» فصارت سبعة «١».

---

(١) نقله الحدائق فى ج ١٢، ص ٢٧٨ عن الصدوق فى المقنع و الهدايه، و عن أبيه على بن بابويه فى رسالته، و عن ابن أبى عقيل فى متمسكه.

(٢) راجع متن ص ١٧٨.

(٣) ضبط الكلمه على الأوزان التاليه: فلس، حبر، قفل، فرس، كتف، عضد، إبل، و فسرت ب «الجبن» و الصحيح أنه لبن جامد.

(٤) ذكره صاحب الحدائق: ج ١٢، ص ٢٧٩.

(٥) المصدر المتقدم.

(١) المصدر المتقدم عن الشيخ فى الخلاف و المبسوط، و عن المفيد فى المقنعه.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٥٩

.....

---

و المشهور بين المتأخرين «٢» بل الجميع: «القوت الغالب من أى جنس كان» سواء السبعه المذكوره و غيرها كالعدس و السلت و الذره و الماش و غيرها مما هو قوت و يغذى الإنسان به عياله.

تحقيق القول الأوّل و هو انحصار الأجناس بالأربعة: «الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب» و لا كلام فى إجرائها، لكن التخصيص بها محل الكلام؛ لعدم الدليل على الانحصار و لم ترد روايه شامله لخصوص الأربعة إلّا الضعاف «٣».

نعم: وردت بأجمعها فى معتبره ياسر القمى بناءً على كونه ياسر الخادم «٤» و هو الظاهر بقريته روايته عن الرضا (عليه السلام) رواها الشيخ بإسناده، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن يعقوب

بن يزيد، عن ياسر القمّي، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) قال: «الفطره صاع من حنطه و صاع من شعير و صاع من تمر و صاع من زبيب.» «٥».

و أما صحيحه سعد بن سعد الأشعري، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) قال: سألته عن الفطره، كم يدفع عن كلّ رأس من الحنطه و الشعير

---

(٢) الحدائق: ج ١٢، ص ٢٧٩.

(٣) و نشير إليها في ص ١٦١ هامش رقم ١.

(٤) راجع ترجمته في معجم رجال الحديث ج ٢٠، ص ١٢١٠.

(٥) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣١، الحديث ٥، باب ٦ من زكاه الفطره.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٦٠

.....

---

و التمر و الزبيب: قال: صاع بصاع النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) «١».

ففيها: أولاً: أنّ سؤاله عن المقدار الذي يدفع فطره، لا عن انحصار الفطره في هذه الأجناس، و غايه ما يستفاد منها أجزاء الإخراج من هذه الأجناس.

و ثانياً: أنّ التحديد بالأربعة قد ورد في كلام السائل لا في كلام الإمام (عليه السلام).

و أمّا صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: صدقه الفطره على كلّ رأس من أهلك إلى أن قال عن كل إنسان نصف صاع من حنطه أو شعير، أو صاع من تمر أو زبيب لفقراء المسلمين الحديث- «٢».

فهى و إن نصت على خصوص الأربعة إلّا أنّها محموله على التقيه، و ذلك لتحديد وزن الفطره حنطه أو شعيراً بنصف صاع، مع أنّه لا- يجزى إلّا صاع كامل على ما سيجىء «٣» و التحديد بالنصف حدث في زمان عثمان و لما رجع الأمر إلى عليّ (عليه السلام) أرجعه إلى الصاع ثمّ جدّد التحديد بالنصف معاويه على ما سيأتى تحقيقه «١».

و لا يمكن

إلغاء خصوصية النصف فقط، بأن يقال: «أصل الحنطة و الشعير

(١) المصدر المتقدم الحديث ١.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٣، الحديث ١١، الباب ٦ من زكاة الفطره.

(٣) في الصفحه ٢٠١.

(١) في الصفحه ٢٠٤.

فقه العتره في زكاة الفطره، ص: ١٦١

.....

ثابت جنساً للفطره لكن التحديد بالنصف وارد تقيه فيلغى التحديد فقط» لعدم دلالة الروايه على الحصر بالأربعه حينئذٍ لأنهما في مقام تحديد الكم.

نعم هناك روايات ضعيفه حدّدت جنس الفطره بالأربعه «٢».

(منها): ما رواه الشيخ بإسناده، عن سعد، عن أحمد بن محمد، عمّن حدّثه، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن صدقه الفطره قال: عن كل. إنسان صاع من حنطه أو صاع من شعير أو تمر أو زبيب «٣».

و لكن باقى المعتمرات لم تذكر الأربعة إلّا متفرّقه، و إليك مجموعه من المعتمرات.

(منها): صحيحه صفوان، فإنّها ذكرت: «الحنطه و التمر و الزبيب» دون الشعير «١».

و (منها): صحيحه عبد الله بن ميمون، فإنّها ذكرت «التمر و الزبيب

(٢) منها ما رواه الصدوق في عيون الأخبار كما في الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٤، الباب ٦ من زكاة الفطره، الحديث ١٨.

و منها ما رواه الصدوق في الخصال كما في الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٥، الباب ٦ من زكاة الفطره، الحديث ٢٠.

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٩، الحديث ١٢، الباب ٥ من زكاة الفطره.



(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٧، الحديث ١، الباب ٥ من أبواب زكاة الفطره.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ١٦٢

.....

---

و الشعير» دون الحنطه، و أضافت «الأقط» «٢».

و (منها): صحيحه معاويه بن عمّار، فإنّها ذكرت «الأقط لأهل الإبل و الغنم و البقر» «٣».

□  
و (منها): صحيحه عبد الله بن سنان، فإنّها ذكرت «التمر

و البر و الشعير» دون الزبيب «٤» و غيرها من الروايات «٥».

□

تحقيق متن صحيحه عبد الله بن سنان: ذكر صاحبها الجواهر و الحدائق «٦» نصّها هكذا: «صاع من حنطه أو صاع من شعير».

و الظاهر أنّ هذا سهو منهما.

فإنّ متن الصحيحه فى التهذيب هكذا: «. نصف صاع من حنطه أو صاع من تمر أو صاع من شعير.» «١».

و فى الاستبصار هكذا: «. نصف صاع من حنطه أو صاع من شعير.» «٢»

---

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٩، الحديث ١١، الباب ٥ من زكاه الفطره.

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣١، الحديث ٢، الباب ٦ من أبواب زكاه الفطره.

(٤) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٣، ذيل الحديث ١٢، الباب ٦ من أبواب زكاه الفطره.

(٥) المصدر الباب ٥ و ٦ من أبواب زكاه الفطره و غيرهما.

(٦) الجواهر: ج ١٥، ص ٥١٧ و الحدائق: ج ١٢، ص ٢٨٢.

(١) التهذيب: ج ٤، ص ٨١ تسلسل الحديث ٢٣٤.

(٢) الاستبصار: ج ٢، ص ٤٧، تسلسل الحديث ١٥٥.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٦٣

.....

---

و صاحب الوسائل نقل روايه عن الحلبي ثم قال: و. عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) نحوه، و زاد: أو صاع من شعير «٣».

و الحاصل: أنّ التحديد بالأربعه لم ترد فى روايه معتبره إلّا معتبره ياسر القمى بناءً على كونه ياسر الخادم «٤».

و سيأتى الجواب عن هذا القول: «أى: التحديد بالأربعه» «٥».

تحقيق القول الثاني ذهب إليه صاحب المدارك لورود الخمسه «الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و الأقط» في المعثرات.

و الأربعة الأولى قد ظهر مصدرها في تحقيق القول الأول «٤».

و (الأقط) ورد في روايات مطلقه و مقتده.

□  
الروايه المطلقه هي صحيحه عبد الله بن ميمون عن أبي عبد

اللّٰه، عن أبيه (عليهما السلام) قال: زكاه الفطره صاع من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من شعير أو صاع من أقط عن كل إنسان حرّ أو عبد، صغير أو كبير الحديث - «١».

---

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٣، ذيل الحديث ١٢، الباب ٦ من أبواب زكاه الفطره.

(٤) راجع ترجمته في معجم رجال الحديث: ج ٢٠، ص ١٠ إلى ص ١٢.

(٥) في الصفحه ١٧٢ في بيان المستفاد من الروايات.

(٦) المتقدّم في الصفحه ١٥٩.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٩، الحديث ١١، الباب ٥ من زكاه الفطره.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٦٤

.....

---

و الروايه المقيده صحيحه معاويه بن عمّار الوارده لأهل الأنعام عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: يعطى أصحاب الإبل و الغنم و البقر في الفطره من الأقط صاعاً «٢».

و على مبناه «٣» من الاقتصار في مقام العمل على الروايات الصحيحه فالأمر كذلك، أى: أنّ الصحاح دلّت على الخمسه، إلّا أنّ فيها ما تدلّ على (اللبن) أيضاً، و سيأتى الكلام فيه «٤».

و لا يرد عليه ذكر غيرها في صحيحه محمّد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: الصدقه لمن لا يجد الحنطه و الشعير، يجزى عنه القمح و العدس «و السلت» و الذره نصف صاع من ذلك كلّه أو صاع من تمر أو زبيب «٥».

فإنّ المذكورات من «العدس و السلت و الذره» وارده لمن لا يجد الحنطه و الشعير.

و أورد عليه صاحب الحدائق بلزوم عد «الذره» أيضاً لوروده في روايه صحيحه.

---

(٢) المصدر: ص ٢٣١، الحديث ٢، الباب ٦.

(٣) أي: مبنی صاحب المدارک (قدّس سرّه).

(٤) فی صفحہ ١٦٨.

(٥) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٣، الحدیث ١٣، الباب ٦ من زکاه الفطره.

فقہ العتره فی

.....

- و إليك نصّ كلامه: « قال السيّد السند في المدارك: و المعتمد وجوب إخراج الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و الأقط خاصّه. » (١). و على هذه الروايات اعتمد صاحب المدارك لصحّه أسانيدھا حيث إنّه يدور مدار الأسانيد صحّه و ضعفاً. » (٢) و صاحب المدارك لمّا كان اختياره يدور مدار صحّه الأسانيد، اختار ما دلّت عليه تلك الأخبار الأوّله، و أجاب عمّا عداها بضعف الإسناد و عدم صلاحيته لمعارضه تلك الأخبار، و أنت خبير بأنّ من لا يعتمد على هذا الاصطلاح الذي هو إلى الفساد أقرب من الصلاح فالظاهر عنده هو حمل ما ذكره من الأخبار على ما ذكرناه. » (٣) و كان الواجب عليه أن يعدّ الذره أيضاً لصحّه الخبر و لعلّه لم يقف عليه. » (٤) انتهى كلام صاحب الحدائق.

□  
أقول: مراد صاحب الحدائق من الخبر ما قال: «و في صحيحه أبي عبد الرحمن الحدّاء، و هو أيوب بن عطيه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) إنّه ذكر صدقه الفطره: أنّها تجب إلى أن قال صاع من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من شعير أو صاع من ذره.» (١). و هذه الروايه رواها الشيخ بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضاله، عن أبي المعزى و في نسخه: أبي المغراء عن

(١) عن الحدائق: ج ١٢، ص ٢٧٩.

(٢) عن الحدائق: ج ١٢، ص ٢٨٠.

(٣) الحدائق: ج ١٢، ص ٢٨١.

(٤) الحدائق: ج ١٢، ص ٢٨٢.

(١) المصدر، آخر ص ٢٨١ و أوّل ص ٢٨٢.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٦٦

.....

□  
- أبي عبد الرحمن الحدّاء، عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢).

تحقيق سند هذه الروايه أفاد الحدائق: أنّ أبا عبد الرحمن الحدّاء

كنيه لأيوب بن عطيه، و هو ثقه «٣».

(أقول): إنّ ما أفاده صحيح، أى: أنّ أيوب بن عطيه مكّنّى بأبى عبد الرحمن الحذّاء و هو ثقه، إلّا أنّ هذه الكنيه: «أبو عبد الرحمن الحذّاء» مشتركة بين شخصين، و هما:

١ أيوب بن عطيه (الثقه). ٢ الحسن الحذّاء (المجهول).

و الظاهر: أنّ أبا عبد الرحمن الحذّاء فى هذه الروايه هو الحسن الحذّاء المجهول فى كتب الرجال، لا أيوب بن عطيه الثقه.

و ذلك لأنّ الشيخ الصدوق روى نفس هذه الروايه عن شيخه محمّد بن الحسن، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن فضاله، عن أبى المغراء، عن الحسن الحذّاء «١»

---

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٣، الحديث ١٠، الباب ٦ من زكاه الفطره؛ التهذيب: ج ٤، ص ٨٢؛ الاستبصار: ج ٢، ص ٤٨.

(٣) نصّ الحدايق: ج ١٢، آخر ص ٢٨١ ما يلى: «و فى صحيحه أبى عبد الرحمن الحذّاء و هو أيوب بن عطيه.» و تعبيره بالصحيحه دالّ على أنّه ثقه.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٣، ذيل الحديث ١٠، الباب ٦ من أبواب زكاه الفطره؛ و فى علل الشرائع: الصفحه ١٣٦.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٦٧

.....

---

- و قد عرفت «٢» أنّ الشيخ رواها بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضاله، عن أبى المغراء، عن أبى عبد الرحمن الحذّاء.

و سند الشيخ ابن أبى جيد القمى، عن محمّد بن الحسن، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد.

فيعلم من اتّحاد السند إلى أبى المغراء أنّ أبا عبد الرحمن الوارد فى سند الشيخ هو الحسن الحذّاء لا أيوب بن عطيه.

إذ من البعيد جدّاً أنّ أبا المغراء نقل هذه الروايه عن الحسن الحذّاء و عن أيوب بن

عطيه لفضاله، و نقلها فضاله كذلك للحسين بن سعيد، و هكذا إلى محمّد بن الحسن بن الوليد.

و قد نقلها ابن الوليد للصدوق عن الحسن الحدّاء و لابن أبي جيد عن أيوب ابن عطيه.

و لا أقلّ من أن يكون ذلك موجّباً لاحتمال أن يكون من يروى عنه الشيخ هو الحسن الحدّاء.

فتصبح الروايه ضعيفه.

و على ضوء ما تقدّر، فما قاله صاحب الحدائق من أنّ صاحب المدارك: «كان الواجب عليه أن يعدّ الذرّه أيضاً لصحّحه الخبر و لعلّه لم يقف عليه» (١) غير

---

(٢) في الصفحه ١٦٥.

(١) الحدائق: ج ١٢، ص ٢٨٢.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٦٨

.....

---

- تامّ؛ لاحتمال عثور صاحب المدارك على الروايه و طرحها لضعفها بما ذكرناه.

نعم، هنا إيراد على صاحبي الحدائق و المدارك و هو أنّه كان عليهما ذكر «اللبن» لوروده في روايتين صحيحتين، و هما مدرّك القول الثالث.

الأولى: صحيحه زراره التي رواها الشيخ بإسناده عن محمّد بن الحسن الصفار، عن محمّد بن عيسى و هو محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس، عن زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: الفطره على كلّ قوم ممّا يغدّون عيالهم من لبن أو زبيب أو غيره (٢).

الثانيه: صحيحه ابن مسكان التي رواها الشيخ بإسناده عن محمّد بن الحسن الصفار، عن محمّد بن عيسى و هو محمّد بن عيسى بن عبيد-، عن يونس عن ابن مسكان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) مثلها (٣).

و صاحب الوسائل جعلهما روايه واحده فقال: «محمّد بن الحسن بإسناده عن محمّد بن الحسن الصفار، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن زراره و ابن مسكان جميعاً، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: الفطره إلى آخر الحديث- (١).



---

(٢) الوسائل: ج

٦، ص ٢٣٨، الحديث ١، باب ٨ من أبواب زكاة الفطره.

(٣) المصدر المتقدم.

(١) المصدر المتقدم.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٦٩

.....

- لکنہما روایتان مستقلتان كما فى التهذيب «١» و هما صحیحتان سنداً.

و لعلّ صاحب المدارك عثر علیہما لكن لم یعتبرہما صحیحہ و لذا لم یعد «اللبن» فى أجناس الفطره.

و لعلّ وجه الضعف عنده وجود محمد بن عيسى بن عبيد فى السند، و ذلك لما نسب إلى ابن الوليد تضعيفه له و تبعه الصدوق «٢» و الشيخ فى الرجال «٣» و الفهرست «٤» و فى الاستبصار یقول فى روايه عنه:- إن هذا الخبر مرسل منقطع و طريقه محمد بن عيسى بن عبيد، عن یونس، و هو ضعيف «٥».

و الجواب: أنّ محمد بن عيسى من أجل الثقات «٦» فمما قالوا فى حقّه.

(١) التهذيب: ج ٤، ص ٧٨، الحديث تسلسل ٢٢١ ذكر كلا من زراره و ابن مسكان فى السند مستقلا، و فيه هكذا: «عیالاتهم».

و فى الاستبصار: ج ٢، ص ٤٣، الحديث تسلسل ١٣٧ رواها عن زراره فقط. و فيه هكذا: «. عیالاتهم، لبن أو زيب أو غيره».

(٢) راجع من لا یحضره الفقيه ج ٢، ص ٥٥، ذیل الحديث تسلسل ٢٤١ قال: فإنّ شیخنا محمد بن الحسن (رضی اللہ عنہ) كان لا یصحّحه و کلّ ما لم یصحّحه ذلك الشيخ (قدّس اللہ روحه) و لم یحکم بصحّته من الأخبار فهو عندنا متروک غیر صحیح.

(٣) أورد ذكره فى أربعه موارد من کتاب الرجال، راجع تفصیلها فى معجم رجال الحديث ج ١٧، ص ١٢٧.

(٤) الفهرست: ص ١٦٧ تسلسل ٦١٢ و ص ٢١٢، تسلسل ٨١٠.

(٥) الاستبصار: ج ٣، ص ١٥٦، ذیل الحديث رقم ٥٦٨.

(٦) تحقیق ذلك فى معجم رجال الحديث: ج

.....

---

- قال النجاشى: رأيت أصحابنا ينكرون هذا القول «١» أى: ينكرون تضعيف ابن الوليد إياه.

و قال فضل بن شاذان: ليس فى أقرانه مثله «٢».

أقول: الظاهر أنّ ابن الوليد لا يضعفه، بل ناقش فيما يرويه عن كتب يونس بخصوصه بإسناد منقطع، أو ينفرد به عن كتب يونس.

أما الصدوق فقد تبع ابن الوليد فى ذلك، و قد صرح بتبعيته لشيخه ابن الوليد فى تصحيح و تضعيف الرواه، و لأجل ذلك لم يرو فى الفقيه روايه واحده عن محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس بخصوصه.

و يظهر من ذلك كون النقاش فيما يرويه محمّد بن عيسى بن عبيد عن خصوص يونس، و الشاهد على ذلك روايه الصدوق فى الفقيه عن محمّد بن عيسى بن عبيد نيّفاً و ثلاثين روايه عن غير يونس «٣» بل نفس ابن الوليد روى عن محمّد بن عيسى بن عبيد ما رواه عن غير يونس «٤».

فيعلم أنّ ابن الوليد لا يناقش فى شخص محمّد بن عيسى بن عبيد و لا يضعفه، بل فى نظره خصوصيه فيما يرويه عن كتب يونس، و هذا اجتهاد منه، و لا يلزمنا العمل باجتهاده.

---

(١) رجال النجاشى، الصفحه ٢٥٦.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١٧، ص ١٢٦.

(٣) أشار سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) فى المعجم ج ١٧، ص ١٣٠ إلى ذلك بالتفصيل.

(٤) أشار سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) فى المعجم ج ١٧، ص ١٣٠ إلى ذلك بالتفصيل.

.....

---

- و من هنا يظهر عدم سماع تضعيف الشيخ له لأنه تبع ابن الوليد في ذلك فإنه استنبط من كلام ابن الوليد تضعيفه له، و الشيخ لم يكن

خادشاً في محمد بن عيسى إلا تبعاً لابن الوليد على ما يظهر من كلامه في الفهرست «٣» و لم يذكر وجهاً لضعفه غير هذه الجهة.

و الحاصل: أن تضعيف الشيخ يرجع إلى استنباطه أن ابن الوليد قد ضعفه، و قد ظهر ممّا حَقَّقناه أن ابن الوليد لم يضعفه بل ردّ رواياته التي رواها عن خصوص يونس، و تبعه في ذلك الصدوق، و عرفت أن ردّ ابن الوليد لروايته عن يونس اجتهاد منه و لا يلزمنا العمل باجتهاده. فما ذكره النجاشي من توثيق الرجل و مدح ابن شاذان «٤» هو المعتمد.

و على هذا لا وجه لطرح صاحب المدارك (اللبن) من أجناس الفطره.

و على كلّ لا بدّ من الرجوع إلى الروايات و تحقيقها «١».

---

(٣) الفهرست: ص ١٦٧، تسلسل ٦١٢، و ص ٢١٢، تسلسل ٨١٠.

(٤) تقدّم في الصفحه ١٧٠.

(١) من ص ١٥٩ إلى هنا تمّ تحقيق القول الأول و الثاني و بقى تحقيق الأقوال الأخر و هي:

(قول المرتضى) باختصاص أجناس الفطره بالغلّات الأربع والأقط و اللبن.

و مدركه ما استدلّ به المدارك «القول الثاني» أي: الروايات الصحيحه الوارده في الغلّات الأربع والأقط راجع ص ١٦٣.

و صحيحتي زراره و ابن مسكان و فيهما اللبن راجع ص ١٦٨.

و (قول الشيخ و المفيد و جماعه) باختصاص أجناس الفطره بالغلّات الأربع والأقط و اللبن و الأرز.

و مدركه ما تقدّم لقول المرتضى بالنسبه إلى الغلّات الأربع والأقط و اللبن.

أمّا الأرز فلم يرد في روايه صحيحه.

نعم ورد في روايه إبراهيم بن محمد الهمداني الآتيه في ص ١٨٣ حيث قال:.. على أهل طبرستان الأرز.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٧٢

.....

---

- المستفاد من الروايات الروايات على طائفتين:

الطائفه الأولى ما حدّدت الفطره فى أجناس خاصّه من ثلاثه أو أربعه

أو خمسه أو غيرها، من حنطه و شعير و تمر و زبيب و أقط و غيرها، بضم بعض تلك الروايات إلى بعض، و قد سبق ذكر بعضها «٢».

الطائفة الثانية المُطلقة عن التحديد بأشياء خاصه، بل جعلت المناط: القوت الغالب «١».

(منها) صحيحتا زراره و ابن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: الفطره على كل قوم ممّا يغذّون عيالهم من لبن أو زبيب أو غيره «٢».

---

(٢) أشرنا إلى جملة منها في هامش الصفحة ١٥٧.

(١) إليك بعض تعبيرات الروايات عن القوت الغالب ففي صحيحتي زراره و ابن مسكان: «ممّا يغذّون عيالهم».

و في روايه إبراهيم بن محمّد الهمداني: «ما غلب قوتهم» المصدر الحديث ٢، و في روايه يونس: «من اقتات قوتاً» المصدر، الحديث ٤.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٨، الحديث ١، الباب ٨ من أبواب زكاه الفطره، و تقدّم الكلام في أنّهما روايتان إلّا أنّ صاحب الوسائل جعلهما روايه واحده راجع ص ١٦٨.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٧٣

.....

---

- دلالة الطائفة الأولى أنّها مقيدة بأجناس معينه من حنطه و شعير و تمر و زبيب و أقط و غيرها لكنّها مُطلقة من جهه القوت الغالب، بل بعض المذكورات فيها قوت نادر كالزبيب بالنسبه إلى أهل العراق.

دلالة الطائفة الثانية أنّها مقيدة بالقوت الغالب و مطلقه من حيث الجنس، أي: سواء كان من الخمسه «٣» أم كان من غيرها «٤».

---

(٣) أي: الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و الأقط، و هي التي ذهب المدارك إلى الاختصاص بها من جهه ورودها في الصحاح راجع ص ١٦٣.

(٤) كاللبن و العدس و السلت و الذره و الدقيق و السويق و الأرز و العلس ممّا ذكر في الروايات، و من غير ذلك كالماش

و غيره.

و الأول أى: اللبّن مذکور فى صحیحى زرارہ و ابن مسکان المتقدمین فى ص ١٦٨.

و الثالثه المذكوره بعده منصوص علیها فى صحیحہ محمد بن مسلم المتقدمه فى ص ١٦٤.

و الخامس و السادس مذکوران فى روايه الفضلاء «الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٤، الحديث ١٧، الباب ٦ من أبواب زکاه الفطره.

و السابع مذکور فى روايه الهمدانی «المصدر ص ٢٣٨، الحديث ٢، باب ٨».

و الأخير مذکور فى ما رواه جعفر بن إبراهيم «المصدر ص ٢٣٩، الحديث ٥، الباب ٨، من أبواب زکاه الفطره».

فقه العتره فى زکاه الفطره، ص: ١٧٤

.....

---

- بين الإطّلاقين بين الإطّلاقين تناف لا- محاله، لدلاله الأولى على اعتبار الخمسه و إن لم تكن قوتاً، و دلالة الثانيه على اعتبار القوت و إن لم يكن من الخمسه «١» و العمل بالإطّلاقين «بأن يقال: الخمسه تجزى و إن لم تكن قوتاً و القوت تجزى و إن لم يكن من الخمسه» غير ممكن؛ لأنه اعتبر فى الطائفة الثانيه كون الفطره قوتاً.

و لا مجال لرفع اليد عن هذا الظهور و العمل بإطلاق الطائفة الأولى بعد وجود ما يكون قابلاً لتقييده.

مضافاً: إلى أنه يعلم من ذكر الزبيب فى الطائفة الثانيه أن أجزاءه من أجل كونه قوتاً، و عليه كيف يمكن الأخذ بإطلاق ما دلّ على أجزاءه و إن لم يكن قوتاً؟! فتحصل: أن العمل بالإطّلاقين غير ممكن.

كما أن الأخذ بإطلاق الطائفة الأولى و تقييد الطائفة الثانيه بالخمسه التى

---

(١) الفروض المحتملہ علاجاً للتنافى أربعة:

١ العمل بالإطّلاقين، و هو مردود جزماً.

٢ العمل بإطلاق الطائفة الأولى و تقييد الثانيه بها، و هو مردود أيضاً.

٣ تقييد كلّ من الطائفتين بالأخرى، و هذا لا يقاوم العلاج التالى المؤيد.



٤ الأخذ بإطلاق الطائفه الثانيه، و

حمل الطائفة الأولى على سبيل المثال، و هو مختار سيدنا الأستاذ (دام ظلّه).

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٧٥

.....

ذكرت فى الطائفة الأولى «بأن يقال: الخمسه تجزى مطلقاً، لكن القوت لا بدّ و أن يكون من أحد هذه الخمسه» غير ممكن لأن مقتضى الطائفة الثانيه أجزاء الحنطه و الشعير أيضاً من جهه كونهما قوتاً بقرينه ذكر الزبيب فيها.

و هنا أمران يمكن علاج التنافى بأحدهما.

الأول: تقييد كلّ من الطائفتين بالأخرى «بأن يقال: الخمسه تجزى بشرط كونها قوتاً، و القوت يجزى بشرط كونه من أحد الخمسه».

الثانى: الأخذ بإطلاق صحيحتى زراره و ابن مسكان الطائفة الثانيه و حمل الطائفة الأولى على عدم الخصوصيه فى أحد الخمسه، بل كون ذكرها فى الروايه من أجل كونها من القوت الغالب و من باب المثال.

و الظاهر: أن الأمر الثانى هو الأقرب.

و هو المشهور و المنسوب إلى كثير من الأصحاب، و الوجه فيه أمور:

الأول: يعلم من ذكر اللين فى الطائفة الثانيه مع عدم وجوده فى الطائفة الاولى أن نصّ الطائفة الأولى على الخمسه من باب القوت الغالب لا الحصر، و إن ذكر الزبيب فيها من باب المثال «١».

الثانى: قد ذكر فى بعض معتبرات الطائفة الأولى: «الأقط» فقط، لأصحاب الإبل و الغنم و البقر «٢» أ فيحتمل وجوبه عليهم بخصوصه لخصوصهم؟

(١) و أشرنا إلى رواياتها فى ص ١٦١ إلى ص ١٦٣ و هامش الصفحه ١٥٧.

(٢) و هى صحيحه معاويه بن عمّار المتقدّمه فى ص ١٦٤.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٧٦

.....

---

- بل هو مقطوع العدم، و إن ذكر الأقط من باب القوت الغالب عندهم لكثرة وجوده عندهم و استعمالهم له، و إنما فلا وجه لتخصيصه بهم مع جواز باقى الخمسه لهم بلا إشكال.

الثالث:

عدم ذكر الخمسه «٣» كلها مجموعه في روايه واحده مستقله حتى الضعيفه بل وردت في روايات متعدده «٤» يدل على أنّ ذكرها من باب المثال للقوت الغالب لا لخصوصيه فيها و لذا اقتصر في كل روايه منها على بعض من الخمسه.

الرابع: و هو العمده أنّه قد تكزّر ذكر الصاع في جميع الروايات المعبره و لا نعرف وجهاً لهذا التكرار، إلّا بيان مقدار الفطره، خلافاً للعامه الذين قلّوا المقدار بالنسبه إلى بعض الأجناس و قد تقدّم بيانه «٥» فيظهر أنّها ليست في مقام بيان جنس الفطره، بل بصدد بيان مقدار الواجب إخراجّه و كمّيته، بلا فرق بين الأجناس الحنطه و غيرها.

إذاً يصبح ظهور الطائفه الثانيه في القوت الغالب بلا معارض، فيؤخذ به و تحمل الطائفه الأولى المصرّحه بالأجناس على المثال.

و الخامس: لو أغمضنا النظر عن جميع ذلك، نقول: إنّ ذكر الطائفه الأولى

---

(٣) و هي الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب والأقط.

(٤) تقدّمت رواياتها في هامش الصفحه ١٥٧.

(٥) في ص ١٦٠، و سيأتي في ص ٢٠٥.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٧٧

و هو الحنطه، و الشعير، و التمر، و الزبيب، و الأرز، والأقط، و اللبن، و الذره، و غيرها (١).

---

للأجناس المذكوره فيها، لم يعلم أنّه لخصوصيه في تلك الأجناس حتى لا يجوز غيرها، أم أنّ ذكرها على سبيل المثال بعد ثبوت أصل الجواز في القوت بدلاله الطائفه الثانيه.

و المرجع عند الشكّ أصاله البراءه عن الخصوصيه، على ما هو الصحيح من جواز الرجوع إلى البراءه عند الشكّ في الجزئيه أو الشرطيه.

و تقريها هنا: أنّ الواجب هو الفطره، و يشكّ في تقييدها بكونها من أحد الأجناس، فيتمسك بأصاله البراءه عن تقييدها بأحد الخمسه.

و الحاصل: على ضوء

ما ذكرناه من التحقيق أنّ الأظهر: جواز إخراج كلّ قوت غالب.

(١) من القوت الغالب سواء الأجناس المذكوره فى الروايات «١» و غيرها و ما ذكره الماتن المذكور فى المعترات عدا الذره و الأرز «٢» لكنهما من القوت الغالب، خصوصاً الأرز فإنه قوت لغالب البلاد.

---

(١) الروايات المعتره ذكرت الغلات الأربع والأقط و اللبن، راجع تحقيقها فى هامش الصفحه ١٥٧، و فى غير المعترات ورد ذكر العدس و السلت و الذره و الدقيق و السويق و الأرز و العلس، راجع تحقيقها فى ص ١٧٣ الهامش رقم ٢.

(٢) فإنّ الذره وردت فى روايه أبى عبد الرحمن التى عبر عنها الحدائق بالصحيحه، راجع تحقيقه فى ص ١٦٥.

و الأرز ورد فى ما رواه إبراهيم بن محمد الهمدانى تراها فى ص ١٨٣.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٧٨

و الأحوط: الاقتصار على الأربعة الأولى (١)،

---

و المناطق: كونه قوتاً و غذاءً غالباً، و هذا لا كلام فيه.

أمّا ما لا يكون غذاء كالرطب و العنب و السكر و الدبس و الملح و الخضروات و البقول و شبهها، فالظاهر: عدم الإجزاء.

و ذلك لأنّ الرطب و العنب لم يتعارف التعدّى بهما، و لذا ذكر التمر و الزبيب فى الروايات «٣» دون المراتب السابقه عليهما من الخلال و الرطب، و الحصرم و العنب مع كثره الرطب و العنب، و كثره استعمالهما، و ذلك من جهه عدم كونها غذاءً، و إن احتاج إليها الإنسان بخلاف التمر و الزبيب حيث إنّ كثيراً من أهل الباديه يكتفون بالتمر و لو لوجه واحده، و فى بعض البلاد يكتفون بالزبيب «٤».

و أولى بعدم الإجزاء: السكر و الدبس و الملح و إن كانت محل حاجه الإنسان.

بل لا تكفى الخضروات و البقول حتى

الخيار؛ لأنه ليس بغذاء حتى لقوم أو بلده.

و العبره فى جميع ذلك بما يكون غذاءً و قوتاً و لو لقوم أو بلد.

(١) للقول باختصاص جنس الفطره بها «١» لكن الاحتياط مشروط بكونها من القوت الغالب فإن كان القوت الغالب غيرها فالأحوط: الجمع بين الأمرين.

---

(٣) سردنا رواياتها فى هامش الصفحه ١٥٧.

(٤) فى روايه إبراهيم بن محمد الهمداني تعيين الزبيب فطره على أهل أوساط الشام راجعها فى ص ١٨٣.

(١) و هو قول الصدوقين و ابن أبى عقيل و غيرهم، و تقدّم الكلام فى ذلك ص ١٥٨، و ص ١٥٩.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٧٩

و إن كان الأقوى ما ذكرناه بل يكفى الدقيق (١) و الخبز (٢) و الماش و العدس.

---

(١) و لا يضرّ نقص الصاع من الدقيق عن الصاع من الشعير أو الحنطه وزناً، كما دلّت عليه صحيحه عمر بن يزيد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) تعطى الفطره دقيقاً مكان الحنطه؟ قال: لا بأس يكون أجر طحنه بقدر ما بين الحنطه و الدقيق. «١».

(٢) إن كانت حنطه الخبز صاعاً و يكون وزن الخبز حينئذٍ حدود الصاع و نصف الصاع لكون الماء ثلثه تقريباً فالظاهر: أنّه لا إشكال فى دفعه فطره؛ إذ لا يحتمل أن تكون لعنوان الحنطه بما هى حنطه خصوصيه، فإنّ الحنطه لا تستعمل عادة إلّا بالعمل من طحن و خبز و غير ذلك، و إذا كان الخبز نفسه صاعاً فطبعاً تنقص حنطته عن الصاع و إن كان مع المزيج و هو الماء صاعاً، و أجزاءه حينئذٍ يحتاج إلى دليل، و قد كان الدليل «٢» و اردأ فى الدقيق فإن أجرنا التعليل الوارد فى صحيحه عمر بن يزيد «٣» هنا، بأن يكون نقص الحنطه

اجره التخيز جاز صاع الخبز فطره، و إلا فإجزاء صاع الخبز مشكل و إن كان الخبز قوتاً إلا أن صاع الخبز ليس صاعاً من الحنطه و الشعير و غيرهما من المواد التي دلت الروايات على اعتبارها صاعاً، و ذلك لوجود الماء المزيج معه.

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤١، الحديث ٥، الباب ٩ من زكاه الفطره. و سيأتي تحقيق في دلاله هذه الصحيحه في ص ١٩١ يتعلّق بالمقام.

(٢) و هو صحيحه عمر بن يزيد المتقدمه في صدر هذه الصفحه.

(٣) و هو صحيحه عمر بن يزيد المتقدمه في صدر هذه الصفحه.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٨٠

و الأفضل إخراج التمر [١]

---

و ممّا يؤكّد أو يدلّ على عدم كفايه صاع من الخبز: عدم ذكره في الروايات أصلاً مع كثره وجوده في عهدهم (عليهم السلام)، فإنّ الخبز لو كان مجزياً لكان أولى بالذكر لكونه أسرع منفعه.

و هكذا الكلام لو طبخت الحنطه غير الخبز كالهريس.

فإنّ الظاهر: عدم الإجزاء؛ لأنّه مع الماء صاع، و سيأتي الكلام «٣» بعدم إجزاء صاع مركب من الحنطه و الشعير مثلاً مع أنّه غذاء و هما من جنس الفطره، و ذلك لكون العبره بالصاع من كل عنوان، و إذا كان الحال هذا في المركب من جنس الفطره فكيف الحال في المركب من جنس الفطره مع غيره كالماء في الخبز، أ فيحتمل كفايه ثلثي صاع من الدقيق مع ثلث صاع من الماء؟ و إذا لا يجزى ذلك قبل المزج فبعده كذلك.

(١) لدلاله الروايات المعبره عليه «١».

□  
(منها): صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث في صدقه الفطره قال: و قال: التمر أحبّ ذلك إليّ، يعني: الحنطه و الشعير و الزبيب «٢» تحقيق متن الصحيحه

إنَّ جملة «يعنى: الحنطة و الشعير و الزبيب» من كلام صاحب الوسائل

(٣) فى ص ١٨٦ و ١٩٦.

(١) و هى فى الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٣، الباب ١٠ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) المصدر الحديث ١.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٨١

.....

- و ليست جزءاً من الصحيحه، و الصحيحه موجوده فى التهذيب و الاستبصار بدون هذه الجملة «٣» و كان على صاحب الوسائل الإشارة إلى ذلك، بأن يقول: «أقول: يعنى: الحنطة و الشعير و الزبيب» حتى لا يتوهم أنه جزء الروايه.

و قوله: «يعنى: الحنطة و الشعير و الزبيب» إشاره إلى صدر الروايه الذى ذكره صاحب الوسائل قبل هذا الباب «٤» و هذا نصّها: «قال: صدقه الفطره على كل رأس من أهلك، الصغير و الكبير، و الحرّ و المملوك، و الغنى و الفقير عن كل إنسان نصف صاع من حنطه أو شعير أو صاع من تمر أو زبيب لفقراء المسلمين» و قال: التمر أحبّ ذلك إلى.

و (منها): صحيحه هشام بن الحكم التى رواها المشايخ الثلاثة عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: التمر فى الفطره أفضل من غيره لأنه أسرع منفعه، و ذلك

(٣) التهذيب: ج ٤، ص ٧٥، الحديث تسلسل ٢١٠. الاستبصار: ج ٢، ص ٤٢، الحديث تسلسل ١٣٤.

(٤) أوردها الوسائل فى ثلاث قطع من أبواب زكاه الفطره، و هى:

الجملة الاولى فى الباب ٣، الحديث ١، ص ٢٢٥: «صدقه الفطره على كل رأس من أهلك الصغير و الكبير، و الحرّ و المملوك، و الغنى و الفقير».

الجملة الثانيه فى الباب ٦، الحديث ١١، ص ٢٣٣.

«عن كل إنسان نصف صاع من حنطه أو شعير أو صاع من تمر أو زبيب لفقراء المسلمين».



الجملة الثالثة في الباب ١٠، الحديث ١،

«و قال: التمر أحبّ ذلك إلّى».

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٨٢

ثم الزبيب (١) ثم القوت الغالب (٢) هذا إذا لم يكن هناك مرجح من كون غيرها أصلح بحال الفقير و أنفع له.

أنّه إذا وقع فى يد صاحبه أكل منه، قال: و نزلت الزكاه و ليس للناس أموال و إنّما كانت الفطره «١».

و (منها): موثقه إسحاق بن عمّار قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن صدقه الفطره؟ قال: التمر أفضل «٢».

(١) استدل عليه بعين ما ذكر فى التمر و إن لم يكن فيه نصّ خاصّ من كونه أسرع منفعه كالتمر حيث لا حاجه فى الاستفاده منه إلى عمل كالطحن و الطبخ.

و قد يستشكل: بأنّ لازم ذلك كون الزبيب عدلاً للتمر و فى عرضه.

و بناءً عليه كيف يلتزم بأفضليه التمر ثمّ الزبيب؟

لكنّنا نقول: إنّ التمر و الزبيب و إن كانا مشتركين فى هذه الجهه إلّما أنّ للتمر جهات اخرى للأفضليه، منها: ما استفاد من قوله (عليه السلام): التمر أحبّ ذلك إلّى «١»

(٢) و هذا فى المرتبه الثالثه، و الظاهر: أنّ مراده من الغالب: الغالب النوعى بقريته ما ذكره فى صدر المسأله و هو قوله: و الضابط فى الجنس: القوت الغالب

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٤، الحديث ٨، الباب ١٠ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٣، الحديث ٤، الباب ١٠ من أبواب زكاه الفطره.

(١) و هى فى صحيحه الحلبي تراها فى الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٣، الحديث ١، الباب ١٠ من زكاه الفطره، و هذا النصّ موجود فى المصدر الحديث رقم ٣، ٥، ٧ من الباب المذكور باختلاف بسيط.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٨٣

---

لغالب الناس «٢».

و يحتمل كون المراد:

الغالب الشخصى و عليه صاحب الشرائع حيث قال: ان يخرج كل إنسان ما يغلب على قوته «٣» و غيره أيضاً، و على هذا فالأولى و الأفضل بعد التمر و الزبيب إخراج الفطره من قوته الشخصى، أى: إذا كان قوت البلد شعيراً و قوته الشخصى الحنطه يخرج الحنطه، و الوجه فى ذلك روايتان:

□  
الأولى: روايه يونس عمّن ذكره عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت له: جعلت فداك هل على أهل البوادي الفطره؟ قال: فقال: الفطره على كل من اقتات قوتاً فعليه أن يؤدّى من ذلك القوت «١».

و الثانيه: روايه إبراهيم بن محمّد الهمداني، قال: اختلفت الروايات فى الفطره، فكتبت إلى أبى الحسن صاحب العسكر (عليه السلام) أسأله عن ذلك، فكتب: أنّ الفطره صاع من قوت بلدك، على أهل مكّه و اليمن و الطائف و أطراف الشام و اليمامه و البحرين و العراقين و فارس و الأهواز و كرمان: تمر، و على أهل أوساط الشام: زبيب، و على أهل الجزيره و الموصل و الجبال كلّها: بر أو شعير، و على أهل طبرستان: الأرز، و على أهل خراسان: البر، إلّا

---

(٢) راجع فى ص ١٥٧.

(٣) الجواهر: ج ١٥، ص ٥٢١، و فيه بيان بعض الأقوال الوارده فى القوت النوعى و الشخصى.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٩، الحديث ٤، الباب ٨ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٨٤

لكن الأولى و الأحوط حينئذٍ دفعها بعنوان القيمه [١]

---

أهل مرو و الرى فعليهم: الزبيب، و على أهل مصر: البر، و من سوى ذلك فعليهم ما غلب قوتهم، و من سكن البوادي من الأعراب فعليهم الأقط، و الفطره عليك و على الناس كلّهم الحديث «٢».

و هاتان الروايتان ظاهرهما

الوجوب إلّا أنّهما ضعيفتان سنداً، ولا بأس بالعمل بهما بعنوان الاستحباب و لو بالتسامح في أدلّه السنن بناءً على جريانه و إلّا فلم تدل عليه روايه معتبره.

(١) لم يتّضح المراد من هذا الاحتياط، سواء كان المراد من القوت الغالب: الغالب الشخصى أو الغالب النوعى.

لأنّه إن أراد (قدّس سرّه) بالغالب: الغالب الشخصى، و قد أخرج المكلف فطرته من الغالب النوعى لمرجح كاحتياج الفقير فالمخرج مصداق للفطره من دون حاجه إلى الاحتياط بدفعه بعنوان قيمه على ما ذكره (قدّس سرّه).

مثال ذلك: لو كان قوته الشخصى: الأرز، و كان القوت الغالب النوعى: الحنطه و كانت أنفع للفقير و أراد دفعها فالاحتياط بدفعها بعنوان قيمه لا نعرف له وجهاً؛ لأنّه أى: المخرج من الغالب النوعى مصداق للفطره لنفسه.

و مورد الاحتياط احتمال الوجوب، و لا مجال لاحتمال وجوب احتساب القوت الغالب الشخصى فطره حتى يحتاج إلى احتساب الغالب النوعى قيمه عنه.

---

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٨، الحديث ٢، الباب ٨ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٨٥

**[ (مسألة ١): يشترط فى الجنس المخرج كونه صحيحاً فلا يجزى المعيب ]**

(مسألة ١): يشترط فى الجنس المخرج كونه صحيحاً فلا يجزى المعيب [١]

---

و الحاصل: إن كان مراده (قدّس سرّه) من القوت الغالب: الغالب الشخصى، لا بأس بأن يقال: إنّه أفضل بعد التمر و الزبيب، إلّا أنّ الاحتياط بقصدّه بعنوان قيمه لو أعطى غيره أى: لو أعطى الغالب النوعى لا نعرف له وجهاً.

و إن أراد بالقوت الغالب: الغالب النوعى أى: الذى يستعمله غالب الناس فى بلده و هو الظاهر من عبارته على ما تقدّم «١» بمعنى: أنّ الأفضل أوّلماً: التمر، ثمّ الزبيب، ثمّ القوت الغالب من بقيه الأجناس الفطريه، فإذا كان الفقير بحاجه إلى غير القوت الغالب كاللباس و الفراش

و نحوهما فالأحوط عنده دفعه بعنوان قيمه.

فلا- نعرف وجهاً لهذا الاحتياط، أمّا على ما ذهبنا إليه «١» من عدم جواز غير النقود قيمه عن القوت الغالب فالأمر واضح، و أمّا بناءً على جواز دفع كلّ ما هو غير القوت الغالب قيمه و هو اختياره (قدّس سرّه) فالمتعيّن دفعه بعنوان قيمه، و لا معنى للاحتياط بدفعه بعنوان قيمه.

و على كلّ لم يظهر المراد من الاحتياط باحتساب غير القوت الغالب قيمه، سواء القوت الغالب الشخصى أو الغالب النوعى.

(١) استدللّ عليه صاحب الجواهر بالانصراف عن المعيب، و أيّد ذلك بما ورد

---

(١) فى الصفحه ١٨٢.

(١) سيأتى فى الصفحه ١٨٨.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٨٦

و يعتبر خلوصه فلا يكفى الممتزج بغيره من جنس آخر أو تراب أو نحوه [١]

---

فى زكاه الحيوان من عدم أجزاء المعيب من الحيوان زكاه عن ما كان فى النصاب صحيحاً «٢».

أقول: لا- بأس بذلك بعنوان الاحتياط، و أمّا بعنوان الفتوى ففيه كلام و هو: أنّ العيب إن كان بحدّ يسقطه عن شموله عنوان القوت كما إذا صارت الحنطه بالعيب لا فائده فيها سوى علف الدواب مثلاً فعدم الأجزاء واضح، لأنّ المجزى ما كان قوتاً و هذا ليس بقوت له.

و أمّا إذا لم يكن كذلك فلا دليل على عدم الأجزاء فى حقّه بعد صدق الطعام عليه خصوصاً إذا كان قوتاً للمعطى و عائلته، و لا سيّما إذا كان قوتاً لغالب الناس كما إذا أُصيّبت حنطه البلد بعيب، و كان ما فى أيدي الناس من المعيب، و إن كان هناك من النوع الصحيح، فدعوى عدم أجزاء المعيب حينئذٍ مطلقاً، مشكلاً جداً و إن كان أحوط.

(١) لدلاله الروايات على صاع من الحنطه أو الشعير أو. «١»

فالمَلْفَق من نصف صاع من الحنطه و نصف صاع من الشعير لا يكون مجزياً، خصوصاً إذا كان المزيج تراباً و شبهه ممّا ليس بقابل للأكل، فإنّ الأصل يقلّ عن الصاع

(٢) الجواهر: ج ١٥، ص ٥١٨، و إليك نصّ كلامه: «. بل الظاهر انسياق الصحيح منها. لفقد الاسم المتوقّف عليه الامتثال أو المنساق منه عند الإطلاق خصوصاً مع ملاحظه عدم إجزاء ذات العوار و المريضه في الزكاه الماليه، و إن كان هو من القوت الغالب.».

(١) تقدّمت الروايات في هامش الصفحه ١٥٧.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٨٧

إلّا إذا كان الخالص منه بمقدار الصاع (١) أو كان قليلاً يتسامح به (٢).

### [ (مسأله ٢): الأقوى: الاجتزاء بقيمه أحد المذكورات ]

(مسأله ٢): الأقوى: الاجتزاء بقيمه أحد المذكورات من الدراهم و الدنانير [٣]

المطلوب، و قد كانت الروايات ظاهره في كون الصاع من الحنطه أو الشعير أو. فضلاً عمّا إذا كان المزيج تراباً و شبهه، و لا يجزى الملقق إلّا في صورتين أشار إليهما الماتن (قدّس سرّه) بقوله التالي

(١) أى: كون الأصل بمقدار الصاع، و كون الخليط زائداً على صاع الأصل.

(٢) أى: كون الخليط مقداراً مستهلكاً في الأصل عرفاً، كمتقال تراب في صاع من الحنطه أو شىء قليل من الماش و شبهه، و هذا كما لو باع صاعاً من الحنطه و فيها شىء من التراب بمقدار متعارف فإنّه لا يضرّ بصحّه البيع و فراغ الذمّه من تسليم المبيع و غير ذلك من أحكام البيع، بل وجود المزيج القليل جداً متعارف.

(٣) من دون إشكال في ذلك لدلاله عدّه من الروايات على إجزاء الدرهم «١» بل في بعضها نصّ على أنّه أى: الدرهم أنفع للفقير «٢» و وجهه واضح، لإمكان صرف النقد في كل ما يحتاجه حتى

و هذه المسأله لا إشكال فيها و الروايات بها مستفيضه.

---

(١) راجع الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٩، الباب ٩ من أبواب زكاه الفطره، الحديث ١، ٣، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٤.

و فى بعضها: التعبير ب «الورق» و هو الحديث رقم ٢، ٤.

(٢) المصدر، الحديث ٥، و بمعناه الحديث ٦.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٨٨

أو غيرهما من الأجناس الأخر [١]

---

و لا إشكال فى الاجتزاء بالنقود غير الدرهم أيضاً كالدينار و الفلوس و شبههما من النقود، و إن ورد ذكر خصوص الدرهم فى الروايات، و ذلك للتعليل الوارد فى موثقه إسحاق بن عمّار قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك ما تقول فى الفطره، يجوز أن أُؤدّيها فضّه بقيمه هذه الأشياء التى سمّيتها؟ قال: نعم إن ذلك أنفع له؛ يشتري ما يريد «٣».

و هذا التعليل جار فى جميع العملات النقديه.

و لعلّ وجه ذكر الدرهم دون الدينار كون الصاع من الطعام لا يساوى الدينار و لا يقرب منه، بل الدرهم مقياس قيمه الصاع لتقاربهما دون الدينار إلّا لكثير العائله الذى يساوى مجموع ما عليه من الصيعان حدود الدينار.

و تدلّ على ذلك الموثقه المذكوره حيث يعلم أنّ لا خصوصيه للدرهم، بل العبره بانتفاع الفقير لأجل تمكّنه من أن يشتري به ما يريد.

و الحاصل: أنّ الحكم بالجواز لا يختصّ بالدرهم جزماً بل يعمّ جميع الأثمان.

(١) كاللباس و الفراش و أدوات البيت و غير ذلك ممّا سوى القوت الغالب و النقود.

و هذا محلّ كلام بينهم.

---



(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤١، الحديث ٦، الباب ٩ من أبواب زكاة الفطره.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ١٨٩

.....

---

- ذهب جماعه إلى الجواز مستدلّين عليه بإطلاق بعض الروايات

«١» حيث عبّرت بالقيمه بدل الصاع من الطعام، و إن نصّ بعضها بالدرهم «٢».

و روايات القيمه أكثرها من إسحاق بن عمّار، و عمدتها ما رواه الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ثعلبه بن ميمون، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: لا بأس بالقيمه في الفطره «١».

و قد استدلّ بها على إجزاء القيمه مطلقاً، نقداً أو غير نقد.

و يقع الكلام فيها سنداً و دلالة.

ناقش السيّد في المدارك و هو يذهب إلى عدم جواز غير النقود قيمه في السند بأنّ فيه الحسن بن علي بن فضال، و هو فطحي إذاً ليست الروايه صحيحه.

و أجاب صاحب الجواهر عنه بأنّه «تبيّن في الأصول من حجّيه الموثق» «٢» أي: أنّها و إن لم تكن صحيحه إلّا أنّها موثقه فهي حجّيه.

و ما أجاب به صاحب الجواهر صحيح فلا إشكال في السند.

و أمّا الدلاله: ففيها أنّ القيمه ظاهره في النقود دون كلّ متاع و بضاعه و ذلك

---

(١) تراها في الوسائل: ج ٦، الباب ٩ من أبواب زكاه الفطره، الحديث ٩، ١٣.

(٢) المصدر، الحديث ١، ٣، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٤.

(١) المصدر، الحديث ٩.

(٢) الجواهر: ج ١٥، ص ٥١٩.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٩٠

.....

---

- لتقويم الأشياء بالنقود، مثلاً: إذا قيل ما قيمه هذه الدار، يقال: كذا ديناراً أو كذا درهماً و لا يقال: كذا حيواناً أو كذا كتاباً، أو غير ذلك ممّا سوى النقود، و الأموال إنّما تلاحظ بأوصافها و أشخاصها و خصوصياتها التي هي مورد رغبه الناس، مثلاً: الفرش مرغوب و مطلوب للناس بما هو فرش، و الدار مرغوبه بما هي دار أي: مع خصوصيه

خاصّه بذلك الشىء، بخلاف الأثمان فإنّها مرغوبه بما هي مال من دون خصوصيه لها، بمعنى: أنّها متمحصه في الماليه.

و من هنا يفرق بين البائع و المشتري، فإنّ البائع يريد مقابل متاعه النقود و المشتري يريد ما يحتاج إليه بشخصه كتاباً أو داراً أو غيرهما، و يلاحظ الخصوصيه في المال، لا- كل شىء يسوى بدينار مثلاً، بل شىء خاصّ يسوى بدينار، و على كل فتعبير «القيمه» غير ظاهر في الإطلاق، بل هي ظاهره في المتمحص في القيميّه و هي: النقود و العملات.

و مما يدل على اعتبار القيمه نقداً عدّه روايات:

(منها): موثقه إسحاق بن عمّار قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الفطره فقال: الجيران أحقّ بها، و لا بأس أن يعطى قيمه ذلك فضّه «١».

و (منها): موثقه الأخرى عن أبي عبد الله (عليه السلام) مثلها و قال: لا بأس أن يعطيه قيمتها درهماً «٢»

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤١، الحديث ١٠، الباب ٩ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٢، الحديث ١١، الباب ٩، من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٩١

.....

---

- و (منها) موثقه الأخرى المتقدّمه قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

جعلت فداك ما تقول في الفطره يجوز أن أؤدّيها فضّه بقيمه هذه الأشياء التي سمّيتها؟ قال: نعم، إنّ ذلك أنفع له يشتري ما يريد «٣».

و غيرها من الروايات «٤».

و هذه الروايات تدلّ على كفايه النقود عن الفطره، و قد قلنا «١» إنّ نصّها ب «الدرهم» لا لخصوصيه في الدرهم، بل لكونه من النقود و على هذا فلا إطلاق في الروايات على أجزاء كل قيمه و لو من غير النقود.

و على فرض الإطلاق «٢» لا يبعد تقييده بالطائفه الناصّه

على الدرهم و الورق «٣» المستفاد منها العمله النقديه.

بما ذكره صاحب المدارك من جواز إعطاء النقود قيمه دون غيرها من البضائع هو الصحيح.

و لا بدّ من التحقيق حول روايتين.

الأولى: صحيحه عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) تعطى □

---

(٣) المصدر، الحديث ٦.

(٤) كصحيحه عمر بن يزيد الوارده فى آخر الصفحه.

(١) فى الصفحه ١٨٨.

(٢) المدعى استفادته من بعض روايات الباب و هو الحديث رقم ٩ و ١٣ من الباب ٩ من أبواب زكاه الفطره.

(٣) و هى التى أشرنا إليها فى ص ١٨٧ الهامش رقم ١.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٩٢

.....

---

- الفطره دقيقاً مكان الحنطه؟ قال: لا- بأس يكون أجر طحنه بقدر ما بين الحنطه و الدقيق، قال: و سألته يعطى الرجل الفطره دراهم ثمن التمر و الحنطه يكون أنفع لأهل بيت المؤمن، قال: لا بأس «٤».

و قد يستدلّ بها على أجزاء مطلق القيمه حتى من غير النقود.

بتقريب: أنّ أجزاء الدقيق لأجل القيمه، و ذلك لكون الدقيق يساوى قيمه مع صاع من الحنطه.

و الجواب: أنّه تقدّم الكلام فى هذه الصحيحه «١».

و قلنا: إنّ الظاهر منها إعطاء الدقيق نفسه فطره لا بعنوان القيمه، و ليس سؤاله عن أجزاء قيمه و عدم إجزائه، بل سؤاله من ناحيه نقص صاع من الدقيق عن صاع من الحنطه وزناً، و أنّه هل يجوز دفعه حينئذٍ؟ فأجاب الإمام (عليه السلام) بقوله: «لا بأس» و جعل نقص الدقيق بدلاً عن اجره الطحن، فالصحيحه أجنيه عن القيمه، نعم ذيلها ناظره إلى القيمه بل هو من روايات النصّ على النقود

لا مطلق القيمه.

الثانيه: من روايات الباب الداله على العمله ما رواه الشيخ ياسناده عن محمّد ابن الحسن الصفّار بطريقين.

---

(٤) الوسائل: ج

٦، ص ٢٤١، الحديث ٥، الباب ٩ من أبواب زكاه الفطره.

(١) فى الصفحه ١٧٩ و كان هناك تحقيق مفضل لكن سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) قد حذفه فى المراجعة و هذا موجز لذلك التحقيق.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٩٣

.....

١ - فى الاستبصار كما فى الوسائل «٢» عن محمد بن عيسى، عن سليمان بن جعفر المروزي، قال: سمعته يقول. «٣».

٢ فى التهذيب عن محمد بن مسلم، عن سليمان بن حفص المروزي قال: سمعته يقول. «١».

و كلتا النسختين غير صحيحه، بل فيهما سهو إماما من الشيخ (قدس سرّه) أو من النساخ فإنه:

١ فى نسخه الإستبصار التى فيها سليمان بن جعفر المروزي غلط، و الصحيح: سليمان بن حفص كما فى التهذيب لعدم وجود سليمان بن جعفر فى كتب الرجال.

٢ فى نسخه التهذيب التى فيها محمد بن مسلم غلط، و الصحيح: محمد بن عيسى كما فى الاستبصار.

فتبين أنّ هناك غلطه فى الاستبصار، و غلطه فى التهذيب و ذلك بقريته سائر الروايات، فإنّ محمد بن عيسى يروى عن سليمان بن حفص المروزي لا عن سليمان بن جعفر المروزي «٢».

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤١، الحديث ٧، الباب ٩ من أبواب زكاه الفطره.

(٣) الاستبصار: ج ٢، ص ٥٠، الحديث تسلسل ١٦٩.

(١) التهذيب: ج ٤، ص ٨٧، الحديث تسلسل ٢٥٦.

(٢) راجع ترجمته فى معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٤٥.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٩٤

و على هذا فيجزى المعيب و الممزوج و نحوهما بعنوان القيمه و كذا كلّ جنس شكّ فى كفايته، فإنه يجرى بعنوان القيمه [١]

---

و على كل فالروايه معتبره لورود سليمان بن حفص فى إسناد كامل الزيارات و إن لم يوثق فى كتب الرجال و إليك نصّ

الروايه: قال: سمعته يقول: إن لم تجد من تضع الفطره فيه فاعزلها تلك الساعه قبل الصلاه، و الصدقه بصاع من تمر أو قيمته في تلك البلاد دراهم «١».

الدلاله: نصّت الروايه على الدراهم كسائر الروايات المتقدّمه الناصّه على الدرهم «٢» و قد عرفت أنّه لا خصوصيه للدرهم بما هو درهم، بل المراد: العمله النقديه بقرينه بعض الروايات «٣».

فلا إطلاق في الروايات على أجزاء مطلق القيمه، و على فرض الإطلاق لا بدّ من تقييده بهذه الروايات «٤».

فالصحيح: الاكتفاء في القيمه بخصوص العمله النقديه.

(١) تقدّم الإشكال في غير النقود بعنوان القيمه «٥».

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤١، الحديث ٧، الباب ٩ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) و هي الروايات رقم ١، ٣، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٤، الباب ٩ من زكاه الفطره في الوسائل ج ٦، ص ٢٣٩.

(٣) مراده (دام ظلّه) ما في صحيحه عمر بن يزيد: «. دراهم ثمن التمر و الحنطه يكون أنفع.»، و ما في موثقه إسحاق: «. إنّ ذلك أنفع له يشتري ما يريد» و تقدّمنا في ص ١٩١.

(٤) المذكوره في الصفحه ١٩٠ و الصفحه ١٩١.

(٥) في الصفحه ١٨٨.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٩٥

**[ (مسأله ٣): لا يجزى نصف الصاع مثلاً من الحنطه الأعلى ]**

(مسأله ٣): لا يجزى نصف الصاع مثلاً من الحنطه الأعلى و إن كان يسوى صاعاً من الأدون أو الشعير مثلاً (١) إلّا إذا كان بعنوان القيمه [٢]

---

(١) و ذلك لاعتبار الصاع.

(٢) استشكل صاحب الجواهر و غيره في ذلك بدعوى أنّه ليس في الروايات ما يدلّ على أجزاء قيمه الفطره من الأجناس الزكويه، بل الظاهر مقدار صاع من تلك الأجناس مطلقاً، ساوت قيمه المدفوع للصاع المتعارف من جنسه أو زادت، و ما دلّ





القيمه من غير أجناس الفطره «٢».

و بناءً على ما ذكرناه من انحصار القيمه بالنقود، فعدم الصحه واضح، و أمّا بناءً على كفايه مطلق القيمه فلا يصحّ أيضاً لأنّ عمدته أدلّه الجواز موثقه إسحاق ابن عمّار «٣» حيث عبّر فيها بالقيمه، و الظاهر من القيمه كونها من غير تلك الأجناس، و ليس فيها إطلاق يشمل حتى قيمه تلك الأجناس الزكويه و كأنّه في كلام متّصل بذكر الأجناس في الموثقه، قال (عليه السلام): لا بأس أن يعطيه قيمتها درهماً «٤».

فلا بدّ أن يكون المراد من القيمه غير هذه الأجناس ممّا تساوى ماليتها لماليه

---

(١) تقدّمت الإشارة إلى تلك الروايات في ص ١٨٧ الهامش رقم ١.

(٢) و إليك نصّ الجواهر: «. لو أخرج نصف صاع أعلى قيمه يساوى صاعاً أدون قيمه منها أو من غيرها، فالأصح: عدم الإجزاء، وفاقاً للبيان و المدارك؛ لظهور كون قيمه الأصول من غيرها.» ج ١٥، ص ٥٢٠.

(٣) يأتي تصحيح سندها في الصفحه ١٩٩.

(٤) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٢، الحديث ١١، باب ٩ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ١٩٦

**[ مسأله (٤): لا يجزى الصاع الملق من جنسين ]**

(مسأله ٤): لا يجزى الصاع الملق من جنسين (١) بأن يخرج نصف صاع من الحنطه و نصفاً من الشعير مثلاً إلّا بعنوان القيمه (٢).

**[ مسأله (٥): المدار قيمه وقت ]**

(مسأله ٥): المدار قيمه [٣] وقت

---

هذه الأجناس، فمناقشه صاحب الجواهر في محلّها.

و أمّا صحيحه عمر بن يزيد الوارده في إعطاء الدقيق الناقص وزناً عن الصاع بدل صاع من الحنطه فقد عرفت أنّها أجنبيه عن محلّ الكلام «١».

و الحاصل: أنّه بناءً على كفايه مطلق القيمه و لو من غير النقود لا يصحّ جعل الجنس الأعلى قيمه الأقل وزناً عن الصاع قيمه عن

الصاع الأدنى على ما ذكره صاحب الجواهر من كون ظاهر روايات القيمة غير تلك الأجناس «٢».

(١) وذلك لعدم صدق صاع من الحنطه على الملقق منها و غيرها، و هكذا غير الحنطه، و قد دلت الروايات على صاع من الحنطه أو صاع من الشعير و هكذا غيرهما «٣» و الملقق من جنسين ليس بأحدهما.

(٢) هذا بناءً على كفايه مطلق القيمة و لو من غير العمله، فإنّ المركب من الحنطه و الشعير مثلاً ليس بأحدهما فيمكن أن يجعل قيمه لأحدهما.

و أمّا بناءً على ما ذهبنا إليه من لزوم كون القيمة من النقود، فالمنع عن ذلك ظاهر.

(٣) المشهور عدم تقدير للقيمة، بل يرجع إلى بلد الإخراج و وقته، و لكن نقل مقابل المشهور قولان آخران:

---

(١) تقدّم نصّها و البحث حولها في ص ١٩١.

(٢) ترى نصّ الجواهر في ص ١٩٥ الهامش رقم ٢.

(٣) نذكر روايات الصاع في ص ٢٠٣ الهامش رقم ٢.

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ١٩٧

.....

---

- القول الأوّل: التقدير بثلاثي درهم، و لا يعرف قائله و لا مستنده و لعلّ مدركه مرسله المفيد في المقنعه قال: و سئل عن مقدار

القيمة فقال درهم في الغلاء و الرخص، قال و روى: أن أقل القيمة في الرخص ثلثا درهم «١».

و الجواب: أن الرواية ضعيفة سنداً بالإرسال، و عدم دليل غيرها في البين.

القول الثاني: التقدير بدرهم، سواء زاد عن قيمه صاع من الطعام، أم لا.

و إليه ذهب جماعه.

و قد يستدل عليه بمعتبره أيوب بن نوح قال: كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) أن قوماً سألوني. و قد بعثت إليك العام عن كل رأس من عياله (لى) بدرهم على قيمه تسعة أرطال بدرهم. «٢».

و الجواب: أنه لم يعلم بما حسب الدرهم، هل قيمه للحنطة أو الشعير أو التمر أو غير ذلك، فإن لكل جنس قيمه خاصه، و لم يعلم أنه قصد القيمة المطلقة، فقد يكون قد قوم جنساً من الأجناس بدرهم حسب سعر ذلك الوقت.

و استدلل له أيضاً بموثقه إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام). لا بأس أن يعطيه قيمتها درهماً «٣».

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٢، الحديث ١٤، الباب ٩ من أبواب زكاة الفطره، عن المقنعه.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٠، الحديث ٣، الباب ٩ من أبواب زكاة الفطره.

(٣) المصدر، ص ٢٤٢، الحديث ١١.

فقه العتره في زكاة الفطره، ص: ١٩٨

.....

---

- بتقريب: أنها صريحة في تحديد القيمة بدرهم من جهة كون تنوين (درهماً) للتنكير أى: درهم واحد.

و الجواب: أن النصب للتمييز، بمعنى: جواز إعطاء القيمة من الدراهم، و ليس للتنكير و شأن تنوين (درهم) هنا، كشأن تنوين (فضه) في موثقه الأخرى قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الفطره فقال؟ الجيران أحقّ بها و لا بأس أن يعطى قيمه ذلك

فضه «١» و غيرها من الروايات و هل يحتمل كون المراد فضه واحده؟

و المراد: كون

القيمه من حيث الدرهم فى مقابل البضائع و الأشياء الأخر كاللباس و الفراش.

و فى بعض الروايات «دراهم» «٢» كموثقه إسحاق بن عمّار (الأخرى).

و حملها صاحب الوسائل على كون القيمه فى ذلك الوقت كانت تساوى درهماً أو أقلّ من درهم «٣» و فيه: أنّه بعيد؛ لاختلاف قيمه أجناس الفطره حتى فى ذلك الزمان و عليه فكيف تحدّد القيمه بالدرهم.

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤١، الحديث ١٠، الباب ٩ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) و ذلك فى الحديث رقم ١ و ٧، الباب ٩ من أبواب زكاه الفطره من كتاب الوسائل: ج ٦.

(٣) المصدر، ص ٢٤٢، الحديث ١١.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ١٩٩

.....

---

- و قد يناقش فى سند موثقه إسحاق بن عمّار «١» بأنّ فيه «أحمد بن هلال» «٢» و هو فاسد العقيدته، حيث كان يظهر الغلو تاره و النصب اخرى «٣».

و لكن: الذى ظهر لنا من مجموع ما عرفنا عنه أنّه كان يحب الرئاسة و كان يرى رجوع الوكاله إليه، و لئما يأس من ذلك صار متقلّب الأحوال، فهو فاسد العقيدته بلا كلام، إلّا أنّ الكلام فى ضعفه.

فقد فرّق الشيخ فى العده بين ما يرويه حال استقامته و ما يرويه حال انحرافه «٤».

و ذكر ابن الغضائرى على ما ذكره العلّامه:- الفرق بين ما يرويه عن الحسن ابن محبوب من كتاب المشيخه و محمّد بن أبى عمير من نوادره و بين ما يرويه عن غيرهما «٥».

و قال النجاشى: صالح الروايه يعرف منها و ينكر «٦».

---

(١) المصدر، ص ٢٤٢، الحديث ١١.

(٢) و هو أحمد بن هلال أبو جعفر العبرتائي، و عبرتا قريه بنواحي بلد إسكاف و هو من بني جنيد، ولد سنه ١٨٠ و مات سنه

كما في معجم رجال الحديث ج ٢، ص ٣٦٧ عن الشيخ الطوسي.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ٢، ص ٣٧٠.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ٢، ص ٣٦٩.

(٥) المصدر المتقدم.

(٦) المصدر الصفحة ٣٦٧.

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ٢٠٠

الإخراج (١) لا وقت الوجوب، و المعتبر قيمه بلد الإخراج (٢) لا وطنه

---

و يظهر من مجموع ما ذكرناه: أنه ثقة لكن مروياته مختلفه من حيث العرفان و النكران، لا- نفسه فإنّه صالح الروايه مع فساد عقيدته، أو إظهاره فساد العقيدة عناداً.

و أمّا تضعيف الشيخ له في الاستبصار فوجهه فساد العقيدة لا- عدم كونه ثقة، و ذلك لتصريحه بقوله: و هو ضعيف فاسد المذهب لا يلتفت إلى حديثه فيما يختص بنقله «١».

و على كل فروايته لا بأس بها، و الموثقه تامه السند إلّا أنّها لا تدلّ على مدّعاهم على ما سبق.

و الحاصل: أنّ ما ذهب إليه المشهور من القيمه المتعارفه من دون تحديدها بدرهم أو ثلثيه هو الصحيح.

(١) لانصراف إطلاق القيمه إلى وقت الإخراج، كما إذا قيل: أعط للفقراء الرغيف أو قيمته، يراد: قيمه زمان و مكان الإعطاء، و هو منصرف النصوص الحاويه للتعبير بالقيمه، و إرادته غيره تحتاج إلى قرينه.

(٢) لانصراف إطلاق القيمه إلى بلد الإخراج، و هو منصرف النصوص التي فيها ذكر القيمه، و إرادته غيره تحتاج إلى قرينه و قد صرح بذلك في روايه

---

(١) الاستبصار: ج ٣، ص ٢٨ في باب ما يجوز شهاده للنساء فيه و ما لا يجوز، ذيل الحديث ٩٠.

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ٢٠١

و لا بلد آخر، فلو كان له مال فى بلد آخر غير بلده و أراد الإخراج منه كان المناطق قيمه ذلك البلد لا قيمه بلده الذى



[ مسأله ٦: لا يشترط اتحاد الجنس الذي يخرج عن نفسه ]

(مسأله ٦): لا يشترط اتحاد الجنس الذي يخرج عن نفسه مع الذي يخرج عن عياله و لا اتحاد المخرج عنهم بعضهم مع بعض (١) فيجوز أن يخرج عن نفسه الحنطه و عن عياله الشعير أو بالاختلاف بينهم أو يدفع عن نفسه أو عن بعضهم من أحد الأجناس و عن آخر منهم القيمه (٢) أو العكس.

[ مسأله ٧: الواجب في القدر: الصاع عن كل رأس ]

(مسأله ٧): الواجب في القدر: الصاع عن كل رأس، من جميع الأجناس [٣]

---

المروزي بقوله: أو قيمته في تلك البلاد. «١».

(١) لإطلاق الروايات الوارده في نوع زكاه الفطره «٢» و نصّ عليه غير واحد من الأصحاب «٣» و لا دليل على لزوم اتحاد ما يخرج عن نفسه و عن عائلته، أو ما يخرج عن عائلته بعضهم مع بعض نوعاً.

(٢) إذا كانت من العمله كما سبق تحقيقه «٤».

(٣) ففي الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه بل الإجماع بقسميه عليه،

---

(١) تقدّمت في الصفحه ١٩٤.

(٢) راجع هامش الصفحه ١٥٧.

(٣) و يظهر من محكى عباره المختلف: أنّه من المسلّمات المستمسك: ج ٩، ص ٤٢٢.

(٤) في الصفحه ١٨٧ و الصفحه ١٨٨.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٠٢

.....

---

- و النصوص يمكن دعوى تواترها فيه « ١ ».

و ما ذكره صحيح إلا أنّ التواتر لا أساس له لمحدوديه الروايات مع ضعف سند أكثرها.

و لا خلاف في التحديد بالصاع، و لا ينبغي الإشكال فيه، و ينبغي ملاحظه الروايات.

و الروايات الواردة في الباب على ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: ما نصّت على الصاع، و هي عدّه روايات:

(منها): صحيحه سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) قال: سألته عن الفطره كم يدفع عن كل رأس من الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب؟ قال: صاع بصاع النبي (صلى الله عليه و آله

و سلم) «٢».

و (منها): صحيحه محمّد بن عيسى قال: كتب إليه إبراهيم بن عقبه يسأله عن الفطره كم هي برطل بغداد عن كل رأس، و هل يجوز إعطاؤها غير مؤمن؟ فكتب إليه: عليك أن تخرج عن نفسك صاعاً بصاع النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) و عن عيالك أيضاً، و لا ينبغي أن تعطى زكاتك إلّا مؤمناً «٣».

□  
و (منها): صحيحه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

---

(١) الجواهر: ج ١٥، ص ٥٢٢.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣١، الحديث ١، الباب ٦ من أبواب زكاة الفطره.

(٣) المصدر، ص ٢٣٢، الحديث ٦.

فقه العتره في زكاة الفطره، ص: ٢٠٣

.....

---

يعطى أصحاب الإبل و الغنم و البقر في الفطره من الأقط صاعاً «١».

و غيرها من الروايات «٢».

و بإزاء هذه الطائفة طائفتان من الروايات تدلّان على الاكتفاء بنصف الصاع في خصوص الحنطه، أو نصف الصاع مطلقاً.

الطائفة الثانيه: الدالّه على نصف الصاع في خصوص الحنطه.

و هي عدّه روايات:

---

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه العتره في زكاة الفطره، در يك جلد، ه ق

فقه العتره في زكاة الفطره؛ ص: ٢٠٣

□  
(منها): صحيحه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن صدقه الفطره فقال: على كل من يعول الرجل على الحر و العبد

و الصغیر و الکبیر صاع من تمر، أو نصف صاع من بر، و الصاع أربعة أمداد «٣».

□ □  
و (منها): صحیحہ عبد اللہ بن سنان عن أبي عبد اللہ (عليه السلام) نحوه و زاد: أو صاع من شعير «٤».

□  
و (منها): صحیحہ منصور بن حازم عن أبي عبد اللہ (عليه السلام) قال:

---

(١) المصدر، ص ٢٣١، الحديث ٢.

(٢) كصحیحہ صفوان الجمال، الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٧، الحديث ١ من

الباب ٥ من أبواب زكاة الفطره. و صحیحه عبد الله بن میمون، فی المصدر، ص ٢٢٩، الحديث ١١ من الباب ٥ من أبواب زكاة الفطره. و صحیحه معاویه بن وهب، فی المصدر، ص ٢٣٢ الحديث ٨ من الباب ٦ من أبواب زكاة الفطره و معتبره یاسر القمی، فی المصدر، ص ٢٣١ الحديث ٥ من الباب ٦ من أبواب زكاة الفطره.

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٣، الحديث ١٢، الباب ٦ من أبواب زكاة الفطره.

(٤) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٣، الحديث ١٢، الباب ٦ من أبواب زكاة الفطره.

فقه العتره فی زكاة الفطره، ص: ٢٠٤

.....

---

- سألته عن صدقه الفطره قال: صاع من تمر أو نصف صاع من حنطه أو صاع من شعیر، و التمر أحبّ إلّیّ «١».

و غيرها من الروایات الصحاح و الضعاف «٢».

و هذه الطائفه فی نفسها قابله للجمع بينها و بین الطائفه الأولى، بحمل الصاع فی الأولى علی الأفضلیه كما ورد هذا الحمل فی المدّ و المدّین فی فدیة شهر رمضان حیث حمل المدان علی الأفضلیه.

لكن لا بدّ من حمل هذه الطائفه علی التقیه بسبب القرینه الخارجیه و هی ورود روايات معتبره «٣» و غیر معتبره «٤» علی أنّ كلا من عثمان و معاویه جعل الفطره من الحنطه نصف صاع.

و وجه النسبه إليهما: أنّ عثمان ابتدع ذلك «٥» أوّلًا، ثمّ لما آل الأمر إلى علیّ

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٤، الحديث ١٥، الباب ٦ من أبواب زكاة الفطره.

(٢) و هی فی الوسائل: ج ٦، الباب ٦ من أبواب زكاة الفطره، الحديث رقم ١٢، ١٥، ١٩، ٢٢، ٢٣ و الصحاح منها رقم ١٢، ١٥.

(٣) من المعتبرات صحیحه معاویه بن وهب و معتبره یاسر القمی الآتيتين

فى ص ٢٠٥ و هما فى الوسائل: ج ٦، الباب ٦، من أبواب زكاة الفطره، الحديث ٨، ٥. و معتبره إبراهيم ابن أبى يحيى تراها فى الوسائل: ج ٦ ص ٢٣٢ الحديث ٧، الباب ٦، من أبواب زكاة الفطره.

(٤) و من غير المعتبرات روايه الحذاء المتقدمه فى ص ١٨٦ و تراها فى الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٣، الحديث ١٠، الباب ٦ من أبواب زكاة الفطره.

و روايه سلمه أبى حفص، المصدر، الحديث ٩.

(٥) و تدلّ عليه الأحاديث رقم ٧، ٨، ٩ من الباب ٦ من الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٢.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ٢٠٥

.....

□  
- عليه الصلاة و السلام أرجعها إلى ما كان فى عهد الرسول (صلى الله عليه و آله و سلم) من صاع واحد للحنطه كغيرها من أجناس الفطره «١» ثم لما استولى معاويه أرجعها ثانيه إلى ما أبدعه عثمان من جعل الحنطه نصف صاع «٢».

و لذلك نسب النصف تاره إلى عثمان و أخرى إلى معاويه.

و من هذه الروايات نعرف أنّ الطائفة الثانيه الدالّه على نصف الصاع من الحنطه وردت تقيه، و إليك بعض روايات بدعه النصف.

□  
(منها): صحيحه معاويه بن وهب قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول فى الفطره: جرت السنّه بصاع من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من شعير فلما كان زمن عثمان و كثرت الحنطه قومه الناس فقال: نصف صاع من بر بصاع من شعير «٣».

و (منها): معتبره ياسر القمى و هو ياسر الخادم، خادم الرضا (عليه السلام) و هو و إن لم يوثق إلّا أنّه موجود فى إسناد كامل الزيارات «٤» عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام) قال: الفطره صاع من حنطه و صاع من

(١) يستفاد ذلك من مجموع الروايات رقم ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠، الباب ٦ من أبواب زكاه الفطره من الوسائل: ج ٦ من نسبه البدعه بالنصف إلى عثمان و تاره إلى معاويه أخرى حيث أنه لا- بدّ من رجوع الأمر بين عهديهما إلى الواقع و هو الصاع في الحنطه و في الحديث ٢١، الباب ٦ من أبواب زكاه الفطره من الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٥ إشارة إليه.

(٢) يدل عليه الحديث رقم ٥ و ١٠ من الباب ٦ من الوسائل: ج ٦.

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٢، الحديث ٨، الباب ٦ من أبواب زكاه الفطره.

(٤) راجع معجم رجال الحديث: ج ٢٠، ص ١٠ إلى ١٢.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٠٦

.....

- و صاع من زبيب، و إنّما خَفَّفَ الحنطه معاويه «١» و مثلها: روايه الحذاء المتقدّمه «٢» و قلنا: إنّها ضعيفه، و إن وصفت بالصحه في كلمات بعضهم «٣».

و من هذه الروايات يعلم: أنّ الطائفة الثانيه الدالّه على كفايه نصف صاع من الحنطه في الفطره وارده تقيه.

الطائفة الثالثه: ما دلّت على نصف الصاع من الحنطه و بعض الأُطعمه الأُخرى «٤» (منها): صحيحه الفضلاء عن أبي جعفر و أبي عبد الله (عليهما السلام) في حديث قال: فإن أعطى تمرّاً فصاع لكل رأس، و إن لم يعطِ تمرّاً فنصف صاع لكل رأس من حنطه أو شعير، و الحنطه و الشعير سواء، ما أجزى عنه الحنطه فالشعير يجزى عنه «١»

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣١، الحديث ٥، باب ٦ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) في الصفحه ١٦٥، عن الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٣، الحديث ١٠.

(٣) الحدائق: ج ١٢، ص ٢٨١

فإنه قال: «و في صحيحه أبي عبد الرحمن الحذاء و هو أيوب ابن عطيه).

(٤) الأَطعمه المنصوص عليها بنصف الصاع هي:

(الحنطه): و قد ذكرت في الطائفة الثانيه في ص ٢٠٣.

(القمح، العدس، السلت، الذره): ذكرت في صحيحه محمد بن مسلم، المذكوره في الشرح.

في الطائفة الثالثه (الدقيق، السويق) في روايه الفضلاء المشار إليها في الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٤، الحديث ١٧ من أبواب زكاه الفطره.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٤، الحديث ١٤، الباب ٦ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٠٧

.....

---

□  
- و (منها): صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: صدقه الفطره على كل رأس من أهلك إلى أن قال عن كل إنسان نصف صاع من حنطه أو شعير أو صاع من تمر أو زبيب لفقراء المسلمين الحديث «٢».

□  
و (منها): صحيحه محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: الصدقه لمن لا يجد الحنطه و الشعير، يجزى عنه القمح و العدس و السلت و الذره نصف صاع من ذلك كله أو صاع من تمر أو زبيب «٣».

و غيرها من الروايات «٤».

و قد حملها الشيخ على التقية «٥» و لكن لم يظهر لنا وجه الحمل على التقية لعدم نقل قول من العامه بكفايه نصف الصاع في غير الحنطه و خلافهم مع الشيعة في الحنطه خاصه.

و الذي يهون الخطب: أنه لا يحتمل أجزاء نصف الصاع في غير الحنطه؛ لأنه إذا التزمنا بالصاع في الحنطه كما في التمر و الزبيب «١» اللذين لا بد أن يكون كلا منهما صاعاً كاملاً بلا خلاف فلا يحتمل الاجتزاء بنصف الصاع في غير

---

(٢) المصدر، ص ٢٣٣، الحديث ١١.

(٣) المصدر، ص ٢٣٣، الحديث ١٣.





الباب ٦ من أبواب زكاة الفطره، الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٤.

(٥) المصدر ص ٢٣٣، ذيل الحديث رقم ١١.

(١) وقد اتفقت الروايات على الصاع فيهما راجع الروايات فى الصفحه ٢٠٢ إلى ٢٠٧، و فى هامش الصفحه ١٥٧.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ٢٠٨

حتى اللبن على الأصح و إن ذهب جماعه من العلماء فيه إلى كفايه أربعة أرتال [١]

الحنطه؛ لأنّ الحنطه مع أنّها أعلى قيمه و جب كونها صاعاً، فكيف بما هو أدنى قيمه؟، فلا بدّ لصدور هذه الطائفه من وجه لا نعرفه، و لا بدّ من طرحها و رد علمها إلى أهلها (عليهم السلام).

و المتحصّل من جميع ما ذكرناه: أنّ الواجب إخراجه لكل رأس من جميع الأجناس صاع واحد.

هذا كلّه فى غير اللبن، أمّا اللبن ففيه كلام يأتى فى الشرح التالى.

(١) ذهب الشيخ فى عدّه من كتبه «٢» و المحقّق فى الشرائع «٣» و النافع «٤» و العلّامه فى بعض كتبه «٥» و جماعه «٦» إلى أربعة أرتال فى اللبن.

و اختلفوا فى نوع الرطل فذهب جماعه إلى أنّه: الرطل العراقى، و منهم المحقّق «٧» و ذهب آخرون إلى أنّه: الرطل المدنى، و منهم الشيخ فى المصباح «٨»

(٢) المبسوط، و المصباح و مختصره و الاقتصاد على ما فى الجواهر: ج ١٥، ص ٥٢٤.

(٣) فإنّه قال فى الشرائع: «و الصاع أربعة أمداد، و هى: تسعه أرتال بالعراقى و من اللبن أربعة أرتال و فسّره قوم بالمدنى».

(٤) مختصر النافع: ص ٦١ طبع دار الكتاب العربى بمصر قال: صاع و هو تسعه أرتال بالعراقى، و من اللبن أربعة أرتال، و فسّره قوم بالمدنى.

(٥) فى محكى التذكرة و التبصره كما فى الجواهر: ج ١٥، ص ٥٢٤.

(٦) كابن حمزه و ابن

إدريس، المصدر المتقدم.

(٧) راجع الهامش رقم ٢ و ٣.

(٨) المبسوط، و المصباح و مختصره، و الاقتصاد على ما فى الجواهر: ج ١٥، ص ٥٢٤.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٠٩

و الصاع أربعة أمداد، و هى تسعه أرطال بالعراقى، فهو ستمائه و أربعة عشر مثقالاً و ربع مثقال بالمثقال الصيرفى.

فيكون بحسب حقه النجف «التي هى: تسعمائه مثقال و ثلاثه و ثلاثون مثقالاً و ثلث مثقال» نصف حقه و نصف أوقيه واحد و ثلاثين مثقالاً إلا مقدار حمصتين.

---

و العلامه فى بعض كتبه «٩».

و على هذا فسّته أرطال عراقيه «١».

و المشهور: أنّ اللبن كغيره فى التحديد بصاع واحد عن كل رأس فتحصّلت أقوال ثلاثه:

١ اللبن كغيره فى لزوم الصاع و هو المشهور- «١».

٢ أقل من الصاع: أى كفايه أربعة أرطال عراقيه «١».

٣ أقل من الصاع أيضاً-، أى: كفايه ستة أرطال عراقيه و هى تساوى أربعة أرطال مدنيه «٢».

---

(٩) فى محكى التذكره و التبصره كما فى الجواهر: ج ١٥، ص ٥٢٤.

(١) لأنّ الرطل المدنى يساوى رطلاً و نصف رطل عراقى، و الصاع تسعه أرطال عراقيه و ستة أرطال مدنيه؛ لأنّه حكى عن جماعه دعوى الإجماع على أنّ الصاع أربعة أمداد، و إنّ المدّ: رطلان و ربع بالرطل العراقى، و رطل و نصف بالرطل المدنى.

(١) ١ أى: تسعه أرطال عراقيه تساوى ستة أرطال مدنيه تساوى ثلاثه كيلوات تقريباً.

(١) و عليه المحقق فى الشرائع و المختصر النافع.

(٢) و عليه الشيخ فى المبسوط و المصباح و مختصره و الاقتصاد و ابنا حمزه و إدريس كما قيل و العلامه فى محكى التذكره و

التبصره الجواهر: ج ١٥، ص ٥٢٤.

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ٢١٠

و بحسب حقه الاسلامبول «و هي:

مائتان و ثمانون مثقالاً» حَقَّتَيْنِ و ثلاثة أرباع الأوقية و مثقال و ثلاثة أرباع المثقال.

دليل القول بكفايه أربعه أرتال في اللبن استدل عليه بمرفوعه و مرسله و هما:

□  
مرفوعه إبراهيم بن هاشم عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سئل عن الرجل في البادية لا يمكنه الفطره؟ قال: يتصدق بأربعه أرتال من لبن «١».

و مرسله القاسم بن الحسن التي رواها الشيخ بإسناده عن سعد، عن إبراهيم ابن هاشم، عن علي بن سليمان، عن الحسن بن علي، عن القاسم بن الحسن، عن حدّثه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) مثلها «٢».

أقول: من المحتمل: كونهما روايه واحده.

و الجواب: عن المرفوعه و المرسله بوجهين:

الأول: ضعف السند لأنهما مرفوعه و مرسله، و لا مجال للقول بجبر ضعف السند بعمل المشهور؛ لأنّ هذا القول ليس بمشهور حتى يجبر ضعفهما به «٣».

الثاني: ضعف الدلاله؛ لأنها لم تتعرض لمقدار الفطره، بل السؤال عن العاجز عن أداء الفطره، فأجاب (عليه السلام): بأنّه يتصدق بأربعه أرتال، فهذه وارده في الصدقه لا الفطره.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٦، الحديث ٣، الباب ٧ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٦، الحديث ٣، الباب ٧ من أبواب زكاه الفطره.

(٣) و النقاش صغروي و كبروي و قد ذكر سيدنا الأستاذ: الصغرى في الشرح و أمّا الكبرى فقد ذكرها مراراً من عدم تماميه القول بجبر ضعف السند بعمل المشهور.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢١١

و بحسب المنّ الشاهي «و هو: ألف و مائتان و ثمانون مثقالاً» نصف منّ إلّا خمسه و عشرون مثقالاً و ثلاثة أرباع المثقال.

دليل القول بكفايه أربعه أرتال مدنيه و هي تساوي سته أرتال عراقيه و الظاهر استدلال من ذهب إلى أربعه أرتال بالمدني

بمكاتبه محمّد بن الريان و هو ثقه قال: كتبت إلى الرجل أسأله عن الفطره و زكاتها كم تؤدّي؟ فكتب: أربعة أرتال بالمدنى «١».

و الجواب: أنه لا- مجال لكون هذه المكاتبه مستنداً للقائل بكفايه أربعة أرتال مدنيه فى اللبن، و ذلك لأنها وارده فى مطلق الفطره لا فى خصوص اللبن و حملها على خصوص اللبن بلا موجب «٢».

فتصبح هذه الروايه معارضه لجميع روايات الباب حيث دلّت هذه الروايه على أربعة أرتال، مع أنّ روايات الباب دلّت على أربعة أمداد.

و احتمال الشيخ: توهم الراوى، بأنّه قال، بدل «أربعة أمداد»: «أربعة أرتال» «٣» و فيه: أنه حمل بلا شاهد.

و لا بدّ من طرحها لكونها شاذه، و لا قائل بأربعة أرتال فى عموم أجناس الفطره لا من العامه و لا من الخاصه.

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٧، الحديث ٥، الباب ٧ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) على ما فى الاستبصار: ج ٢، ص ٤٩، ذيل الحديث تسلسل ١٦٤. التهذيب: ج ٤، ص ٨٤، ذيل الحديث تسلسل ٢٤٤.

(٣) على ما فى الاستبصار: ج ٢، ص ٤٩، ذيل الحديث تسلسل ١٦٤. التهذيب: ج ٤، ص ٨٤، ذيل الحديث تسلسل ٢٤٤.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢١٢

.....

---

- و من العجيب ما نقله صاحب الجواهر عن الشيخ فى مصباحه: من أنّ مقدار الصاع فى اللبن سته أرتال عراقيه، و فى غيره تسعه أرتال، بقوله عن الشيخ فى المحكى من مصباحه: «و يجب عليه عن كلّ رأس صاع من تمر أو الزبيب أو حنطه أو شعير أو أرز أو أقط أو لبن، و الصاع تسعه أرتال بالعراقى من جميع ذلك إلّا اللبن فإنّه أربعة أرتال بالمدنى أو سته بالعراقى» «١».

أقول: معنى كلامه: اختلاف مفهوم

الصاع فى اللبن و غيره، و على هذا فلا معارضه بين هذه المكاتبه و غيرها من روايات الباب، فإن غيرها دلّ على أنّ الفطره صاع حتى فى الأقط الذى هو لبن جامد و لما كانت فى الأقط صاعاً كان لزوم الصاع فى اللبن المائع بطريق أولى، و لا يحتمل لزوم الصاع فى الأقط، و كفايه الأقل من صاع فى اللبن المائع فإنه بعيد جداً.

لكن على هذا يختلف مفهوم الصاع فى اللبن و غيره، فإنه فى اللبن أربعة أرتال مدنيه المساويه لسته أرتال عراقيه، و فى غير اللبن تسعه أرتال بالعراقى المساويه لسته بالمدنى.

و فيه: أنّ هذا عجيب؛ لعدم تفسير الصاع بمعنيين من أحد من دون فرق بين الأجناس.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه: أنّ الصحيح ما ذهب إليه المشهور من التحديد بالصاع فى جميع أجناس الفطره فى اللبن و غيره؛ لعدم الدليل على الاكتفاء بالأربعة فى اللبن.

---

(١) الجواهر: ج ١٥، ص ٥٢٥.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢١٣

## [فصل فى وقت وجوبها]

### اشاره

فصل فى وقت وجوبها

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢١٤

.....

---

- (وقت الوجوب) (مبدء) الأقوال فيه: غروب ليله العيد، فجر يوم العيد مختار سيدنا الأستاذ فى تحقيق الأصل العملى.

(المنتهى) الأقوال فيه: صلاه العيد، الزوال، الغروب تحقيق المنتهى بالنسبه إلى من يصلّى و من لا يصلّى صلاه العيد تقديم الفطره عن وقتها فى المسأله الأولى.

عزل الفطره، فروع فى العزل.

التلف بعد العزل.

نقل الفطره، فروع فى النقل.

عدم جواز تبديلها بعد العزل.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢١٥

.....

---

- فصل فى وقت وجوبها و هو دخول ليله العيد [١]

(١) المشهور: أنّ أوّل وقته غروب الشمس و رؤيه هلال شوّال. و خالفهم فى ذلك جماعه «١» منهم صاحب المدارك «٢»

فذهبوا إلى



أن أول وقته طلوع الفجر.

و كلا القولين لا يمكن المساعده عليه.

□  
أما القول الأول المشهور فقد استدل عليه بروايتين الأولى: صحيحه معاويه بن عمّار المتقدّمه «٣» قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مولود ولد ليله الفطر عليه فطره؟ قال: لا، قد خرج الشهر، و سألته عن يهودى أسلم ليله الفطره عليه فطره؟ قال: لا «٤»  
تقريب استدلالهم: أن مناط الوجوب إدراك الغروب من ليله العيد و لذا لم تجب الفطره على غير الموجود حين ذاك، كمن ولد بعد ليله الفطر، و كذا اليهودى و النصرانى اللذان بحكم المعدومين لعدم إسلامهما حين ذاك.

(١) المحكى عن ابن الجنيد و المفيد و المرتضى و الشيخ فى النهايه و المبسوط و الخلاف، و أبى الصلاح و ابن البراج و سلّار و ابن زهره من أن وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم الفطر و احتمال أن مرادهم وقت الإخراج لا- وقت الوجوب. خلاف الظاهر الجواهر: ج ١٥، ص ٥٢٧.

(٢) الحدائق: ج ١٢، ص ٢٩٧.

(٣) فى الصفحه ٨٢.

(٤) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٥، الحديث ٢، الباب ١١ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢١٦

.....

- و الجواب: عن الاستدلال بهذه الصحيحه:

أنها لا تدلّ على أزيد من نفى الفطره عمّن لم يوجد عند الهلال بالوجود الحقيقى و هو الولاده أو الحكمى و هو الإسلام باعتبار أن عدم الإسلام بحكم عدم الوجود.

و بعبارة اخرى: أنها تدل على اشتراط إدراك الشهر، و أمّا من لم يدرك حقيقتاً كالمولود بعد الهلال، أو أدرك لكنّه بحكم العدم كاليهودى و النصرانى، فلا تجب عليه الفطره.

و أمّا بالنسبه إلى مبدأ الوجوب فلا دلالة فيها عليه أصلاً.

الروايه الثانيه: روايه معاويه بن عمّار المتقدّمه «١» عن

أبي عبد الله (عليه السلام) في المولود يولد ليله الفطر و اليهودى و النصرانى يسلم ليله الفطر، قال: ليس عليهم فطره و ليس الفطره إلّا على من أدرك الشهر «٢».

تقريب استدلالهم: كأولى، بل أنّها أظهر صراحه لقوله (عليه السلام): «ليس الفطره إلّا على من أدرك الشهر» فإنّ هذه الجملة نفت الفطره عن عموم من لم يدرك الشهر.

و الجواب: عن الاستدلال بهذه الروايه، أنّها لا تدلّ إلّا على وجوب الفطره على من أدرك الشهر بالوجود الحقيقى و الاعتبارى.

---

(١) فى الصفحه ٧٩.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٥، الحديث ١، الباب ١١ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢١٧

.....

---

- و أمّا بالنسبه إلى مبدأ الوجوب و أنّه فى أى وقت، فهى ساكنه عنه.

هذا مع ضعف السند من «جهتين» كما سبق «١».

و إنّ عبّر بعضهم عنها بالصحيح أو الموثق و المصحح «٢».

الجهه الاولى: فى طريق الصدوق «إلى على بن أبى حمزه» محمّد بن على ماجيلويه و هو لم يوثق، غير أنّه شيخ الصدوق و يروى عنه عدّه روايات و هذا لا يدلّ على التوثيق «٣».

الجهه الثانيه: فى السند على بن حمزه و هو على بن أبى حمزه و قد سقطت كلمه «أبى» فى نسخه الوسائل و هو الباطنى الكذاب المفتعل على الإمام الكاظم (عليه السلام) عدّه روايات «٤».

فالروايه ضعيفه سنداً و دلالة، و هى لا تدلّ إلّا على أنّ من أدرك الشهر عليه الفطره من دون دلالة على مبدأ الوجوب الذى هو المدعى.

و أمّا القول الثانى و هو كون مبدأ الوجوب طلوع الفجر:

□  
فقد استدلّ عليه بصحيحه العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله (عليه

---

(١) الصفحة ٨٠.

(٢) راجع ص ٨٠ الهامش رقم ١.

(٣) تقدّم

(٤) راجع ص ٨١ لتحقيق الحال و لشرح حاله و تلك الروايات راجع معجم رجال الحديث: ج ١١، من ص ٢٢٩ إلى ص ٢٤٦ و تحدّث حول ضعفه في آخر ص ٢٣٩.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢١٨

.....

- السلام) عن الفطره متى هي؟ فقال: قبل الصلاه يوم الفطر، قلت: فإن بقي منه شىء بعد الصلاه؟ قال: لا بأس، نحن نعطي عيالنا منه ثم يبقى فنقسّمه «١».

تقريب استدلالهم: أنه (عليه السلام) أجاب عن سؤال وقت الفطره بأنه قبل الصلاه، أى: قبل صلاه العيد فمبدأ الوجوب: اليوم دون الليل.

و الجواب: أوّلاً: أنّ السؤال عن وقت الإخراج، لا عن وقت الوجوب، و لا تعرض فيها لوقت الوجوب، بل الذيل، و هو قوله: «فإن بقي منه شىء إلخ» ظاهر في وقت الإعطاء الخارجى للفطره دون وقت الوجوب فالصحيحه أجنيه عن الدلاله على أوّل وقت الوجوب.

و ثانياً: ليس فيها تعرّض لكون مبدأ الوجوب الفجر، بل نصّت على «يوم الفطر» و لازم ذلك كونه بعد طلوع الشمس لأنّ اليوم عباره عن الزمان من طلوع الشمس إلى غروبها، و بين الطلوعين لا يلحق باليوم، فإنّه إمّا ملحق بالليل أو متوسط بين الليل و النهار، كما هو الحال في كل ما قيّد باليوم كيوم عرفه و يوم مزدلفه و أيام التشريق و أمثال ذلك، و لو تنزّلنا و سلمنا أنّ السؤال و الجواب ناظران إلى وقت الوجوب لكانت دالّه على كون مبدأ الوجوب طلوع الشمس، و لا يلتزم به المدارك و لا غيره، و لا تدلّ على كون المبدأ طلوع الفجر كما هو المدعى.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٦، الحديث ٥، باب ١٢ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره في

.....

- و الإنصاف: أنّ هذه الروايات لا- تدلّ على مبدأ الوجوب، بل هي ناظره إلى غير ذلك من إخراج الفطره أو أمر آخر من خصوصيات الفطره، فلا دليل على مبدأ وقت وجوبها، ولا بدّ حينئذٍ من اللجوء إلى الأصل العملى و قبل الدخول فى بيان الأصل العملى لا بدّ من التحقيق فى ثمره هذا البحث، أى: ثمره البحث عن أنّ مبدأ الوجوب غروب الشمس أو طلوع الفجر بعد دلاله الروايه «١» على أنّ من شرائط الوجوب: الوجود الحقيقى و الاعتبارى أى: الاتصاف بالإسلام و لو فى جزء من شهر رمضان، و بناءً عليه لا تجب على غير الموجود و غير المسلم فى شهر رمضان.

قيل: تظهر ثمره البحث فى الموت بعد غروب ليله الفطر و قبل الفجر.

فعلى كون المبدأ هو الغروب تجب الفطره عليه، و لا بدّ من إخراجها من تركته.

و على كونه الفجر لم تجب عليه، و لا يجب الإخراج من تركته، لأنّه مات قبل حدوث الوجوب.

أقول: هذه الثمره مبنيه على كون الفطره كزكاة الأموال متعلقه بالمال، لكنّا قد بيّنا أنّ زكاة الفطره حكم تكليفى، و لا علاقته لها بالمال «٢»، و لازمه سقوط التكليف بالموت قبل الأداء، سواء كان مبدأ الوجوب هلال شوال أو فجر يوم

(١) أى: صحيحه معاويه بن عمّار المتقدمه فى ص ٢١٥.

(٢) الصفحه ٢٤، و الصفحه ١٤٨ و ١٤٩.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ٢٢٠

.....

- العيد، و التعلّق بالتركة كالديون المالىه يحتاج إلى دليل، فهذه الثمره ساقطه.

و لكن تظهر الثمره فى وجوب حفظ قدره.

فعلى القول بكون المبدأ هو الغروب فقد تنجز الواجب عليه و لا بدّ من حفظ قدرته عليه، فإنّ جؤزنا الإخراج ليلاً،

له أن يخرجها ليلاً، وإن لم نجوز الإخراج ليلاً فالوجوب فعلى، والواجب متأخر، وهو حينئذٍ من قبيل الواجب التعليقي، وليس له تفويت ماله بمقدار زكاه الفطره.

و أما على القول بكون المبدأ: الفجر، فله تفويت جميع أمواله ليلاً بحيث لا يبقى لديه مقدار زكاه الفطره عند الفجر، لئلا تجب الفطره عليه لكونه حينئذٍ فقيراً لأن من شروط وجوبها: الغنى.

و تظهر الثمره أيضاً فيما لو صار عيالاً لغيره فى ليله العيد بعد الغروب و قبل الفجر كانتقال الزوجه أو أحد العائله إلى بيت شخص آخر، و مثل عتق العبد أو بلوغ الصبى أو إفاقه المجنون أو تملك الفقير ليله العيد بعد المغرب و قبل الفجر فإنه بناءً على كون وقت الوجوب هلال شوال فالفطره واجبه على رب البيت الأول و مالك العبد و لا- تجب على الصبى و المجنون و الفقير المذكورين و بناءً على كون وقت الوجوب فجر يوم العيد، كانت الفطره على رب البيت الثانى و على العبد نفسه و البالغ و العاقل و الغنى الذين كانوا صبيّاً و مجنوناً و فقيراً.

هذه ثمرات البحث على القولين.

و لما لم يثبت كون المبدأ: الهلال أو الفجر أو غيرهما من الروايات، لا بد

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٢١

.....

---

- من الرجوع إلى الأصل العملى فى المقام، بعد الاتفاق و دلالة الروايات على اعتبار الشرائط الأخر من: البلوغ و العقل و عدم الإغماء المستوعب و الحريه و الغنى و الإسلام.

و تحقيق الكلام فى الأصل العملى يقع فى جهتين:

١ وقت الوجوب.

٢ إخراج الفطره ليلاً.

أما الوجهه الأولى أى: مبدأ الوجوب مع قطع النظر عن حكم إخراج الفطره ليلاً:-

فنقول: نشكّ فى حدوث الوجوب بعد غروب شمس

آخر رمضان مباشره أو بعد فجر يوم العيد، فالأصل: عدم الوجوب؛ لأنّ الوجوب أمر حادث يستصحب عدمه إلى زمان اليقين بحدوثه.

ولا شكّ في حدوث الوجوب بعد الفجر، وإن لم ترد روايه في ذلك؛ لعدم الخلاف في وجوبها ذلك الوقت، بل وجوبها بعد الفجر من الضروريات ولعلّه يمكن استفاده الوجوب بعد الفجر من صحيحه العيص بن القاسم المتقدمه «١» وغيرها من الروايات الواردة في أنّ الفطره قبل الصلاه يوم الفطر «٢» إذا جعلنا

---

(١) راجع النصّ في الصفحه ٢١٧.

(٢) كصحيحه الفضلاء الوارده في الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٦، الحديث ٤، من الباب ١٢ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٢٢

.....

---

- «يوم الفطر» الوارد في الروايات-، قيلاً للصلاه وهو غير بعيد لقوله (عليه السلام) في صحيحه العيص بن القاسم: «قبل الصلاه يوم الفطر» «١».

تقريب ذلك: أنّه يمكن أداء صلاه العيد عند طلوع الشمس وإن كان التأخير أفضل، فإن صلّى مع طلوع الشمس وقد كان وقت أداء الفطره قبلها ف طبعاً يقع الأداء بين الطلوعين، وعليه يكون وقت الوجوب بعد فجر يوم العيد، وذلك لعدم الخلاف فيما بعد الفجر، وقبله مشكوك الوجوب ويرفع باستصحاب عدمه إلى زمان اليقين وهو فجر يوم العيد لعدم الخلاف في الوجوب حينئذٍ.

و المتحصّل: أنّ أوّل وقت وجوب الفطره بعد فجر يوم العيد.

أمّا الجبه الثانيه أي: إعطاء الفطره ليلاً.

فإن أمكن إثبات جوازه بالروايات فهو وسيأتي البحث عنه «٢» في جواز تقديم الفطره على نهار يوم العيد، حتى قبل شهر رمضان وإن لم يمكن إثبات ذلك بالروايات فمقتضى القاعده: عدم جواز التقديم عن وقت الوجوب.

و القول: بجواز

الإعطاء ليلاً استناداً إلى البراءة عن تقيّد الواجب بالإعطاء نهاراً؛ لأنّ كل شرط أو جزء يشكّ فيه فهو مورد للبراءة.

(١) راجع النصّ في الصفحة ٢١٧.

(٢) في ص ٢٤٠ في شرح المسألة الأولى و يقول (دام ظلّه) هناك بجواز ذلك استناداً إلى صحّحه الفضلاء و أنّ التأخير إلى وقت الوجوب أفضل لنصّ الصحّحه عليهما.

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ٢٢٣

جامعاً للشرائط [١]

لا- يمكن المساعده عليه: و ذلك لأنّ موردها ثبوت أصل التكليف و الشكّ في القيد من الجزء أو الشرط، فإذا لم يثبت أصل التكليف لم يكن مورداً للبراءة، و فيما نحن فيه قد قلنا: إنّ مقتضى الاستصحاب عدم التكليف بإخراج الفطرة قبل طلوع فجر يوم العيد فلا تكليف قبل طلوع الفجر، و عليه فلا معنى لإجراء البراءة لرفع القيد من جزء أو شرط بالنسبه إلى ما قبل الفجر مع كون الوجوب بعد الفجر، و البراءة تجرى فيما كان التكليف متوجّهاً إلى المكلف جزماً و حينئذاك إذا شكّ في تقيّد التكليف بشيء يرفع التقيّد بالبراءة، و كلّما كان الوجوب مقيداً بزمان كان الواجب مقيداً بذلك الزمان أيضاً، و في صورته كون الواجب بعد الفجر كيف يمكن إجراء البراءة بالنسبه إلى الليل السابق عليه.

و المتحصّل: عدم جواز إعطاء الفطرة ليله العيد؛ لعدم وجوبها ليلاً، لو لم يثبت الجواز بالروايات، و سنبحث عن الروايات إن شاء الله تعالى «١».

(١) قلنا «٢»: لا- دليل على لزوم اجتماع الشرائط من البلوغ و العقل و الغنى و الحرّيه و غير ذلك عند الغروب، إلّا الولاده و الإسلام أى: تجب الفطرة إذا كان مولوداً قبل ليله العيد أو أسلم اليهودى و النصرانى قبل ليله العيد، فالمولود و المسلم بعد دخول ليله



العيد لا تجب عليهما الفطره لصحيحه معاويه بن عمّار «٣»

---

(١) راجع الهامش المتقدم.

(٢) فى ص ٨٤ قوله: «و تحصل من جميع ما ذكرناه.».

(٣) راجع نصّها فى الصفحه ٢١٦.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٢٤

و يستمر إلى الزوال لمن لم يصلّ صلاه العيد [١]

---

المؤيّد بروايته المتقدمتين «١» فإنّهما دلّتا على لزوم الوجود الحقيقى بالولاده، و المعنوى بالإسلام فى شهر رمضان، و لو أنّ ما منه، و أمّا غير الولاده و الإسلام فلا دليل على لزوم توفّره قبل الليل عند الهلال-، فإنّ التعدّى عنهما إلى غيرهما يحتاج إلى دليل، و لا دليل، هذا كلّه فى مبدأ وجوب الفطره.

(١) فى آخر وقت وجوب الفطره خلاف و أقوال «٢».

١ المشهور المدعى عليه الإجماع «٣» أنّ آخر وقتها صلاه العيد لمن يصلّى صلاه العيد، و بعدها صدقه.

و أمّا بالنسبه إلى من لم يصلّ صلاه العيد فأخر وقتها زوال يوم العيد.

٢ آخر وقتها الزوال مطلقاً، أى: سواء صلّى صلاه العيد أو لم يصلّها «٤».

٣ آخر وقتها غروب شمس يوم العيد مطلقاً أيضاً- «٥».

و تحقيق الحكم يقع فى جهتين:

١ فىمن صلّى صلاه العيد.

٢ فى من لم يصلّها.

---

(١) فى الصفحه ٢١٦.

(٢) راجع الجواهر: ج ١٥، آخر ص ٥٣١. و الحدائق: ج ١٢، ص ٣٠١.

(٣) راجع الجواهر: ج ١٥، ص ٥٣٢ قوله: وهو الذى نسبه فى محكى التذكرة إلى علمائنا و فى المنتهى إليهم أجمع و فى المدارك إلى الأكثر.

(٤) و اختاره فى الدروس و البيان راجع الجواهر: ج ١٥، ص ٥٣٢.

(٥) و اختاره فى المنتهى و مال إليه فى المدارك و محكى الذخيره الجواهر: ج ١٥، ص ٥٣٢.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٢٥

.....

---

- الجبهه الاولى: فى آخر الوقت لمن

صَلَّى صلاه العيد.

ذهب المشهور إلى أنّ آخر وقت الفطره بالنسبه إلى من صَلَّى صلاه العيد: صلاه العيد، فإنّه لا بدّ من إخراجها بالإعطاء أو بالعزل قبلها، فإنّها بعد صلاه العيد صدقه لا فطره.

و ادّعى الإجماع على هذا القول، و عن العلّامه فى التذكره «١». و فى المنتهى: لا- يجوز تأخيرها عن صلاه العيد اختياراً، فإنّ آخرها أثم، و به قال علمائنا أجمع «٢» و حكى هذا القول عن السيّد، و الشيخين، و الصدوقين، و غيرهم «٣». و هذا القول هو: الصحيح.

و تدلّ على كون آخر وقتها صلاه العيد موثقه إسحاق بن عمّار و غيره. قال: سألته عن الفطره، فقال: إذا عزلتها فلا يضرك متى أعطيتها، قبل الصلاه أو بعد الصلاه «٤».

تقريب الاستدلال: أنّ مفهوم الشرط إذا عزلتها أنّه لو لم يعزلها فليست بفطره، و مفهوم الشرط حجّه، و السند تامّ.

---

(١) نسبته إلى علمائنا، نقله الجواهر: ج ١٥، ص ٥٣٢. و الحدائق: ج ١٢ ص ٣٠١.

(٢) نقله الحدائق: ج ١٢، ص ٣٠١.

(٣) أورد صاحب الجواهر (قدّس سرّه) هذا القول عن المرتضى فى الجمل و عن الشيخ فى النهايه و الخلاف و المبسوط و الاقتصاد، و عن ابنى بابويه و ابن البراج و المفيد و سلّار و أبى الصلاح كلّ ذلك فى الجواهر: ج ١٥، ص ٥٣٢.

(٤) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٨، الحديث ٤، الباب ١٣ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٢٦

.....

---

- و هذه الموثقه مؤيّدته بروايات ضعاف:

□  
(منها): ما رواه ابن طاوس فى الإقبال قال: رويانا بإسنادنا إلى أبى عبد الله (عليه السلام) قال: ينبغى أن يؤدّى الفطره قبل أن يخرج الناس إلى الجبانه، فإن أداها بعد ما يرجع فإنّما هو صدقه و

ليس هو فطره «١».

و الدلالة تامّة على انتهاء الوقت بصلاه العيد، لكن السند ضعيف «٢» فهي مؤيّدته.

و (منها): روايه العياشى فى تفسيره عن سالم بن مكرم الجمال، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: أعطِ الفطره قبل الصلاه و هو قول الله «وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ» و الذى يأخذ الفطره عليه أن يؤدّى عن نفسه و عن عياله، و إن لم يعطها حتى ينصرف من صلاته فلا يعدّ له فطره «٣».

و غيرها من الروايات «٤».

و تدلّ على كونها بعد الصلاه صدقه صحيحه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله

---

(١) المصدر المتقدم، ص ٢٤٧، الباب ١٢، الحديث ٧.

(٢) لعدم معرفه إسناده إلى أبى عبد الله (عليه السلام).

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٧، الحديث ٨، الباب ١٢ من أبواب زكاه الفطره. و هذه أيضاً ضعيفه بجهل الطريق فهي مؤيّدته أيضاً.

(٤) كخبر سليمان بن حفص المروزى الوارد فى الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٨، الباب ١٣ من أبواب زكاه الفطره، الحديث ١، و تقدّم وجه ضعفه فى ص ٢١٥، و كخبر إبراهيم بن منصور «ميمون» فى المصدر ص ٢٤٦، الباب ١٢، الحديث ٢ و وجه ضعفه أنّ إبراهيم لم يوثق.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٢٧

.....

---

- (عليه السلام) فى حديث قال: و إعطاء الفطره، قبل الصلاه أفضل، و بعد الصلاه صدقه «١» و سيأتى التحقيق حولها «٢».

هذا كلّه فى القول المشهور من أنّ آخر وقت الفطره هو صلاه العيد لمن صلاها و هو الصحيح.

و مقابل هذا القول قولان آخران يجمعهما جواز تأخير الفطره عن صلاه العيد مع اختلافهما فى تحديد انتهاء الوقت.

فقد ذهب بعضهم إلى أنّ آخر الوقت: الزوال من يوم العيد، و عليه

و ذهب جمع إلى أنّ آخر الوقت: غروب يوم العيد، و نسب هذا القول إلى العلّامة «٤» و المجلسي.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٦، الحديث ١، الباب ١٢ من أبواب زكاة الفطره.

و قد عبر الجواهر عنها بالخبر في ج ١٥، ص ٥٣٢، و الحدائق بالروايه في ج ١٢، ص ٣٠١ و ذلك من جهه محمّد بن عيسى بن عبيد لكن ظهر تصحيحه من تحقيق سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) في الصفحه ١٦٩ إلى الصفحه ١٧١.

(٢) في الصفحه ٢٢٩.

(٣) و هو ابن الجنيد، ففي الحدائق ج ١٢، ص ٣٠١: و نقل عن ابن الجنيد حيث قال: أوّل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم الفطر، و آخره زوال الشمس منه، و استقره في المختلف و اختاره في البيان و الدرّوس «انتهى».

(٤) عن المنتهى: «و الأقرب عندي جواز تأخيرها عن الصلاه، و يحرم التأخير عن يوم العيد» الجواهر: ج ١٥، ص ٥٣١، الحدائق: ج ١٢، ص ٣٠١.

و مال إليه في المدارك و محكى الذخيره الجواهر: ج ١٥، ص ٥٣٢.

و في الحدائق: ج ١٢، ص ٣٠١: «قال في المدارك: و لا يخلو عن قوّه و استقره أيضاً الفاضل الخراساني في الذخيره».

فقه العتره في زكاة الفطره، ص: ٢٢٨

.....

- و على كل استدلال على جواز تأخير الفطره عن صلاه العيد بصحيتين:

□

الأولى: صحيحه العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفطره متى هي؟ فقال: قبل الصلاه يوم الفطر، قلت: فإن بقي منه شيء بعد الصلاه؟ قال: لا بأس، نحن نعطي عيالنا منه ثمّ يبقى فنقسّمه «١».

تقريب استدلالهم: أنّها تدل على جواز تأخير الأداء لقوله (عليه السلام): «ثمّ يبقى فنقسّمه».

و الجواب: أنّ المراد كما فهمه صاحب الوسائل

«٢»: أنّ ربّ البيت كان قد أخرج زكاه الفطره و عزلها قبل الصلاه و أعطاه العيال بعنوان الأمانه حتى يرجع من الصلاه فيقتسم الباقي على المستحقين و الذي يدلنا على هذا المعنى قوله (عليه السلام): «ثم يبقى.» لأنه لو كان المراد: الإبقاء بدون العزل لما كان معنى للعطف ب «ثم».

و على هذا التقريب فالصحيحه من روايات العزل.

و على فرض عدم الحمل على العزل فهي مجمله و تسقط عن الدلاله.

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٦، الحديث ٥، الباب ١٢ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) ذيل المصدر المتقدم، و إليك نصّه: أقول: المراد بإعطاء العيال: عزل الفطره.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٢٩

.....

---

- و عليه فالمرجع موثقه إسحاق بن عمّار المتقدمه «١» الدالّه بالمفهوم على تحديد منتهى الوقت بصلاه العيد، و لا- تكون صحيحه العيص معارضه لها.

الصحيحه الثانيه: لعبد الله بن سنان التي رواها الكليني عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن عبد الله، عن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: و إعطاء الفطره قبل الصلاه أفضل، و بعد الصلاه صدقه «٢».

تقريب استدلالهم: أنّ قوله (عليه السلام): «قبل الصلاه أفضل» يدلّ على بقاء فضل في إعطاء الفطره بعد الصلاه، و الاستفادة منه: جواز الإعطاء بعد الصلاه، لبعده حمل كلمه «الأفضل» على الوجوب.

و الجواب: أنّ السند و إن كان تاماً على ما حقّقناه في شأن محمد بن عيسى ابن عبيد «٣» إلّا أنّ الدلاله غير تامّه؛ لأنّ تعبير الإمام (عليه السلام) بالصدقه بالنسبه إلى ما بعد الصلاه لا ينسجم مع جواز كونه فطره حينئذاك.

و (الظاهر): أنّ المراد من «الأفضل»: كون الإعطاء قبل الصلاه أفضل من تقديمها على قبل ذلك من

الفجر أو الليل أو رمضان، و ترشدنا إلى هذا المعنى صحيحه الفضلاء عن أبي جعفر و أبي عبد الله (عليهما السلام) أنّهما قالوا:  
على

---

(١) في الصفحة ٢٢٥.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٥، الحديث ١، الباب ١٢ من زكاة الفطره.

(٣) في الصفحة ١٦٩ إلى الصفحة ١٧١.

فقه العتره في زكاة الفطره، ص: ٢٣٠

.....

---

- الرجل أن يعطى عن كل من يعول من حرّ و عبد و صغير و كبير يعطى يوم الفطر قبل الصلاه فهو أفضل و هو في سعه أن يعطيها من أول يوم يدخل من شهر رمضان إلى آخره الحديث «١».

فتدلّ هذه الصحيحه على جواز تقديم الفطره قبل وقت الوجوب من أول رمضان، فقلوه (عليه السلام) في صحيحه ابن سنان المتقدمه: «أفضل» إشاره إلى أنّه أفضل من التقديم الجائر، فإنّ فيه فضلاً أيضاً.

و ليس المراد: أنّه أفضل من التأخير حتى يثبت به جواز التأخير.

و (الحاصل): أنّ هاتين الصحيحتين المستدلّ بهما على جواز التأخير إلى ما بعد صلاه العيد لم تتما دلالة، فموثقه إسحاق بن عمّار الدالّه على أنّ نهايه وقت الفطره صلاه العيد لمن يصلّيها بلا معارض.

هذا كلّه بالنسبه إلى آخر وقت الفطره لمن يصلّي صلاه العيد.

الجهه الثانيه في آخر وقت الفطره لمن لا يصلّي صلاه العيد، بعذر أو بلا عذر «٢»، و المعروف: امتداد وقت الفطره حينئذٍ إلى الزوال، و ادّعى عليه الإجماع.

و مقابل القول المعروف، قول المجلسي بامتداد وقتها إلى الغروب و نسب

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٦، الحديث ٤، الباب ١٢ من أبواب زكاة الفطره.

(٢) لم أعر على نصوص من أقوالهم بالنسبة إلى خصوص من لا يصلّ صلاة العيد.

فقه العترة في زكاة الفطره، ص: ٢٣١

.....

---

- ذلك إلى العلامه في



بعض كلماته «١».

و ليس فى المقام نصّ يستفاد منه آخر الوقت بالنسبه إلى من لم يصلّ صلاه العيد غير روايه واحده رواها السيد ابن طاوس فى الإقبال نقلًا عن كتاب عبد الله بن حمّاد الأنصارى عن أبى الحسن الأحمسى عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: إنّ الفطره عن كلّ حرّ و مملوك، فإن لم تفعل خفت عليك الفوت، قلت: و ما الفوت؟ قال: الموت، قلت: أقبل الصلاه أو بعدها؟ قال: إن أخرجتها قبل الظهر فهى فطره، و إن أخرجتها بعد الظهر فهى صدقه و لا يجزيك، قلت: فأصلّى الفجر و أعزلها فيمكث يوماً أو بعض يوم آخر ثم أتصدّق بها؟ قال: لا بأس هى فطره إذا أخرجتها قبل الصلاه، قال و قال: هى واجبه على كل مسلم محتاج أو موسر يقدر على فطره «٢» (الدلاله): دلّت هذه الروايه على امتداد وقت الفطره إلى الزوال.

لكن هذه الروايه مورد النقاش سنداً و متناً.

□ □  
(أما سنداً) فلوجهين: (الأول): أنّ طريق السيد ابن طاوس إلى كتاب عبد الله بن حمّاد الأنصارى مجهول و إن كان عبد الله بن حمّاد الأنصارى ثقة على الأظهر لوروده فى اسناد

---

(١) فى الجواهر: ج ١٥، ص ٥٣٢، و اختاره فى المنتهى و مال إليه فى المدارك و محكى الذخير «انتهى»، أقول: إنّ كلماتهم مطلقه عن من يصلّى صلاه العيد و من لا يصلّيها.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٠، الحديث ١٦، الباب ٥ من أبواب زكاه الفطره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٣٢

.....

---

- كامل الزيارات و لتعبير النجاشى عنه ب (من شيوخ أصحابنا) و هو تعبير مدح قطعاً لأنّ معناه كونه مرجع الأمور «١».

(الثانى): فى السند أبو الحسن الأحمسى و هو مجهول.

فأصبحت الروايه

ضعيفه فتسقط عن الاستدلال ولا بدّ من الرجوع إلى الأصل العملى لعدم دليل لفظى فى المقام.

و (امياً متناً) فقد ذكر صاحب الحدائق: أنّ فيها تحريفاً، وقال ما نصّه: و الأقرب عندى أنّ لفظ «الظهر» فى الخبر وقع سهواً من الراوى أو غلطاً فى النسخ، و إنّما هو «الصلاه» و يؤيده مفهوم قوله فى آخر الخبر «هى فطره إذا أخرجتها قبل الصلاه» الدالّ على أنّها بعد الصلاه ليست بفطره و بذلك يجمع بينه و بين الأخبار المتقدمه انتهى «٢» و بهذا التصحيح توافق هذه الروايه روايات الباب و ما ذكره (قدّس سرّه) لا بأس به؛ لأنّ ظاهر الروايه بحسب الصدر لو صحّت الروايه كون العبره بدخول الظهر فلو أخرجها قبل الظهر فهى فطره، و إن أخرجها بعد الظهر فهى صدقه، و لكن ذيلها يقول: «هى فطره إذا أخرجتها قبل الصلاه» و معناه: أنّ الإخراج بعد الصلاه صدقه فيتناهى الصدر

(١) راجع ترجمته فى معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ١٨١، «لا يقال»: أنّ سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) فى معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٨٩. قال بعدم دلالة الشيخوخه على التوثيق فكيف التوفيق مع ما ذكره هنا «قلنا»: أنّ ما ذكره هناك راجع إلى شيخوخه الإجازة، و ما ذكره هنا راجع إلى مرجعيه الأمور و الطائفة و هو دليل التوثيق.

(٢) الحدائق: ج ١٢، ص ٣٠٤.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٣٣

.....

- و الذيل فى الفتره بين الصلاه صلاه العيد و الظهر «١» و عليه: فلا يبعد ما ذكره صاحب الحدائق من غلط النسخه و الذى يسهل الخطب ضعف الروايه سنداً فلا تصلح للاعتماد عليها.

و على كل فلا نصّ فى المقام بالنسبه إلى تحديد

آخر وقت الفطره و لا بدّ من الرجوع إلى الأصل العملى.

و لا شكّ فى جواز تأخيرها إلى الزوال بالنسبه إلى من لم يصل صلاه العيد و لا ريب فيه و لم يستشكل فيه أحد فيما نعلم، إنّما الكلام فيما بعد ذلك.

و المعروف انتهاء وقتها بالزوال.

و قيل: بامتداد الوقت إلى الغروب كما عن المجلسى و العلّامه «٢» و هذا القول مبتن على أمرين:

١ جريان الاستصحاب فى الأحكام الكليه الإلهيه.

٢ عدم قيام إجماع على خلافه.

و على القول بجريان الاستصحاب فى الأحكام الكليه الإلهيه و عدم قيام

---

(١) حيث أنّ الصدر دلّ على كون المخرج فى تلك الفتره فطره، و الذيل دلّ على كونه فيها صدقه: «أقول»: هذا يتمّ إذا كان المراد من الصلاه: الصلاه الواقعه خارجاً من عامه الناس كالجماعه، و أمّا إذا كان المراد وقت الصلاه فلا منافاه بين الصدر و الذيل، فإنّ المشهور كما فى الحدائق ج ١٢، ص ٣٠٣، و عليه سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) استمرار وقت صلاه العيد إلى الزوال.

(٢) راجع ص ٢٣١ الهامش رقم ١.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٣٤

و الأحوط: عدم تأخيرها عن الصلاه إذا صلّاها، فيقدّمها عليها و إن صلّى فى أوّل وقتها، و إن خرج وقتها و لم يخرجها فإن كان قد عزلها دفعها إلى المستحقّ بعنوان الزكاه (١) و إن لم يعزلها

---

إجماع على خلاف قولهما فلا بأس بما ذكره (قدّس سرّهما) من امتداد آخر الوقت إلى الغروب لكن لا يبعد قيام الإجماع على خلاف قولهما.

و إذا لم نقل بجريان الاستصحاب فى الأحكام الكليه الإلهيه و هو الصحيح يرجع إلى أصاله عدم جعل الوجوب بعد الزوال، لأنّ المتيقّن من وجوب الفطره إنّما هو قبل الظهر، و أمّا

بعده فلم يعلم بالوجوب. فلو فرضنا أنّ المكلف لم يؤدّ الفطره لعذر من نوم أو غيره أو عمداً بلا عذر و سيجىء الكلام فى العمد  
«١» فالأصل: عدم جعل الوجوب بالنسبه إلى هذا الشخص.

هذا كله لحكم ما بعد الزوال.

و أمّا بعد الغروب من يوم العيد فلا- إشكال فى انتهاء وقت الفطره و عصيان المكلف بالتأخير إليه؛ لأنّ الفطره من أحكام يوم  
الفطر كما فى الصحيحه. قبل الصلاه يوم الفطر. «٢».

(١) لا كلام فى كون المعطى زكاه فى أى وقت سلمها إلى المستحقّ، و ذلك:

(أولاً): لتعيينها فطره، و صدقه، و صدقه واجبه، و زكاه الفطره «١»، بالعزل،

---

(١) فى الصفحه ٢٣٥ عند شرح قوله فى هذه المسأله: «و إن لم يعزلها فالأحوط الأقوى: عدم سقوطها».

(٢) و هى صحيحه العيص بن القاسم المتقدمه فى ص ٢٢٨.

(١) هذه العناوين وردت فى الروايات و لتحقيقها راجع ص ١١٩ و الهامش ١ و ٢ فيها و ص ١١٨ الهامش رقم ٤.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٣٥

فالأحوط الأقوى: عدم سقوطها [١]

---

و قد خرجت عن ملكه و ليس له إرجاعها إلى ملكه ثانياً بعد تعيينها فطره، فمتى أداها إلى أهلها فقد أدّى الفطره، و برئت ذمته.

و (ثانياً): لموثقه إسحاق بن عمّار قال: سألته عن الفطره؟ فقال: إذا عزلتها فلا يضرك متى أعطيتها قبل الصلاه أو بعد الصلاه «٢»  
و غيرها من الروايات و إن ضعف سندها «٣».

□

(١) و الظاهر سقوطها لصحيحه عبد الله بن سنان المتقدمه: و إعطاء الفطره قبل الصلاه أفضل، و بعد الصلاه صدقه «٤».

بتقريب: أنّه (عليه السلام) جعلها بعد الصلاه صدقه، و الظاهر: أنّ المراد الصدقه المستحبه لا الواجبه، فإنّ الصدقه الواجبه هى  
زكاه الفطره لأنّه تعالى عبّر عنها

بالصدقة في آية الزكاة «١» بقرينه صحيحه هشام بن الحكم: «نزلت

---

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٨، الحديث ٤، الباب ١٣ من أبواب زكاة الفطره.

(٣) وتلك تراها في الباب ١٣ من أبواب زكاة الفطره من الوسائل ج ٦ كخبر سليمان بن حفص المروزي، الحديث ١، ومرسله ابن أبي عمير الحديث ٥.

(٤) المتقدمه في ص ٢٢٩ وفي الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٦، الحديث ١، الباب ١٢ من أبواب زكاة الفطره.

(١) وهي قوله تعالى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً. الآية ١٠٣ من سورة التوبه كما نصّ عليه ما رواه عبد الله بن سنان راجع الوسائل: ج ٦، ص ٣، الحديث ١ من الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه.

فقه العتره في زكاة الفطره، ص: ٢٣٦

.....

---

- الزكاة وليس للناس أموال، وإتّما كانت الفطره «٢» ولا يراد بالأفضليه: الأفضليه من الإخراج بعد الصلاه، بل المراد: الأفضليه من التقديم على وقت الفطره كما سبق «٣».

(فإن قيل): إنّ هذا التقرير «٤» وارد بالنسبه إلى المصلّى لصلاه العيد و كلامنا فيمن لم يصلّ صلاه العيد.

(نقول): إن تمّ كون الفطره بعد الصلاه صدقه بالنسبه إلى مصلّى صلاه العيد ففي من لم يصلّها إلى أن فات الوقت من الزوال أو الغروب من غير عزل نقول بأنّها صدقه، تمسكاً بعدم القول بالفصل القطعي.

(وقد يقال): إذا لم يعزلها لكنّه أداها بعد الوقت فالمؤدّي فطره لأنّ عدم جواز التأخير حكم تكليفي، أمّا الحكم الوضعي فغير موقت بوقت، والتحديد بالوقت قد كان بالنسبه إلى الحكم التكليفي فقط؛ لأنّ الفطره ثابتة في الذمه كزكاة المال الثابته في نفس المال، وعلى هذا فالمكلف مدين بصاع

لكل من نفسه و عائلته في الذمه كالدين.

و (الجواب): إنا قد حَقَّقنا عدم كون الفطره من الحكم الوضعي و لم نجد أى دليل من آيه أو روايه حتى روايه ضعيفه على كونها حكماً وضعياً و كون الذمه

---

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٠، الحديث ١، الباب ١ من أبواب زكاه الفطره.

(٣) في الصفحه ٢٢٩.

(٤) و هو كون الفطره صدقه بعد صلاه العيد.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٣٧

.....

---

- مشغوله بالفطره بما لا مزيد عليه «١».

و (ما يقال) «٢»: ان المؤدى بعد الوقت فطره و إن عصى بالتأخير تمسكاً بالاستصحاب، و ذلك للشك في سقوط التكليف بخروج الوقت فيستصحب الوجوب، و لا- ينافي جريان الاستصحاب توقيت الفطره بصلاه العيد أو زواله؛ لأن العبره في جريان الاستصحاب اتحاد القضيتين بنظر العرف، و العرف يرى بقاء التكليف الأول، فإذا صدق ان هذا من نقض اليقين بالشك و إن القضيتين المتيقنه و المشكوكه قضيه واحده شمله قوله (عليه السلام): لا ينقض اليقين بالشك «١» و بذلك يثبت لزوم الإتيان بالفطره بعد خروج الوقت أيضاً.

(نقول): (أولاً): هذا مبتن على جريان الاستصحاب في الأحكام الكليه الإلهيه و هو غير تام، بل الصحيح: عدم جريانه فيها.

---

(١) سبق تحقيقه في ص ٢٤ و ص ١٤٩.

(٢) و القائل هو الشيخ، و الديلمى، و الفاضل في جمله من كتبه و الحلّى، و جماعه من المتأخرين، للاستصحاب.

«إنّ الاستصحاب مقدّم على البراءه، و لا- ينافيه التوقيت إذ لا مانع من جريان استصحاب وجوب الموقت بعد خروج الوقت، و دعوى تعدّد الموضوع ممنوعه كما حرّر في محلّه مع انّ التوقيت للأداء لا للمال الذى فى الذمه فلا مانع من استصحاب بقائه» المستمسك: ج ٩، ص ٤٣١.



الوسائل: ج ٥، ص ٣٢١، الحديث ٣، الباب ١٠ من أبواب الخلل في الصلاة، و روايات أخرى في الباب و غيره.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٣٨

.....

- و (ثانياً): لا وحده بين القضيتين لأنّ القضية الأولى المتيقّنه محدوده بوقت خاصّ و هو صلاه العيد لمن يصلّيها، و الزوال لمن لم يصلّها و معنى الموقت، التقييد بالوقت و سقوطه بعد الوقت، و لو فرضنا وجوبه بعد الوقت فهو وجوب آخر بدليل آخر كالصلاه المتروكه في الوقت لعذر أو غير عذر فإنّه يجب قضاؤها، و وجوب القضاء غير الوجوب الأوّل و هو فرد آخر، فإنّ الفرد الأوّل قد زال جزماً بانقضاء وقته، و هذا الفرد الثاني مشكوك الحدوث إلّا إذا ثبت بدليل.

و فيما نحن فيه كذلك قد زال الفرد الأوّل، و الفرد الثاني مشكوك الحدوث يحتاج إثباته إلى دليل؛ لأنّه يشكّ الآن بعد الوقت في وجوب الفطره، و هذه قضيه غير تلك القضيه المتيقّنه فإذا جرى الاستصحاب فهو من القسم الثالث من استصحاب الكلّي، و هو كون المتيقن زائلاً قطعاً و يشكّ في حدوث فرد آخر غير الفرد الزائل.

و معنى التوقيت: أنّ الأمر الأوّل كان متعلقاً بإيجاد الطبيعي مقيداً بزمان خاصّ، و بقاء ذلك الوجوب بعد انتهاء الوقت غير معقول، فإن ثبت وجوب بعد الوقت فهو فرد آخر من الوجوب غير الفرد المتيقن فهو فرد مشكوك الحدوث فليس هنا اتحاد بين القضيتين، بل هنا قضيه واحده متيقّنه، و قضيه اخرى مشكوكه و لما يشكّ في حدوث فرد آخر غير الفرد المتيقن يستصحب عدم جعل هذا الفرد و ليس هذا من موارد استصحاب الفرد الأوّل، إذ لا يمكن إثبات الوجوب بالاستصحاب.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٣٩



بل يؤدّيها بقصد القربه من غير تعرّض للأداء و القضاء (١)

### [ (مسأله ١) لا يجوز تقديمها على وقتها ]

(مسأله ١) لا يجوز تقديمها على وقتها في شهر رمضان على الأحوط [٢]

و (المتحصّل) من جميع ما ذكرنا: أنّ سقوط الفطره بعد خروج الوقت إذا لم يكن قد عزلها في وقته هو الصحيح، سواء كان التأخير لعذر أو لغير عذر.

(١) و لا بأس بذلك بعنوان الاحتياط بقصد الجامع بين الفطره و الصدقه المستحبه.

(٢) في ذلك خلاف، فقد ذهب جمع إلى الجواز «١» و جمع إلى عدمه «٢» و ادّعى لكل من القولين الشهره و نسب إلى الشيخ كلا القولين باعتبار الاختلاف في كتبه.

و نسب الشهيد في الدروس القول بالجواز إلى المشهور على ما حكى عنه- «١» و نسب صاحب المدارك القول بعدم الجواز إلى المشهور على ما حكى

(١) قال ابنا بابويه و الشيخ في المبسوط و الخلاف و النهايه: يجوز إخراجها فطره من أوّل شهر رمضان إلى آخره، و نسبه المفيد و سلّار و ابن البراج إلى الروايه. بل في الدروس و المسالك: أنّه المشهور، بل في الخلاف: الإجماع عليه. الجواهر: ج ١٥، ص ٥٢٩.

(٢) كالمحقّق في الشرائع فإنّه قال: لا- يجوز تقديمها قبله إلّا على سبيل القرض على الأظهر و في الجواهر: و الشيخين و أبي الصلاح و ابن إدريس و غيرهم على ما قيل، بل في المدارك و غيرها: أنّه المشهور بين الأصحاب لثبوت توقيتها. الجواهر: ج ١٥، ص ٥٢٩.

(١) الجواهر: ج ١٥، ص ٥٢٩.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٤٠

.....

(و الظاهر): هو الجواز، و إن كان مقتضى القاعده الأوليه عدم الجواز باعتبار أن إتيان الواجب قبل وجوبه و سقوط الواجب في طرفه به يحتاج إلى الدليل مضافاً

إلى ما دلّ على عدم جواز تقديم زكاة المال على وقت الوجوب «٣» بل في بعض الروايات مثل تقديم زكاة المال على وقت الوجوب بتقديم الصلاة على وقتها «٤».

□  
إلّا أن صحّحه الفضلاء نصّت على الجواز، و هي عن أبي جعفر و أبي عبد الله (عليهما السلام) أنّهما قالوا: على الرجل أن يعطى عن كل من يعول من حرّ و عبد، و صغير و كبير، يعطى يوم الفطر قبل الصلاة فهو أفضل، و هو في سعه أن يعطيها من أول يوم يدخل من شهر رمضان إلى آخره الحديث «١».

و (حمل) صاحب الوسائل «٢» و غيره «٣» التقديم على كونه بعنوان القرض للفقير.

---

(٢) المصدر المتقدم.

(٣) و هي في الوسائل: ج ٦، ص ٢١٢، الباب ٥١ من أبواب المستحقين للزكاة.

(٤) المصدر المتقدم، الحديث ٢، ٣.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٦، الحديث ٤، الباب ١٢ من أبواب زكاة الفطره.

(٢) يعرف ذلك من عنوان الوسائل الباب بقوله: و جواز تقديمها من أول شهر رمضان إلى آخره قرضاً الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٥، الباب ١٢ من أبواب زكاة الفطره.

(٣) الحدائق: ج ١٢، الصفحة ٣٠٥.

فقه العتره في زكاة الفطره، ص: ٢٤١

كما لا إشكال في عدم جواز تقديمها على شهر رمضان (١) نعم إذا أراد ذلك أعطى الفقير قرضاً ثم يحسب عند دخول وقتها [٢]

---

(بعيداً جداً) لجواز القرض قبل شهر رمضان بشهر أو شهرين أو سنه أو أكثر، فما وجه تخصيص التقديم قرضاً بشهر رمضان بالخصوص.

و هذه الصحيحه تامّه سنداً و دلالة، و القائل بمفادها كثير، و مؤيده بدعوى الشهره «٤» فالقول بجواز التقديم في شهر رمضان لا بأس به، و إن كان التأخير إلى وقت الوجوب أفضل لنصّ الصحيحه «٥» عليهما.

بعنوان زكاه الفطره، بلا خلاف، فإنه إن أداها بهذا العنوان لا تقع فطره.

(٢) هذا لو بقي الأخذ على شرائط الاستحقاق، و ذلك لما دلّ على جواز احتساب الدين زكاه من دون اختصاص بزكاه المال، و رواياتها مطلقه تشمل زكاه الفطره «١».

(٤) التي ادّعاها الدروس و المسالك بل في الخلاف الإجماع عليه راجع الجواهر: ج ١٥، ص ٥٢٩.

(٥) أي صحيحه الفضلاء المتقدمه في ص ٢٤٠.

(١) تقدّم في ص ١٢ أنّ زكاتي المال و الفطره مشتركتان في الأحكام إلّا ما دلّ الدليل على اختصاصه بأحدهما، بل تشريع الزكاه كان لزكاه الفطره على ما دلّت عليه صحيحه هشام بن الحكم المتقدمه في ص ١٢.

و روايات جواز احتساب الدين زكاه تراها في الوسائل: ج ٦، ص ١٧٢، الباب ١٨، و في ص ٢٠٥، الباب ٤٦ من أبواب المستحقين للزكاه.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٤٢

### [ (مسألة ٢) يجوز عزلها في مال مخصوص من الأجناس أو غيرها بقيمتها ]

(مسألة ٢) يجوز عزلها في مال مخصوص من الأجناس (١) أو غيرها بقيمتها (٢) و ينوى حين العزل (٣) و إن كان الأحوط تجديدها حين الدفع أيضاً، و يجوز عزل أقلّ من مقدارها (٤) أيضاً، فيلحقه الحكم و تبقى البقيه غير معزوله على حكمها.

(١) لا إشكال في ذلك كزكاه المال، و قد دلّت روايات على الجواز «٢» منها موثقه إسحاق بن عمار المتقدمه: إذا عزلتها فلا يضرّك متى أعطيتها قبل الصلاة أو بعد الصلاة «٣» و يتعيّن به المال في كونه فطره.

(٢) من النقود و العملات دون غيرها، و ذلك لعدم لزوم كونها من أجناس القوت لأنّ الفطره ماليه تلك الأجناس، و لا خصوصيه لهذه الأجناس، فكما يجوز عزل العين يجوز عزل قيمه أيضاً؛ لصدق عزل الفطره بذلك، فإنّ قيمه أيضاً فطره.

(٣) بمقتضى

(٤) الظاهر ابتناء المسأله على جواز إعطاء الفقير أقل من صاع و سيأتي الكلام فيه «١».

(٢) تراها فى الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٠، الحديث ١٦، الباب ٥ و الحديث ١، ٢، ٤، ٥ من الباب ١٣ من أبواب زكاه الفطره.

(٣) المتقدمه فى ص ٢٣٥، و هى فى الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٨، الحديث ٤، الباب ١٣ من أبواب زكاه الفطره.

(١) فى المسأله ٣ من فصل مصرف زكاه الفطره ص ٢٨٧ و اختار سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) هناك جواز إعطاء الأقل من صاع لعدم الدليل على المنع.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٤٣

.....

- فعلى القول بالجواز هناك لعدم كون الأجزاء ارتباطيه فإنه كما أنّ الصاع الكامل فطره كذلك نصف و ربع الصاع فطره أيضاً جاز عزل الأقل من صاع لشمول دليل العزل لذلك.

و على القول بعدم الجواز هناك لعدم صدق الفطره على الأقل من صاع لأنه نصف فطره مثلاً و ليس بفطره لا يجوز عزلها لعدم شموله دليل العزل و هو قوله (عليه السلام): إذا عزلتها فلا يضرك «٢» فإنّ العزل على خلاف القاعده أى: تعيين الواجب فى فرد معين بحيث لا- يوجب الضمان لو تلف بدون تعدّد و تفريط، و كذا عدم جواز تبديله، و غير ذلك من آثار العزل يحتاج إلى دليل.

تبقى دعوى الولاية من: أنّ للمالك الولاية على المال بالعزل و غير العزل و بناءً عليه فللمالك عزل الكلّ أو البعض على ما ادّعاها الشهيد (قدّس سرّه) فى المسالك «١».

لكن هذه الدعوى خاليه عن الدليل، فإنّ الثابت من ولاية المالك ولايته فى تعيين الفطره و الفقير و غيره من المصارف، دون الولاية المطلقة حتى فى التبعض بمعنى تعيين الزكاه فى مال

خاص أى: بعض الفطره الواحده و جعله مصداقاً للفطره و ترتب أحكامها عليه، و لا يبعد كما أشرنا إليه «٢» ابتناء المسأله هذه

---

(٢) و هى فى موثقه إسحاق بن عمّار المتقدّمه فى ص ٢٤٢.

(١) على ما فى الجواهر: ج ١٥، ص ٥٣٥.

(٢) فى صدر هذا الشرح فى ص ٢٤٢.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٤٤

و فى جواز عزلها فى الأزيد بحيث يكون المعزول مشتركاً بينه و بين الزكاه وجه، لكن لا يخلو عن إشكال و كذا لو عزلها فى مال مشترك بينه و بين غيره مشاعاً و إن كان ماله بقدرها [١]

---

على مسأله إعطاء الفقير أقلّ من صاع فإنّ جاز هناك جاز هنا و إلّا فلا «٣».

(١) الفرق بين الصورتين كون المال فى الأولى كلّ له و قد جعل قسماً منه فطره بالعزل، و فى الثانيه يكون غيره شريكاً معه فى المال سواء كانت حصّته فيه بقدر الفطره أو أكثر و تكون الشركاء فى هذه الصوره الثانيه ثلاثه إذا كانت حصّته أكثر من قدر الفطره.

و يقع الكلام فى كلتا الصورتين معاً لأنّهما من باب واحد.

ذهب المسالك إلى عدم الجواز استناداً إلى تحقّق الشركه المنافيه للعزل و لأنّ ذلك يوجب جواز عزلها فى جميع ماله و هو غير المعروف من العزل «١».

و قال صاحب الجواهر: لا- ريب فى عدم صدقه بالعزل فى جميع المال و نحوه، أمّا اعتبار عدم الزيادة فيه أصلاً فمحل منع خصوصاً مع رفع اليد عن الزيادة. «٢».

---

(٣) راجع ص ٢٤٢ الهامش رقم ٣.

(١) و إليك نصّ المسالك على ما فى الجواهر: ج ١٥، ص ٥٣٥: «أنّ المراد بعزلها تعيينها فى مال خاصّ بقدرها فى وقتها بالتّيه، و فى تحقّق العزل

مع زيادته عنها احتمال، و يضعف بتحقق الشركه، و أنّ ذلك يوجب جواز عزلها في جميع ماله و هو غير المعروف من العزل.».

(٢) الجواهر: ج ١٥، ص ٥٣٥، و حاصله: التفصيل بين عزله في جميع أمواله فلا يجوز، و في البعض يجوز إذا رفع اليد عمّا زاد عن مقدار الفطره.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٤٥

### [ مسأله ٣) إذا عزلها و آخر دفعها إلى المستحق ]

(مسأله ٣) إذا عزلها و آخر دفعها إلى المستحق فإن كان لعدم تمكّنه من الدفع لم يضمن لو تلف، و إن كان مع التمكّن منه ضمن (١)

---

و الظاهر: عدم الفرق في عدم الجواز بين العزل في بعض المال أو في جميع الأموال لأنّ ميزان صدق العزل هو: التعيين، و لا تعيين حينئذٍ لأنّ الإشاعه تنافي مفهوم العزل، مع أنّ الوارد في الروايات عنوان الإخراج «٣» و العزل «٤» و هما لا يصدقان مع الاشتراك.

نعم لا يبعد صدق العزل في المال الأكثر مقداراً من الفطره إذا رفع اليد عن تمام المال و جعل الزائد صدقه مندوبه، و ذلك لصدق العزل الذي هو الإفراز و عدم الشركه مع الفقير.

و في غير هذه الصوره فالقاعدته عدم الجواز كما إذا كان لديه دينار واحد و كانت عليه زكاه الفطره بمقدار ربع دينار و أراد تعيين ربع ذلك الدينار زكاه، فإنّ هذا ليس افرازاً لعدم تعين الفطره بذلك.

(١) و ذكر هذا الحكم في زكاه المال أيضاً «١» و استنتج ذلك من الروايات المختلفه «٢»، لكن في زكاه الفطره لم ترد أيّ روايه لا في الضمان و لا في عدم

---

(٣) عنوان الإخراج ورد في الوسائل: ج ٦، الحديث ١٦، الباب ٥؛ و الحديث ٢ من الباب ١٣ من أبواب زكاه الفطره.

(٤) عنوان العزل

ورد في الوسائل: ج ٦، الحديث رقم ١، ٤، ٥ من الباب ١٣ من أبواب زكاة الفطره.

(١) راجع المتن في المستمسك: ج ٩، ص ٣٤٠، المسأله ٣ من فصل وقت وجوب إخراج الزكاه.

(٢) تأتي الإشارة إلى بعضها في ص ٢٤٦ الهامش رقم ٢.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٤٦

.....

- الضمان، فإن قلنا بالضمان في زكاه المال و قلنا بأن حكم زكاه الفطره حكم زكاه المال فهو، و إلا فلا دليل على الضمان بمجرد التأخير فإن المال المفروز أمانه شرعيه في يد المالك، فإن تلف مع صدق التعدي و التفريط ضمن على القاعده لأن يده حينئذ يد ضمان، و إلا بأن كان التأخير لغرض عقلائي كانتظار فقير معين كان قد وعده بها فلا ضمان؛ لعدم الفوريه في الأداء لقوله (عليه السلام): «إذا عزلتها فلا يضرك متى أعطيتها قبل الصلاه أو بعد الصلاه الحديث «٣».

بل قد تقدم أنّ الحال كذلك في زكاه المال أيضاً.

و ذلك لعدّه صحاح مضمونها: عدم الضمان بعد العزل و قد برئت ذمته «١»، و في بعضها: ثم سَمّاها لقوم «٢» و في بعضها: لم يسمّها لأحد «٣» و لذا قلنا: إنّ

(٣) هذه موثقه إسحاق بن عمار المتقدمه في ص ٢٤٢.

(١) و ذلك مفاد عدّه روايات تراها في الوسائل: ج ٦، الحديث رقم ٣، ٤، الباب ٣٩؛ و الحديث رقم ٢، ٣، الباب ٥٢ من أبواب المستحقين للزكاه و غيرها من الروايات.

(لا- يقال): هناك روايات دلت على الضمان و هي صحيحه محمّد بن مسلم و صحيحه زراره الحديث ١، ٢، الباب ٣٩ من المصدر المذكور.

(فإنّا نقول): أنّهما خارجتان عن محلّ البحث لأنّ الأولى وارده في النقل من البلد و الثانيه في الوكيل



المبعوث إليه الزكاه، و محل البحث في خصوص العزل.

(٢) و في صحيحه أبي بصير الوارده في الوسائل: ج ٦، ص ١٩٨، الحديث ٣، الباب ٣٩ من أبواب المستحقين للزكاه.

(٣) و هي صحيحه عبيد بن زراره الوارده في الوسائل: ج ٦، ص ١٩٩، الحديث ٤، الباب ٣٩ من أبواب المستحقين للزكاه.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٤٧

### [ (مسألة ٤) الأقوى جواز نقلها بعد العزل إلى بلد آخر ]

(مسألة ٤) الأقوى جواز نقلها بعد العزل إلى بلد آخر و لو مع وجود المستحق في بلده (١) و إن كان يضمن حينئذ مع التلف، و الأحوط عدم النقل إلّا مع عدم وجود المستحق.

العبره مطلقاً في زكاه الفطره و زكاه المال بالتعدّي أو التفريط فإن حصل أحدهما ضمن و إلّا فلا ضمان، فالحكم تابع لقاعده التعدّي و التفريط.

و بناءً على ذلك فلا بأس بالتأخير لانتظار الفقير أو مصرف أولى إذا لم يكن في ذلك تعدّ أو تفريط.

(١) المعروف جواز نقل زكاه الفطره من بلد إلى آخر، غاية الأمر ثبوت الضمان عند التلف لو كان في البلد المنقول منه مستحق لها، كما كان الحال كذلك في زكاه المال «١».

و استدلوا على ذلك بولاية المالك على زكاه الفطره، و أنّها كزكاه المال.

و حمل ما دلّت على المنع من نقل الفطره من بلد إلى بلد «٢» لى أفضليه الصرف في البلد.

و (الجواب): أنّ الولاية لم تثبت إلّا في موارد خاصّه كتعيين المال زكاه،

(١) كزّر سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) اشتراك زكاتي الفطره و المال في الأحكام بل إنّ أوّل نزول الزكاه كان في الفطره على ما دلّت عليه صحيحه هشام المتقدمه في ص ١٢، و عليه فالوجه في عدم إجراء حكم المال على الفطره هنا وجود روايات ناهيه عن نقل الفطره و

هي موثقه الفضيل و صحيحه على بن بلال الآتيتان ص ٢٤٨ و ٢٤٩.

(٢) و أدله المنع هي موثقه فضيل و صحيحه على بن بلال الآتيتان في الصفحه ٢٤٨ و ٢٤٩.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٤٨

.....

- و عزله، و صرفه على المستحق، اما ولايته على الخصوصيات الأخرى كالنقل و التبديل بعد العزل و أمثال ذلك فلا بد له من دليل.

فبعد ما أفرزت الزكاه و تعين المال زكاه لا بد لجواز نقله إلى بلد آخر مع وجود المستحق في البلد من دليل.

نعم: مع عدم وجود المستحق في البلد لا بأس بنقله.

و أمّا دعوى كون زكاه الفطره كزكاه المال في جواز النقل، فهي دعوى بلا- دليل بل قياس، فلعلّ لزكاه الفطره خصوصيه لم توجد في زكاه المال كما يظهر من بعض الروايات من جهه الشهره «١».

و نحو ذلك و الروايات الناهيه عن نقل الفطره تامه سنداً و دلالة و لا وجه لحملها على الأفضليه و الاستحباب؛ لأنه حمل بلا شاهد.

و الوارد في الباب روايتان:

□  
(الأولى): موثقه الفضيل عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: كان جدّي (عليه السلام) يعطى فطرته الضعفه «الضعفاء» و من لا يجد و من لا يتولّى،

(١) إشاره إلى ما ورد من إعطاء الفطره إلى المخالف من الجيران للشهره و هو قوله (عليه السلام) في موثقه إسحاق بن عمّار عن أبي إبراهيم (عليه السلام)، قال: سألته عن صدقه الفطره أعطيها غير أهل ولايتي من فقراء جيرانى؟ قال: نعم، الجيران أحقّ بها لمكان الشهره الوسائل: ج ٦، ص ٢٥٠، الحديث ٢، الباب ١٥ من أبواب زكاه الفطره، و ليس الأمر كذلك في زكاه المال فإنه لا يجوز إعطائها إلى المخالف.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص:

□  
- قال: وقال أبو عبد الله (عليه السلام): هي لأهلها إلا أن لا تجدهم، فإن لم تجدهم فلمن لا ينصب، ولا تنقل من أرض إلى أرض وقال: الإمام يضعها حيث يشاء و يصنع فيها ما رأى «٢».

و هي تامه سنداً، و صريحه دلالة لقوله (عليه السلام): «و لا تنقل من أرض إلى أرض».

و ظاهر النهي: التحريم.

و على هذا فالجواز يحتاج إلى دليل.

(الروايه الثانيه): صحيحه على بن بلال قال: كتبت إليه هل يجوز أن يكون الرجل في بلده و رجل آخر من إخوانه في بلده اخرى يحتاج، ان يوجه له فطره أم لا؟ فكتب: تقسم الفطره على من حضر، و لا يوجه ذلك إلى بلده اخرى، و إن لم يجد موافقا «١».

و هذه تامه سنداً و صريحه في عدم جواز النقل حتى لو لم يكن في البلد مؤمن اما صرفها في البلد مع عدم المؤمن فسيأتي الكلام فيه «٢» من ان الفطره

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٥٠، الحديث ٣، الباب ١٥ من أبواب زكاه الفطره.

و وجه كونها موثقه روايه الشيخ لها عن على بن الحسن بن فضال و هو موثق، و طريق الشيخ إليه و إن كان ضعيفاً إلا أن سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) صحّحه بما تقدّم في الصفحه ٤٧ و ص ٤٨ الهامش رقم ١.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٥١، الحديث ٤، الباب ١٥ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) في الصفحه ٢٥٩.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٥٠

### [ (مسأله ٥) الأفضل أداؤها في بلد التكليف بها ]

(مسأله ٥) الأفضل أداؤها في بلد التكليف بها (١) و إن كان ماله بل و وطنه في بلد آخر، و لو كان له مال في بلد آخر و عينها فيه ضمن بنقله عن

ذلك البلد إلى بلده أو بلد آخر مع وجود المستحق فيه.

### [ (مسألة ٦) إذا عزلها في مال معين لا يجوز له تبديلها بعد ذلك ]

(مسألة ٦) إذا عزلها في مال معين لا يجوز له تبديلها بعد ذلك (٢).

تمتاز عن زكاة المال بجواز إعطائها للمستضعفين من أهل الخلاف عند عدم وجود المؤمن بخلاف زكاة المال، فإنها خاصية بأهل الولاية ولا تعطى إلى غيرهم حتى لو لم يوجد فقير مؤمن، بل لا بد له من صرفها في غير سهم الفقراء من مصارف الزكاة أو الانتظار.

و على ضوء هاتين المعتبرتين فالحكم بعدم جواز نقل الفطره إلى بلد آخر هو الصحيح و لا أقل من الاحتياط الذي ذكره الماتن (قدس سرّه).

(١) بل هو الواجب كما ظهر في المسألة المتقدمه و ممّا ذكرنا في تلك المسألة يظهر حكم الفروع التي ذكرها في هذه المسألة.

(٢) و ذلك لما دلت الروايات على أنّ المال يتعين زكاة بالعزل كقوله (عليه السلام): إذا عزلتها فلا يضرك متى أعطيتها قبل الصلاة أو بعد الصلاة «١» و في بعضها: «فقد براء» «٢» و لما تعين بالعزل كونه فطره ليس له التبديل، لاحتياجه

(١) هذه موثقه إسحاق بن عمار المتقدمه في ص ٢٤٢، و هي في الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٨، الحديث ٤، الباب ١٣ من أبواب زكاة الفطره.

(٢) و هو صحيحه زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل أخرج فطرته فعزلها حتى يجد لها أهلاً، فقال: إذا أخرجها من ضمانه فقد براء، و إلما فهو ضامن لها حتى يؤدّيها إلى أربابها. الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٨، الحديث ٢، الباب ١٣ من أبواب زكاة الفطره.

فقه العتره في زكاة الفطره، ص: ٢٥١

.....

- إلى الولاية و لم تثبت ولاية المالك على التبديل، نعم تثبت ولايته على الإفراز و

اختيار الفقير أو مصرف آخر من مصارف الزكاه، أما الولايه المطلقه حتى على التبدیل بعد التعین فلم يدل عليه دليل، بل في بعض الروایات: ما كان لله لا يرجع (١). فبعد تعيينه لله و كونه زكاه ليس قابلاً للرجوع عنه و لو بتبديله بمال آخر فتحصل: عدم جواز التبدیل بعد العزل.

(١) لم أعر على روايه بهذا النص و قد ذكر سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) ذلك في زكاه المال أيضاً، إلا أنه وردت بمضمونه روايات كثيره في الوسائل و إليك نصوص بعضها:

□  
«. لم يرجع في الأمر الذي جعله لله فكذلك لا يرجع في الصدقه» الحديث ١، الباب ٢٤ من أبواب الصدقه، ج ٦، ص ٢٩٤.

□  
«. الرجل يتصدق على بعض ولده بصدقه و هم صغار إله أن يرجع فيها؟ قال: لا، الصدقه لله تعالى». الحديث ٢، الباب ٤ من أحكام الوقوف و الصدقات، ج ١٣، ص ٢٩٨.

□  
«. لا يرجع في الصدقه إذا تصدق بها ابتغاء وجه الله» المصدر، الحديث ٥.

□  
«. فما جعل لله عزّ و جلّ فلا رجعه له فيه.» الحديث ١، الباب ١١ من أحكام الوقوف و الصدقات، ج ١٣، ص ٣١٦.

□  
«. لا يرجع في الصدقه إذا ابتغى بها وجه الله عزّ و جلّ» المصدر، الحديث ٧.

□  
«. فإذا تصدق بها على وجه يجعله لله فإنه لا ينبغي له» الحديث ٣، الباب ١٢ من أحكام الوقوف و الصدقات، ج ١٣، ص ٣١٨.

□  
«. و لا ينبغي لمن أعطى لله شيئاً أن يرجع فيه.» الحديث ١، الباب ٣ من أحكام الهبات، ج ١٣، ص ٣٣٤.

و مثلها الحديث ١، من الباب ١٠، من أحكام الهبات، ج ١٣، ص ٣٤٢.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٥٣

## [فصل في مصرفها]

### أشاره

فصل في مصرفها

فقه العتره

.....

مصرفها:

مصرف زكاه المال.

يجوز إعطاء الفطره للمستضعفين من أهل الخلاف عند عدم المؤمنين مع عدم جواز إعطائهم زكاه المال.

لا يشترط عداله المستحق المسأله: ١.

جواز تولي المالك دفعها مباشره أو توكيلاً المسأله: ٢.

الأفضل دفعها إلى الفقيه الجامع المسأله: ٢.

إعطاء الفقير أقل من صاع أو أكثر إلى حد الإغناء المسأله: ٣ و ٤.

استحباب تقديم الأرحام ثم. المسأله: ٥.

حكم المدفوع بعنوان الفقر فبان الخلاف المسأله: ٦.

دعوى الفقر المسأله: ٧.

تيه القربه المسأله: ٨.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٥٥

.....

فصل فى مصرفها و هو مصرف زكاه المال [١]

(١) وقع الكلام فى مصرفها و أنه الأسهم الثمانيه كزكاه المال، أو خصوص الفقراء و المشهور هو الأول و إن لم يرد فى ذلك نص خاص، و الوارد فى الروايات ذكر خصوص الفقراء «١» لكنها تحمل على أظهر أفراد المصرف و أهمها لا أنها تختص بهم، فإن قوله تعالى «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ

ابن السبيل» (٢) يدلّ على عموم المصرف للأصناف الثمانية في زكاة الفطره كزكاة المال، بقرينه صحيحه هشام بن الحكم من أنه: «نزلت الزكاة و ليس للناس أموال و إنّما كانت الفطره» (٣).

فتحصل: أنّ الصحيح ما ذهب إليه المشهور من عموم المصرف للأصناف الثمانية.

و استدللّ القائلون باختصاص الفطره بالفقراء بروايات.

---

(١) و هي في الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٩، الباب ١٤ من أبواب زكاة الفطره.

(٢) الآية ٦٠ من سوره التوبه.

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٠، الحديث ١، الباب ١ من أبواب زكاة الفطره. و الظاهر أنّ المراد من آيه الزكاة هي قوله تعالى «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً» الآية ١٠٣ من

سوره التوبه و ذلك لتصريح ما رواه عبد الله بن سنان بذلك راجع الوسائل: ج ٦، ص ٣، الحديث ١، الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاه و ما تستحب فيه.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٥٦

.....

- (منها): صحيحه الحلبي فى حديث-: انّ زكاه الفطره للفقراء و المساكين «١».

تقريب الاستدلال: أنّها نصّت على أنّ مصرف الفطره هم الفقراء و المساكين.

و الجواب: أنّه لا- بدّ من حملها على كون ذكر الفقراء من باب ذكر أهمّ المصارف و أنّهم علّه تشريع الزكاه، المستفاده من الروايات المتقدم ذكرها، و مضمونها أنّ الله تعالى شرك الفقراء فى أموال الأغنياء و جعل لهم فى أموالهم ما يكفيهم فلو علم الله أنّه لا يكفيهم لجعل لهم أكثر «٢» و نعرف من هذه الروايات أنّ ذكر الفقراء فى صحيحه الحلبي و شبهها و حدهم دون باقى مصارف الزكاه لبيان الاهتمام بهم لا الانحصار بهم، لثبوت كون المصارف ثمانية فى زكاه المال، و زكاه الفطره كذلك لأنّ آيه الزكاه أوّل ما نزلت كان فى الفطره على ما دلّت على صحيحه هشام بن الحكم المتقدمه «٣».

فائده: المراد من المسلمين فى صحيحه الحلبي: أهل الولايات، و ذلك أمّا للتقييد أو للانصراف «٤».

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٨، الحديث ١، الباب ١٤ من أبواب زكاه الفطره.

أقول: أنّ الصحيحه لم ترد بهذا النصّ راجع التهذيب ج ٤، ص ٧٥. و الاستبصار: ج ٢، ص ٤٢. و نقلناها بتمامها فى ص ١٨١ الهامش رقم ٢ و ليس فيه هذا النصّ.

(٢) هذه روايات متعدده وردت فى أبواب متفرقه من الوسائل ج ٦، و قد أشرنا إليها فى هامش الصفحه ٥٠.

(٣) فى الصفحه ٢٥٥.

(٤) و سيأتى بيانه فى ص



٢٦١ فى تحقيق معتبره مالك الجهنى.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٥٧

.....

- و (منها): روايه يونس بن يعقوب التى رواها الشيخ ياسناده عن أبى القاسم ابن قولويه، عن جعفر بن محمد يعنى: ابن مسعود، عن عبد الله بن نهيك، عن ابن أبى عمير، عن محمد بن عبد الحميد، عن يونس بن يعقوب، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الفطره من أهلها الذين (الذى) يجب لهم؟ قال: من لا يجد شيئاً «١».

تقريب الاستدلال: أنه (عليه السلام) بقوله: «من لا يجد شيئاً» عين الفقير مصرفاً لها فلا تصرف الفطره فى باقى مصارف الزكاه الثمانيه.

و (الجواب) بضعف السند و الدلاله.

خويى، سيد ابو القاسم موسى، فقه العتره فى زكاه الفطره، در يك جلد، ه ق

فقه العتره فى زكاه الفطره؛ ص: ٢٥٧

أما (سنداً) فجعفر بن محمد بن مسعود العياشى و هو ابن العياشى المعروف صاحب التفسير فإنه لم يوثق «٢».

نعم عبّر عنه الشيخ بأنه فاضل «٣» و هذا التعبير لا يدلّ على التوثيق، و كذا روايته جميع كتب أبيه على ما ذكره الشيخ «٤» تدلّ على التوثيق.

و أما (دلاله) فبما تقدّم فى الجواب عن صحيحه الحلبي من أنّ ذكر الفقير عند بيان المصرف للاهتمام به لا للانحصار.

و (منها) روايه الفضيل التى رواها الشيخ ياسناده عن على بن مهزيار، عن إسماعيل بن سهل، عن حماد، عن حريز، عن الفضيل، عن أبى عبد الله (عليه)

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٩، الحديث ٣، الباب ١٤ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) راجع رجال الحديث: ج ٤، ص ١٢٣، تسلسل ٢٢٨٣.

(٣) راجع رجال الحديث: ج ٤، ص ١٢٣، تسلسل ٢٢٨٣.

(٤) راجع رجال الحديث: ج ٤، ص ١٢٣، تسلسل ٢٢٨٣.

فقه العترة

لكن يجوز إعطاؤها للمستضعفين من أهل الخلاف (١) عند عدم وجود المؤمنين.

---

السلام) قال: قلت له: لمن تحلّ الفطره؟ قال: لمن لا يجد الحديث «١».

بتقريب: أنّ «من لا يجد» هو الفقير.

و (الجواب): بضعف السند و الدلاله أيضاً.

أما (السند) فبإسماعيل بن سهل.

و (الدلاله) بما مرّ فى الجواب عن أختيها بعدم دلالتها على الانحصار بالفقير.

و (الحاصل): أنّ مصرف زكاه الفطره كمصرف زكاه المال هو الأسهم الثمانيه المذكوره فى الآيه المباركه «٢» بقريته صحيحه هشام بن الحكم المتقدمه «٣». الدالّه على أنّ نزول آيه الزكاه فى الفطره أوّلاً «٤».

فما ذكره الفقهاء من اتحاد مصرف زكاتى الفطره و المال هو الصحيح.

(١) «١» وقع الخلاف فى جواز إعطاء زكاه الفطره لأهل الخلاف، مع الاتفاق

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٩، الحديث ٤، الباب ١٤ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) و هى قوله تعالى: إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ. الآيه ٦٠ من سوره التوبه.

(٣) فى الصفحه ٢٥٥.

(٤) راجع تحقيقه فى ص ٢٥٥ الهامش رقم ٣.

(١) ملحوظه: من هنا إلى آخر بحث الفطره كان درس يوم واحد من محاضرات سيدنا الأستاذ (دام بقاؤه) و ذلك فى يوم الأربعاء ٢٢ شهر جمادى الاولى ١٣٩٧ هـ و قد ترك (دام ظلّه) شرح كثير من الفروع اكتفاءً بما سبق البحث عنه فى زكاه المال و قد راجعت الأبحاث السابقه فى ج ٣ و ٤ من كتاب الزكاه من فقه العتره و أوردتها هنا بحمد الله و المنّه.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٥٩

---

- على عدم جواز إعطائهم زكاه المال لاشتراط الإيمان في المستحقّ.

ذهب المشهور إلى أنّ حال زكاه الفطره حال زكاه المال لا تعطى إلّا لأهل الولايه «٢» و لو لم

يوجد من أهل الولاية لا تعطى لغيرهم بل تصرف في مصارف اخرى من الثمانية.

لكن ذهب الشيخ و جماعه من أتباعه «٣» و جماعه من المتأخرين إلى جواز إعطاء المستضعف منهم لعدّه روايات و هي طائفتان:

الطائفة الأولى: الروايات المطلقة في الجواز «٤».

(منها) موثقه إسحاق بن عمّار، عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال: سألته عن صدقه الفطره أُعطيها غير أهل ولايتي من فقراء جيراني؟ قال: نعم الجيران أحقّ بها لمكان الشهره «١».

تقريب الاستدلال: ورد السؤال عن إعطاء الفطره للمخالف و أجابه (عليه السلام) بنعم، و يريد (عليه السلام) بقوله: «لمكان الشهره» أنّ تركه يوجب

---

(٢) منهم المفيد و المرتضى و ابن الجنيد و ابن إدريس و جمع من الأصحاب الحدائق: ج ١٢، ص ٣١٤.

(٣) المصدر المتقدم.

(٤) الوسائل: ج ٦، ص ٢٥٠، الباب ١٥ من أبواب زكاه الفطره، الحديث ١، ٢، ٥، ٦ و غيرها.

(١) المصدر المتقدم، الحديث ٢.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٦٠

.....

---

- اشتهاً أمره و أنّه رافضى «٢».

و هذه مطلقة تشمل كل مخالف.

و (منها) روايه إسحاق بن المبارك في حديث قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن صدقه الفطره أُعطيها غير أهل الولاية من هذا الجيران؟ قال: نعم، الجيران أحقّ بها «٣».

و هذه مطلقة كالأولى إلّا أنّها ضعيفه سنداً بإسحاق بن المبارك فإنّه لم يوثق «٤».

الطائفه الثانيه: الروايات المقيده للجواز بقيود ثلاثه:

١ عدم وجود أهل الولايه.

٢ عدم نصب المخالف.

٣ كون المخالف مستضعفاً.

□  
(و التي دلت على القيد الأول): موثقه الفضيل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: كان جدّي (عليه السلام) يعطي فطرته الضعفه الضعفاء و من لا يجد و من لا يتولّى، قال: و قال أبو عبد الله (عليه السلام): هي لأهلها، إلّا أن

(٢) من حيث علم المخالفين بأن الشيعة لا يدفعونها إلى المخالفين.

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٢٥١، الحديث ٥، الباب ١٥ من أبواب زكاة الفطره.

(٤) راجع معجم رجال الحديث: ج ٣، ص ٦٤، تسلسل ١١٦٩.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ٢٦١

.....

- تجدهم، فإن لم تجدهم فلمن لا ينصب. «١».

(و التى دلت على القيد الثانى): موثقه الفضيل المتقدمه و صحيحه على بن يقطين انه سأل أبا الحسن الأول (عليه السلام) عن زكاة الفطره أ يصلح أن تعطى الجيران و الطوره ممن لا يعرف و لا ينصب؟ فقال: لا بأس بذلك إذا كان محتاجاً «٢».

(و التى دلت على القيد الثالث): صحيحه على بن يقطين المتقدمه و معتبره مالك الجهنى قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن زكاة الفطره فقال: تعطىها المسلمين فإن لم تجد مسلماً فمستضعفاً، و أعطِ ذا قرابتك منها إن شئت «٣».

(تحقيق سندها): السند تام؛ لأن القاسم بن بريد ثقه، وثقه النجاشى «٤» و مالك الجهنى موجود فى إسناد كامل الزيارات «١» و هو مالك بن أعين

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٥٠، الحديث ٣، الباب ١٥ من أبواب زكاة الفطره.

(٢) المصدر المتقدم، ص ٢٥١، الحديث ٦.

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ٢٥٠، الحديث ١، الباب ١٥ من أبواب زكاة الفطره.

(٤) فى رجاله: ص ٢٤٠؛ و معجم رجال الحديث: ج ١٤، ص ١٤.

(١) يعتمد سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) على جميع من ورد فى إسناد كامل الزيارات و تفسير على ابن إبراهيم القمى حتى لو لم يرد

فيه توثيق في كتب الرجال المعتمده عليها إذا لم يرد قدح فيه، و الوجه في ذلك شهادتهما بتوثيق كل من ورد في أسانيدهما و  
إليك نص كلامه (دام ظلّه)



فى معجم رجال الحديث ج ١، ص ٦٣ من الطبعة الاولى: [نحكم بوثاقه جميع مشايخ على بن إبراهيم الذين روى عنهم فى تفسيره مع انتهاء السند إلى أحد المعصومين (عليهم السلام)، فقد قال فى مقدمه تفسيره: «و نحن ذاكرون و مخبرون بما ينتهى إلينا من مشايخنا و ثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم.» فإن فى هذا الكلام دلالة ظاهره على أنه لا يروى فى كتابه هذا إلا عن ثقة إلى أن قال (دام ظلّه) فإنّ على بن إبراهيم يريد بما ذكره إثبات صحّته تفسيره، و إنّ رواياته ثابتة و صادرة من المعصومين (عليهم السلام)، و أنّها انتهت إليه بوساطة المشايخ و الثقات من الشيعة، و على ذلك فلا موجب لتخصيص التوثيق بمشايخه الذين يروى عنهم على بن إبراهيم بلا واسطه كما زعمه بعضهم، و يقول سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) فى صدر ص ٦٤ متّصلاً بالكلام السابق: و بما ذكرناه نحكم بوثاقه جميع من وقع فى إسناد كامل الزيارات أيضاً، فإنّ جعفر بن قولويه قال فى أول كتابه: «وقد علمنا بأننا لا نحيط بجميع ما روى عنهم فى هذا المعنى، و لا فى غيره، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا (رحمهم الله برحمته)، و لا- أخرجت فيه حديثاً روى عن الشذاذ من الرجال يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية، المشهورين بالحديث و العلم.»

فإنّك ترى هذه العبارة واضحة الدلالة على أنه لا يروى فى كتابه روايه عن المعصوم إلا و قد وصلت إليه من جهة الثقات من أصحابنا (رحمهم الله).

قال صاحب الوسائل بعد ما ذكر شهادته على بن إبراهيم: «بأنّ روايات تفسيره ثابتة و مرويه عن الثقات من الأئمة (عليهم

السلام) و كذلك جعفر بن محمد بن قولويه فإنه صرح بما هو أبلغ من ذلك في أول مزاره».

أقول: إن ما ذكره متين فيحكم بوثاقه من شهد على بن إبراهيم أو جعفر بن محمد بن قولويه بوثاقته، اللهم إلا أن يُبتلى بمعارض [معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٦٤.

فقه العترة في زكاة الفطره، ص: ٢٦٢

.....

---

- الجهني «١»، و المراد بالمسلم في هذه المعبره و في صحيحه الحلبي المتقدمه «٢»:

---

(١) راجع ترجمته في معجم رجال الحديث: ج ١٤، ص ١٦٣.

(٢) في ص ١٨١.

فقه العترة في زكاة الفطره، ص: ٢٦٣

و إن لم نقل به هناك [١]

---

المؤمن، و ذلك إمّا للانصراف أو التقييد بالقرائن الخارجيه و الظاهر: أن من ذهب إلى جواز إعطاء المخالف بشرط كونه مستضعفاً كالشيخ و من تبعه و جماعه من المتأخرين اعتمدوا على هذه الصحيحه.

و بهذه الطائفة المقيده نقيده الطائفة الأولى المطلقة «٣» و نحكم بجواز إعطاء الفطره إلى المخالف بشروط ثلاثه:

١ عدم وجدان المؤمن الفقير.

٢ عدم كون المخالف ناصباً.

٣ كون المخالف مستضعفاً، أي: لا يكون معانداً أو مقصراً في اختيار المذهب الحقّ و لذلك اختار المذهب الباطل.

(١) لاشتراط الإيمان في الفقير الذي يعطى زكاة المال.

و ذلك للروايات الكثيره و أكثرها صحاح و هي على طوائف.

(منها): الطائفه الوارده فى أنّ المخالف إذا استبصر لا يعيد عباداته إلّا الزكاه لأنّه وضعها فى غير موضعها « ١ ».

بتقريب: دلالتها على أنّ سبب عدم قبول زكاته إعطاؤها إلى غير المؤمن من المخالفين.

و (منها): طائفه تدلّ بالمفهوم على عدم جواز الإعطاء إلى غير المؤمن كقوله

---

(٣) المتقدّمه فى ص ٢٥٩.

(١) تقدّمت هذه الروايات فى ص ٦٧ الهامش رقم ٢.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٦٤

.....

---

- (عليه السلام): «.

لا تعط الصدقه و الزكاه إلا لأصحابك» (٢). و المستثنى منه بعمومه يدلّ على أنّ كلّ من هو غير مؤمن لا يعطى الزكاه.

و كقوله (عليه السلام): «. فى أهل ولايتك» (٣).

و قوله (عليه السلام): «. يضعها فى إخوانه و أهل ولايته» (١).

و هى تدلّ بالمفهوم على عدم إعطاء الزكاه إلى غير الشيعى إلا ما خرج بالدليل (٢)

---

(٢) هذه الجملة وردت فى صحيحه على بن بلال، الواردة فى الوسائل: ج ٦، ص ١٥٢، الحديث ٤، الباب ٥ من أبواب المستحقين للزكاه. و مثلها قوله (عليه السلام): «. و لا- يحلّ أن يدفع الزكاه إلا إلى أهل الولاية و المعرفه». المصدر ص ٤٢، الحديث ١، الباب ١٠ من أبواب ما تجب فيه الزكاه.

و قوله (عليه السلام): «. و لا تعطى إلا أهل الولاية». المصدر، ص ٩٨، الحديث ١٢، الباب ٢ من أبواب زكاه الذهب و الفضه.

و قوله (عليه السلام): «. فلا تعطها أنت و أصحابك إلا من يعرف». المصدر ص ١٤٤، الحديث ١، الباب ١ من أبواب المستحقين للزكاه.

و قوله (عليه السلام): «لا يجوز أن يعطى الزكاه غير أهل الولاية المعروفين» المصدر: ص ١٥٤، الحديث ١٠، الباب ٥ من أبواب المستحقين للزكاه.

(٣) هذه الجملة وردت فى ما رواه ضريس. الوسائل: ج ٦، ص ١٥٢، الحديث ٣، الباب ٥ من أبواب المستحقين للزكاه.

(١) هذه الجملة وردت فى روايه يعقوب التالیه فى الشرح. و يدلّ عليه الحديث ٩، ١٢، ١٥، الباب ٥ من أبواب المستحقين للزكاه، و الحديث ١، ٢، ٣، الباب ٣ من أبواب المستحقين للزكاه.

□  
(٢) و هو سهم المؤلفه و سبيل الله على ما مرّ فى فقه العتره كتاب الزكاه، ج ٤.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص:

- و (الحاصل): أنّ هذه الروايات تدلّ على اشتراط الإيمان في الفقير و عدم جواز إعطائها إلى غيره سواء المستضعف و غيره، و من تمكّن من الإيصال إلى المؤمن و من لم يتمكّن، فيعمّ إطلاقها جميع الصور.

إلّا أنّ هناك روايه دلّت على جواز الإعطاء إلى غير الناصب لو لم يتمكّن من المؤمن و هي ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حمّاد الأنصاري، عن أبان بن عثمان، عن يعقوب بن شعيب الحداد، عن العبد الصالح (عليه السلام) قال: قلت له: الرجل منّا يكون في أرض منقطعه كيف يصنع بزكاه ماله؟ قال: يضعها في إخوانه و أهل ولايته، قلت: فإن لم يحضره منهم فيها أحد؟ قال: يبعث بها إليهم، قلت: فإن لم يجد من يحملها إليهم؟ قال: يدفعها إلى من لا ينصب، قلت: فغيرهم، قال: ما لغيرهم إلّا الحجر «٣».

(الدلالة) دلّت على جواز إعطاء زكاه المال إلى غير الناصب من المخالفين في صوره عدم التمكّن من الشيعي.

و ذهب صاحب الجواهر إلى أنّها مطروحه أو محموله على مستضعف الشيعة أو نحو ذلك «١».

و (الصحيح): أنّها ضعيفه بإبراهيم بن إسحاق؛ لأنّ إبراهيم بن إسحاق في

(٣) الوسائل: ج ٦، ص ١٥٣، الحديث ٧، الباب ٥ من أبواب المستحقين للزكاه.

(١) الجواهر: ج ١٥، ص ٣٨١، و هذه الروايه ذكرها الجواهر باختلاف في نصّه مع الوسائل.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٦٦

و الأحوط: الاقتصار على فقراء المؤمنين و مساكينهم (١) و يجوز صرفها على أطفال المؤمنين أو تملكها لهم بدفعها إلى أوليائهم (٢) «٢».

□

هذه الطبقة هو إبراهيم بن إسحاق النهاوندي «٣» و قد روى عن عبد الله بن حماد

فى غير مورد. نعم، إبراهيم بن إسحاق فى غير هذه الطبقة ثقة و هو غير هذا لأمرين:

(الأول): أنّ هذا يروى عنه الحسين بن سعيد الأهوازى و هو لا يمكن أن يروى عن أصحاب الصادق (عليه السلام) فلا بدّ أن يكون هذا بحسب الطبقة هو النهاوندى، و هو ضعيف الحديث متّهم فى دينه «٤».

(الثانى): أنّه يروى عن عبد الله بن حمّاد الأنصارى و راوى كتاب عبد الله بن حمّاد هو إبراهيم بن إسحاق النهاوندى على ما ذكره النجاشى «١».

ثبت من هذين الوجهين أنّ هذا هو النهاوندى و هو ضعيف فالروايه ساقطه من دون حاجه إلى ردّها بالطرح. هذا كلّه فى زكاه المال.

(١) و هذا احتياط استحبابى لا بأس به.

(٢) و هذان النحوان من الصرف على الأطفال أو تملكهم بالدفع إلى أوليائهم

---

(٢) ذهب الماتن فى كتاب الزكاه فى المسأله ١ من فصل أوصاف المستحقين إلى جواز تملكهم بالدفع إلى وليهم أو الصرف عليهم إن لم يكن لهم ولي شرعى.

(٣) راجع ترجمته فى معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٧١.

(٤) المصدر عن النجاشى: «. كان ضعيفاً فى حديثه متهماً فى دينه» و عن الشيخ قريب من ذلك.

(١) معجم الرجال: ج ١٠، ص ١٨١.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٤٧

.....

---

- كما تقدّم فى زكاه المال و لم يرد فى خصوص الفطره نصّ خاصّ -، و ذكرنا هناك صوراً ثلاث.

(الأولى): ان يكون لهم ولي، و يدفع المال إلى أوليائهم.

(الثانيه): ان يكون لهم ولي، و لكن لا يدفع إليه بل يصرفه المالك عليهم.

(الثالثة): ان لا يكون لهم ولى فيصرفها المالك عليهم.

و الصورة الاولى لا كلام فيها، و فى الصورتين الأخيرتين أقوال:

١ المنع من صرف المالك عليهم فى الصورتين.

و عليه صاحب

الجواهر «٢» و احتمله أو مال إليه الشيخ الأنصارى بل يرجع الأمر إلى الولي من أب أو جد، و إن لم يكن أحدهما فالحاكم الشرعى.

٢ جواز الصرف عليهم فى الصورتين.

نقله صاحب الجواهر مستغرباً ذلك مع وجود الولي «١».

٣ التفصيل بجواز الصرف عليهم مع عدم وجود الولي، و المنع منه مع وجوده.

و قبل الخوض فى المقصود لا بدّ من بيان ما تمسك به المانعون و هو أحد الأمور التاليه:

(الأمر الأوّل): أنّ الزكاه للفقراء و المساكين بنحو الملك من الأوّل أى: قبل

---

(٢) الجواهر: ج ١٥، ص ٣٨٤.

(١) المصدر المتقدم، الصفحه ٣٨٥.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٦٨

.....

---

- التسليم و القبض، و القبض لأجل تشخيص المالك و إلّا فحصه الزكاه فى المال من الأوّل ملك للفقير، و بما أنّ الصغير لا يملك يتيماً كان أو غير يقيم بالقبض؛ لأنّ قبضه كالا قبض، لا بدّ من إعطائها إلى الولي حتّى يتحقّق القبض الصحيح.

و (بعبارة اخرى): أنّ المال الزكوى قسم منه لكلى الفقير قبل التسليم و تشخيصه إلى فرد معيّن يحتاج إلى القبض ليصحّ التملك، و قبض الصغير كالا قبض فلا بدّ من قبض الولي له.

و (الجواب): (أولاً): عدم ثبوت ملكيه الفقير و المسكين للزكاه من الأوّل و سبق تحقيقه فى كتاب الزكاه.

و (ثانياً): أنّ المستحقّ للزكاه لم ينحصر بالفقير و المسكين، بل أصناف المستحقين ثمانية، فكيف ينحصر الملك بالفقير و المسكين من الأوّل، بل هما مصرفان للزكاه.

و بناءً عليه كيف يمكن القول بأنهما من بين الأصناف الثمانية مالكان للزكاه من الأوّل، أى: قبل الافراز و القبض.



وَمِمَّا يُؤَيِّدُ أَنْ الزَّكَاةَ لَمْ تَكُنْ مِلْكًا لِهَٰمَا مِنَ الْأَوَّلِ، بَلْ تَتَحَقَّقُ مَلَٰكِيَتُهُمَا لَهَا بَعْدَ الْقَبْضِ: أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ:

الفقراء، و هو جمع محلّي بالألف و اللام الظاهر في الاستغراق و حمله على الكلّي يحتاج إلى القرينه و لا يكون ذلك إلّا بإرادته  
الصرف (أى: أنّ الصدقات تصرف في كلّ فرد فرد، بمعنى أنّ الصدقه

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٦٩

.....

– جعلت على نحو الصرف في الموارد الثمانيه) دون المملكه، فإنّه لا معنى لمملكه كل فقير لأنّها تستلزم التوزيع على كلّ واحد  
منهم، فإذا التزمنا بالمملكه فهى للجامع لا لكل واحد واحد.

و على كل، بما أنّ المصرف لا ينحصر بالفقراء و المساكين فاستفاده المملكه ابتداء أى: قبل تقسيم المال بين الزكاه و المالك، و  
قبض الفقير و المسكين لا- يمكن المساعدة عليها، بل الاستفادة من الآيه: أنّ هذه الحصه من المال و هى: الزكاه، خرجت عن  
ملك المالك و مصرفها هذه الجهات الثمانيه، بمعنى: أنّها ملك للجهات لا أنّها ملك للفقير، فلا تستفاد المملكه من الأوّل، بل  
المستفاد: المصرف.

و على هذا التقرير لا يرد قولهم: أنّ قبض الصغير كلا قبض.

□  
و أمّا ما في بعض الروايات من أنّ الله أشرك الفقراء في أموال الأغنياء «١» فلم يظهر منه الشركه المملكه، بل لعلّ المراد منه  
الشركه في المصرف لعدم انحصار المصرف بالفقير فحسب، فإنّ الغارم و سبيل الله و غيرهما من الأصناف الأخر من المصرف و  
شركاء مع المالك فما معنى التخصيص بالفقير؟

(الأمر الثاني): أنّ الاستفادة من الروايات في خصوص هذه الحصه أى:

□  
(١) في الوسائل: ج ٦، ص ١٤٨، الحديث ٤، الباب ٢ من أبواب المستحقين للزكاه، معتبره أبى المعزى و هذا نصّها: «انّ الله  
تبارك و تعالى أشرك بين الأغنياء و الفقراء في الأموال فليس لهم أن يصرفوا إلى غير شركائهم».

فقه العتره في

.....

- حصّه الفقراء كونها على نحو التملك، أى: يعطى الفقير ملكاً فيتصرف فيها بما شاء، وأن ما يعطى من الزكاة لا- بدّ من إعطائها إلى الفقير تملكاً و عليه فليس للمالك إعطاء الزكاة للفقير بلا تملك وقد اختاره صاحب الجواهر «٢» و من الواضح أنّ التملك لا يتحقّق إلّا بعد القبض، و لَمَّا كان قبض الصغير كلاً قبض لا بدّ من إعطاء المال إلى وليه، لعدم تحقّق الملكيه بقبض الصغير.

و (الجواب): أنّ هذه الدعوى و إن كانت دون الاولى فى الإشكال إلّا أنّ جوابها كجوابها لعدم الدليل على لزوم إعطاء الفقير بعنوان الملكيه دون المصرف، بل كما يجوز تملك الزكاة للفقير كذلك يجوز صرفها عليه. نعم، المتعارف إعطاؤها إليه بعنوان الملكيه، لكن العبره فى إفراغ الذمّه بوصول المال إلى الفقير تملكاً أو صرفاً، و لا دليل على لزوم كون الإيصال بعنوان التملك. (الأمر الثالث): أنّ الزكاة و إن لم تكن ملكاً للفقير ابتداء و لم يعتبر أنّ يكون إعطاؤها تملكاً إلّا أن تصرف الصغير و لو بإشباعه و الصرف عليه يحتاج إلى إذن الولي و لا يصحّ بدون إذنه.

و (الجواب): أنّه لا- دليل على لزوم إذن الولي فى كل تصرف يتعلّق بالطفل، فإنّه إذا كان جائعاً أو عطشاناً أو فى شدّه فهل لا يسعف إلّا بإذن الولي؟

(٢) الجواهر: ج ١٥، ص ٣٨٤، قوله: «و معلوم اعتبار الملك فى هذا السهم».

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ٢٧١

.....

- و (الرأى الصحيح فى المقام) لزوم إذن الولي فى (الأُمور الاعتباريه) كالعقود و الإيقاعات من جهه عدم الأثر لإنشاء الطفل و قصده.

أمّا (الأُمور التكوينيّه) فلا دليل على لزوم إذن الولي فيها كمساعدته و

الدفاع عنه.

و (الأظهر): جواز إعطاء الزكاه للصغير بشرط الصرف في مصالحه كالإشباع والإكساء والعلاج، سواء لم يكن له ولي أم كان، أذن أم لم يأذن.

على أنه لم يتحقق مورد لانعدام الولي؛ لأنه لو فقد الأب و الجد للأب، فالقيّم، ثم الإمام أو نائبه و وكيله، أولياء على الترتيب لأنه (عليه السلام) ولي من لا ولي له.

و على هذا التحقيق لا يعقل وجود صغير بلا ولي.

بل يمكن استفادته جواز الصرف على الصغير زكاه من صحيحه يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): عيال المسلمين أعطيتهم من الزكاه فاشترى لهم منها ثياباً و طعاماً و أرى أنّ ذلك خير لهم؟ قال: فقال: لا بأس «١».

و الدلالة واضحة على صرف الزكاه عليهم من دون ذكر مراجعته الولي في النصّ حيث أنّ السائل يرى شراء الطعام و الثياب خيراً لهم، و أجابه الإمام (عليه

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ١٥٦، الحديث ٣، الباب ٦ من أبواب المستحقين للزكاه.

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ٢٧٢

**[ مسألة (١) لا يشترط عداله من يدفع إليه ]**

(مسألة ١) لا يشترط عداله من يدفع إليه [١]

---

السلام) بعدم البأس في ذلك.

(١) و ذلك (أولاً): أنّ أكثر الناس اما ان يعلم عدم عدالتهم أو يشكّ في ذلك، فإنّ منعنا غير العادل من الزكاه، فمعناه حرمان أكثر الفقراء منها و هذا ينافي تشريع الزكاه حيث استفدناه من الروايات الداله على أنّ الله تعالى علم بكفايه هذا القدر من الزكاه للفقراء و لو علم أنّ حاجتهم لا تسدّ بذلك القدر لجعل لهم أكثر «٢».

و (ثانياً): لا- دليل على اشتراط العداله في الفقير أصلاً، إلّا ما يحتمل استفادته من روايتين، و هما: موثقه أبي خديجه، و معتبره داود الصرمي، و لا

بد من الكلام حولهما.

(الاولى): موثقه أبو خديجه رواها الشيخ بإسناده إلى علي بن الحسن بن فضال، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم، عن أبي خديجه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: لا تعط من الزكاه أحداً ممن تعول، وقال: إذا كان لرجل خمسمائة درهم و كان عياله كثيراً، قال: ليس عليه زكاه، ينفقها على عياله، يزيد لها في نفقتهم و في كسوتهم و في طعام لم يكونوا يطعمونه، و إن لم يكن له عيال و كان وحده فليقسمها في قوم ليس بهم بأس أعفاء عن المسأله لا يسألون أحداً شيئاً. «١»

---

(٢) تقدّمت هذه الروايات في هامش الصفحة ص ٥٠.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ١٦٨، الحديث ٦، الباب ١٤ من أبواب المستحقين للزكاه.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٧٣

.....

---

- تقريب الاستدلال: انّ السؤال عن طبعي الزكاه بلا فرق بين زكاه المال و زكاه الفطره، و مقتضى الإطلاق شمول الحكم لزكاه الفطره أيضاً.

و يقع الكلام فيها سنداً و دلاله:

(أما السند) فقليل بضعفه لوجهين:

١ في طريق الشيخ إلى علي بن الحسن بن فضال، علي بن الزبير و هو ضعيف «٢».

٢ انّ أبا خديجه و إن وثّقه النجاشي و ابن قولويه و قال: علي بن الحسن بن فضال أنّه صالح، إلّا أنّ الشيخ ضعّفه «١» فالروايه ساقطه بالتعارض في أبي خديجه.

و (الجواب): أمّا عن الأوّل فإنّنا ذكرنا مراراً أنّ كتاب علي بن الحسن بن فضال قد وصل إلى الشيخ و إلى النجاشي من أستاذهما أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر و طريق النجاشي إلى الكتاب صحيح، و بذلك يصبح الكتاب الواصل إلى الشيخ الطوسي صحيحاً لو حده الكتاب «٢».

---

(٢) و إليك إسناد الشيخ إلى علي بن الحسن بقوله:

«و ما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن الحسن بن فضال فقد أخبرني به أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر سماعاً منه، و إجازة عن علي بن محمد بن الزبير، عن علي بن الحسن بن فضال» الوسائل: ج ٢٠، ص ١٤.

(١) الفهرست: الصفحة ١٠٥.

(٢) تقدّم نصّ كلام سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) في ص ٤٨ الهامش رقم ١.

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ٢٧٤

.....

– و أمّا عن الثاني فإنّ الشيخ و إن ضعّف أبا خديجه و قال: «سالم بن مكرم يكتنى أبا خديجه، و مكرم يكتنى أبا سلمه ضعيف»  
«٣» إلّا أنّ هناك رجلين مسمّين ب «سالم» كما حقّقناه في كتابنا معجم رجال الحديث «٤».

١ سالم أبو سلمه، أبو خديجه ابن مكرم.

٢ سالم بن أبي سلمه.

و (الأول): ثقّه، وثقّه النجاشي و ابن قولويه و قال علي بن الحسن بن فضال: صالح «١».

و (الثاني) ضعيف، ضعّفه النجاشي و ابن الغضائري «٢».

و أمّا ما ورد من تضعيف الشيخ للأوّل فالصحيح ان يقال: لا يمكن الأخذ به أي: بتضعيف الشيخ له لابتناؤه (قدّس سرّه) على وحده سالم بن مكرم و سالم بن أبي سلمه. و حيث أنّه (قدّس سرّه) أخطأ في ذلك؛ لأنّ سالم بن أبي سلمه رجل آخر غير سالم بن مكرم، فالتضعيف لا يرجع إلى سالم بن مكرم، فإنّه ليس بابن أبي سلمه بل هو نفسه مكّنى بأبي سلمه «٣».

(٣) الفهرست: الصفحة ١٠٥.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٨.

(١) المصدر: الصفحة ٢٦.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٠ بعنوان: سالم بن أبي سلمه الكندي.

(٣) راجع تفصيل ذلك في المصدر السابق ص ٢٧ قوله: «بيان ذلك».

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ٢٧٥

.....

---

- فيبقى توثيق النجاشي و

ابن قولويه و مدح ابن فضال بلا معارض.

و إليك أقوالهم:

قال النجاشي: سالم بن مكرم بن عبد الله أبو خديجه، و يقال: أبو سلمه الكناسي صاحب الغنم، مولى بني أسد الجمال، يقال: كنيته كانت أبا خديجه و أنّ أبا عبد الله (عليه السلام) كناه أبا سلمه ثقه ثقه. «٤».

و أما ابن قولويه فقد أورده في إسناد كامل الزيارات «١» و قد شهد ابن قولويه بوثاقه كل من روى عنه في كتابه «٢».

و أمّا مدح علي بن الحسن بن فضال فقد قال الكشي في أبي خديجه سالم بن مكرم أنّ: «محمد بن مسعود، قال: سألت أبا الحسن علي بن الحسن عن اسم أبي خديجه؟ قال: سالم بن مكرم، فقلت له: ثقه؟ فقال: صالح.» «٣».

---

(٤) رجال النجاشي: ص ١٤٢؛ و معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٤.

(١) في الباب ١٦ في ما نزل به جبرئيل (عليه السلام) في الحسين بن علي (عليهما السلام): أنه سيقتل، الحديث ٢، ص ٥٥.

و في الباب ١٧ في قول جبرئيل لرسول الله (صلى الله عليه و آله): أنّ الحسين تقتله أمتك من بعدك الحديث ٦، ص ٦١.

و في الباب ٥٨ في أنّ زياره الحسين (عليه السلام) أفضل ما يكون من الأعمال الحديث ٦، ص ١٤٧.

(٢) راجع ص ٢٦١ الهامش رقم ٥.

(٣) رجال الكشي: ص ٣٠١؛ و معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٥.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٧٦

.....

---

- (فتحصّل) ممّا ذكرناه: أنّ السند لا إشكال فيه.

و أمّا (الدلاله): فهي لا تدلّ على اعتبار العدالة في مستحقّ الزكاه لوجهين.

(الأول): أنّ الإمام (عليه السلام) ليس بصدد بيان انحصار المصرف من قوله: «ليس بهم بأس أعفاء عن المسأله لا يسألون أحداً»،

بل في صدد



بيان المصرف بمعنى أنه يجوز إعطاؤها لهذا القسم من الناس، لا- أنّ المصرف منحصر بهم، فإنّه من المعلوم عدم انحصار المصرف في جهة خاصّه من الثمانيه بل للمالك صرفها في أيّ جهة من المصارف الثمانيه.

(الثاني): أنّ قوله (عليه السلام): «ليس بهم بأس» لا يدلّ على اشتراط العدالة لأنّ الإمام (عليه السلام) فسّرها بقوله: «أعفاءً عن المسأله» و المعنى: أنّهم لم يكونوا سائلين بالكفّ.

ف (تحصّل): عدم دلالة موثقه أبي خديجه على اعتبار العدالة في مستحقّي الزكاه.

(الروايه الثانيه): معتبره داود الصرمي.

فقد رواها الشيخ بإسناده، عن محمّد بن عيسى، عن داود الصرمي، قال: سألته عن شارب الخمر يُعطى من الزكاه شيئاً؟ قال: لا «١».

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ١٧١، الحديث ١ من الباب ١٧ من أبواب المستحقين للزكاه.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٧٧

.....

---

- تقريب استدلالهم على لزوم عداله مستحق الزكاه: أنّ عدم جواز إعطاء شارب الخمر من الزكاه لأجل كونه أحد مصاديق الفاسق و بناءً عليه فالمنهى عنه: الفاسق، و بذلك نعرف اشتراط العدالة في المستحقّ.

و (الجواب): أنّها و إن كانت تامّه سنداً، فإنّ داود الصرمي و إن لم يوثق في كتب الرجال إلّا أنّه موجود في إسناد كامل الزيارات، و يكفينا توثيق ابن قولويه لكلّ من في إسناد كتابه «٢».

و لا- بأس بكونها مضمرة؛ لأنّ الإضمار حدث من تقطيع الروايه في المؤلفات و موارد الاستشهاد و الاستدلال. و إلّا فلا يعقل روايه الشيخ الطوسي و المفيد و الكليني الرواه لهذه الروايه «١» عن غير الإمام المعصوم (عليه السلام).

(الدلاله): لا بدّ من الأخذ بهذه الروايه من جهة عدم المعارض بالنسبه إلى شار الخمر، و أمّا غيره من الفساق فإن حصل الجزم بعدم خصوصيه لشارب الخمر تتعدّ

إلى جميع المعاصي الكبيره التي هي في مرتبه شرب الخمر أو أعظم منه كترك الصلاه أو التجاهر بالفسق، و إنما فيقتصر في العمل على موردها، و السؤال في هذه المعبره عن طبعي الزكاه لا خصوص زكاه الفطره.

نعم، لا يبعد أو يحتمل التعدي إلى كل مورد يحرم صرف المال فيه لكونه

---

(٢) على ما بين في ص ٢٦١ الهامش رقم ٥.

(١) رواها الشيخ في التهذيب: ج ٤، ص ٥٢، الحديث تسلسل ١٣٨؛ و المفيد في المقنعه: ص ٤١؛ و الكافي: ج ٣، ص ٥٦٣، الحديث ١٥، باب من يحل له أن يأخذ الزكاه.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٧٨

.....

---

- من مصاديق الإعانه على الإثم بناءً على حرمة الإعانه على الإثم و أمّا بناءً على عدم حرمة الإعانه على الحرام من باب: أنّ المحرم هو التعاون بالاشتراك في المعصيه لا مجرد الإعانه كصدور مقدمه من المقدمات فإنه ليس بمحرّم إذا لم يكن اشتراكاً في المعصيه.

و (الظاهر) هو الأوّل، أي: عدم التعدي إلى كل مورد يحرم صرف المال فيه لعدم حرمة الإعانه على الحرام على ما يأتي قريباً في بحث من يصرف الزكاه في المعصيه «١».

و على القول بالتعدي فهو أمر آخر غير اشتراط العدالة، فإنه قد يكون فاسقاً لكنّه لا يصرف الزكاه في المعصيه، فما الوجه في منعه عن الزكاه.

و (نتيجه الكلام) أنّ المعبره لا تدلّ على اشتراط العدالة في مستحقّ الزكاه.

و بناءً عليه فلا بدّ من الاقتصار على موردها من منع الفاسق بشرب الخمر فقط «٢».

---

(١) في الصفحه ٢٧٩.

(٢) ذكر سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) في بحث الزكاه: استدلالهم لاشتراط العدالة بما في بعض الروايات من أنّ بعض مرتكبي الكبائر ليس بمؤمن كقوله (عليه السلام): لا

يزنى الزانى و هو مؤمن، و قوله (عليه السلام): لا يكذب المؤمن و هو مؤمن، و من المعلوم أنّ الإيمان شرط فى مستحقّ الزكاه و أجب (دام ظلّه) بأنّ المراد بالإيمان فى تلك الروايات غير الإيمان الذى شرط فى مستحقّ الزكاه فإنّ للإيمان درجات و مراتب فإنّ الإيمان المشترط فى الزكاه هو المقابل للإسلام و هو شامل للفسق أيضاً راجع تفصيل الكلام فى ج ٣، كتاب الزكاه من فقه العتره.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٧٩

فيحوز دفعها إلى فسّاق المؤمنين (١). نعم، الأحوط عدم دفعها إلى شارب الخمر (٢) و المتجاهر بالمعصيه (٣) بل الأحوط العدالة أيضاً (٤) و لا يجوز دفعها إلى من يصرفها فى المعصيه (٥).

و (تحضّل) من جميع ما ذكرناه: أنّه لا دليل على اعتبار العدالة فى مستحقّ الزكاه.

(١) لما حقّقناه من عدم اعتبار العدالة فى مستحقّ الزكاه «١».

(٢) بل لا بدّ من منعها عنه لمعتبره داود الصرمى المتقدّمه «٢».

(٣) بل لا بدّ من منعها عنه أيضاً إذا قلنا بعدم خصوصيه لشرب الخمر المنصوص عليه فى معتبره داود الصرمى المتقدّمه فيتعدّى إلى كلّ محرم فى مرتبته أو ما هو أعظم منه.

(٤) ظهر ممّا سبق عدم اشتراط العدالة فى مستحقّ الزكاه «٣».

(٥) و ذلك لأمرين:

الأوّل: أنّ تشريع الزكاه لسدّ حاجات المؤمنين على ما دلّت عليه عدّه من الروايات من أنّ الله تعالى علم بكفايه القدر المقرّر زكاه لسدّ حاجات الفقراء، فلو كانت حاجتهم أكثر لشرّع الله أكثر «٤» و من المعلوم أنّ التشريع لم يكن

(١) الصفحه ٢٧٢ فى شرح المسأله الاولى.

(٢) فى الصفحه ٢٧٦.

(٣) الصفحه ٢٧٢ فى شرح المسأله الأولى.

(٤) راجع رواياتها فى هامش الصفحه ص ٥٠.



- لإعانتهم على المعاصى.

الثانى: ما يستفاد من روايات منع الغارم فى المعصيه عن الزكاه فإنّها تدلّ على منافاه الصرف فى الحرام مع شأن الزكاه.

(منها) موثقه الحسين بن علوان عن جعفر بن محمّد، عن أبيه أنّ عليّاً (عليه السلام) كان يقول: يعطى المستدينون من الصدقه و الزكاه دينهم كلّ ما بلغ إذا استدانوا فى غير سرف الحديث «١».

و دلالتها واضحه على أنّ الدين فى سرف لا يسدد من الزكاه.

و الصرف فى الحرام من السرف الواضح.

و السند تامّ و إن عبّر عنها بعضهم بخبر الحسين بن علوان «٢».

فإنّ كلّ من فى السند ثقّه، و الحسين بن علوان عامى ثقّه، وثقّه النجاشى و ابن عقده «٣» و (نوقش فى توثيق النجاشى) بأنّ توثيقه راجع إلى أخيه الحسن بن علوان لا إلى الحسين فإنّه قال: «الحسين بن علوان الكلبى مولاهم كوفى عامى و أخوه الحسن يكنى أبا محمّد ثقّه».

و (الجواب عن النقاش) بأنّ التوثيق يرجع إلى المترجم و هو الحسين بن

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٠٨، الحديث ٢ من الباب ٤٨ من أبواب المستحقين للزكاه.

(٢) و هو الجواهر: ج ١٥، ص ٣٥٨؛ و المستمسك: ج ٩، ص ٢٥٩.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ٦، ص ٣١ و ص ٣٢.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٨١

علوان لا- الحسن و جملة «و أخوه الحسن يكُنَى أبا محمّد» جملة معترضه «٤» فالرواية تامّة سنداً و دلالة على منع الصارف في المعصية.

و هناك روايات اخرى استدللّ بها على منع الغارم في المعصية عن الزكاه لكنّها ضعيفه سنداً أو دلالة.

□  
(منها): خبر محمّد بن سليمان: «. فيقضى عنه ما عليه من الدين من سهم الغارمين إذا كان أنفقه في طاعة الله عزّ و

جَلِّ، فَإِنْ كَانَ أَنْفَقَهُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَا شَيْءَ لَهُ.» (١).

و هي تامّة دلالة، إلّا أنّها ضعيفة سنداً بالإرسال من جهة أنّ الرواية عن رجل من أهل الجزيرة يكتني أبا محمّد و لم نعرف من هو.

و (منها): رواه عليّ بن إبراهيم، أنّه ذكر في تفسيره. فقال: فسّير العالم (عليه السلام) إلى أن يقول:- و الغارمين قوم قد وقعت عليهم ديون أنفقوها في طاعة الله من غير إسراف.» (٢).

و هي تامّة دلالة إلّا أنّها ضعيفة سنداً بالإرسال من جهة بعد عصر عليّ بن إبراهيم عن عصر الإمام المروي عنه مباشرة و هو موسى بن جعفر (عليه السلام)، و لم يذكر الواسطه.

---

(٤) معجم رجال الحديث: ج ٤، ص ٣٩٤.

(١) الوسائل: ج ١٣، ص ٩١، الحديث ٣، الباب ٩ من أبواب الدين.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ١٤٥، الحديث ٧، الباب ١ من أبواب المستحقين للزكاة.

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ٢٨٢

.....

---

- و (منها): صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل عارف فاضل توفّي و ترك عليه ديناً قد ابتلى به لم يكن بمفسد و لا بمسرف و لا معروف بالمسألة، هل يقضى عنه من الزكاة الألف و الألفان؟ قال: نعم» (١).

و هي تامّة سنداً إلّا أنّها ضعيفة دلالة من جهة أنّ بيان صرف الدين في الحلال ورد في سؤال السائل دون كلام الإمام (عليه السلام) فلا يدلّ جوابه (عليه السلام) على اشتراطه.

(و عبارته اخرى) أنّ السؤال قد وقع عن قضيه مقيدة بقيود فأجاب (عليه السلام) بالجواز في هذا المورد و هذا لا يدلّ على كون الجواز مشروطاً بتلك القيود، و ممّا يدلّ على ما ذكرنا أنّ السائل ذكر

قيد (الفضل) مع أنه لا يشترط قطعاً.

و الحاصل أنّ هذه الروايات قاصره عن الاستدلال بها على اشتراط عدم الصرف في الحرام.

و استدللّ على الاشتراط بأُمور أُخر غير الروايات.

(منها) الإجماع، و نسب ذلك إلى العلامه.

و (فيه) أنه لم يثبت كونه إجماعاً كاشفاً عن قول المعصوم (عليه السلام).

و (منها) انصراف الزكاه عن الغارم الصارف في المعصيه.

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٠٥، الحديث ١، الباب ٤٦ من أبواب المستحقين للزكاه.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٨٣

### [ (مسألة ٢) يجوز للمالك أن يتولّى دفعها مباشرة أو توكيلاً ]

(مسألة ٢) يجوز للمالك أن يتولّى دفعها مباشرة (١) أو توكيلاً (٢) و الأفضل، بل الأحوط أيضاً دفعها إلى الفقيه الجامع للشرائط (٣).

---

و (فيه) أنّ عهده الدعوى على مدّعيها، سيّما إذا كان المديون تائباً.

و (منها) أنّ حكمه تشريع الزكاه الإرفاق بالناس و هو لا يناسب العاصي الصارف للمال في المعصيه فإنّه إغراء بالقيح.

و (فيه) أنه لا يمكن إثبات كون هذا إغراءً بالقيح لا سيّما إذا تاب و ندم و تأسف على ما فعل فالدليل أخصّ من المدّعى و لا يمكن الاستدلال على الحكم بمثل ذلك.

هذا كلّه بالنسبه إلى تسديد دين الغارم في المعصيه من الزكاه.

(١) تقدّم الكلام فيه مفصلاً في زكاه المال و قلنا بدلاله طوائف من الروايات الكثيره على الجواز.

(٢) تقدّم البحث عن ذلك «١».

(٣) و استدللّ على وجوبه بأمرين:



(الأول): قوله تعالى «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ.» «٢».

بتقريب: أنّ كلمه «خُذْ» أمر وجوبى على النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، و ذلك يستلزم وجوب الدفع إليه، ثم إلى الإمام من بعده، ثم إلى الفقهاء للنيابه.

و (الجواب): من وجوه:

---

(١) فى الصفحه ١٠٨.

(٢) الآيه ١٠٣ من سوره التوبه.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٨٤

.....

---

١ - قوله «خُذْ»

مقدمه للتطهير، و ليس أمراً استقلالياً.

٢ الروايات الكثيره الداله على توزيع المالك الزكاه بنفسه.

٣ لو تم الاستدلال المذكور فهو أمر مختص بالنبى (صلى الله عليه وآله) و يجرى فى حق الإمام القادر على جمع الزكاه و توزيعها و صرفها فى موارد كأمير المؤمنين (عليه السلام).

و أما عموم الحكم لكل إمام ثم للفقهاء فلم يثبت ذلك.

٤ جرت السيره فى عصر الأئمه (عليهم السلام) بصرف المالك زكاتهم بأنفسهم فى موارد و لم يتعارف نقلها إلى الإمام (عليه السلام).

و يؤيد ذلك ما روى من أن الباقر (عليه السلام) لم يستلم الزكاه، بل أمر المالك بتوزيعها بنفسه، و خصّ النقل إلى الإمام بعصر الظهور و قيام القائم (عجل الله تعالى فرجه).

و هى ما رواه الصدوق فى العلل عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن الحسن ابن على الكوفى، عن عبد الله بن المغيره، عن سفيان بن عبد المؤمن الأنصارى، عن عمر بن شمر، عن جابر قال: أقبل رجل إلى أبى جعفر (عليه السلام) و أنا حاضر فقال: رحمك الله اقبض منى هذه الخمس مائه درهم فضعها فى مواضعها فإنها زكاه مالى، فقال أبو جعفر (عليه السلام): بل خذها أنت فضعها فى جيرانك و الأيتام و المساكين، و فى إخوانك من المسلمين إنما يكون هذا إذا قام قائمنا، فإنه يقسم بالسويه و يعدل فى خلق الرحمن البر منهم -

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٨٥

.....

و الفاجر الحديث «١».

و هذه تامه دلالة، لكنّها ضعيفه سنداً بشخصين:

(الأول): عمرو بن شمر، و هو عمرو، لا عمر، فإنّ عمر بن شمر لا روايه له من جابر فما فى الوسائل و الحدائق و غيرهما «٢» من التعبير ب عمر بن شمر غير تام.

و

ضعف النجاشي عمرو بن شمر بقوله: «عمرو بن شمر، أبو عبد الله الجعفي، عربي روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ضعيف جداً، زيد أحاديث في كتب جابر الجعفي، ينسب بعضها إليه، والأمر ملتبس» (٣).

وقال ابن الغضائري: «عمرو بن شمر، أبو عبد الله الجعفي، كوفي، روى عن أبي عبد الله و جابر، ضعيف» (٤).

(الثاني): سفيان، وهو أيضاً لم يوثق.

فالرواية ضعيفه السند.

و (الثاني): صحيحه أبي علي بن راشد، التي رواها الكليني عن أبي العباس الكوفي وهو المعروف بابن عقده، أحمد بن سعيد شيخ الكليني وهو ثقة-

---

(١) في الوسائل: ج ٦، ص ١٩٥، الحديث ١، الباب ٣٦ من أبواب المستحقين للزكاة.

(٢) المصدر المتقدم و الحقائق: ج ١٢، ص ٢٢٣.

(٣) رجال النجاشي: الصفحة ٢٢٠.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ١٣، ص ١١٨.

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ٢٨٦

خصوصاً مع طلبه لها [١]

---

عن محمد بن عيسى، عن أبي علي بن راشد.

قال سألته عن الفطرة لمن هي؟ قال: للإمام، قال: قلت له: فأخبر أصحابي؟ قال: نعم، من أردت أن تطهره منهم، وقال: لا بأس بأن تعطي و تحمل ثمن ذلك ورقاً (١).

و (الجواب): أنها و إن دلت على أن الإمام (عليه السلام) ولي الأمر، و تحمل إليه الفطرة يصنع بها ما يشاء، لكن لا دلالة لها على تعيين الإيصال إليه فيؤخذ بدلالاتها على أنه ولي الأمر و يجوز للمالك إيصالها إلى المستحقين لدلاله الأخبار الكثيرة الدالة عليه، فهي رخصه منه (عليهم السلام).

و (الحاصل) من جميع ما ذكرناه: عدم الدليل على لزوم الإيصال إلى الفقيه الجامع للشرائط.

(١) و لطلبه صور، و هى:

الاولى: كون فتواه وجوب النقل إلى الفقيه مطلقاً. و الحكم هنا: وجوب النقل بالنسبه

إلى مقلديه.

الثانية: كون فتواه عم وجوب النقل إلى الفقيه إلّا عند حدوث مهمّة و مناسبة تقتضى صرفها في تلك الجهة فيفتى عند ذلك بوجوب النقل إليه أو الصرف في مصرف خاصّ.

و الحكم هنا: وجوب النقل إليه أو إلى ذلك المصرف حسب فتواه لكن لو

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٤٠، الحديث ٢، الباب ٩ من أبواب زكاة الفطرة.

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ٢٨٧

### [ مسألة ٣) الأحوط ان لا يدفع للفقير أقل من صاع ]

(مسألة ٣) الأحوط ان لا يدفع للفقير أقل من صاع (١) إلّا إذا اجتمع جماعه لا تسعهم ذلك.

---

خالف المكلف و صرفها بنفسه إلى غير تلك الجهة المعيّنه برئت ذمته؛ لأنّه صرفها في موردها، و الذي عيّنه الفقيه كان وجوبه عرضياً.

الثالثة: ان لا تكون فتواه وجوب النقل إلى الفقيه، إلّا أنّه رغب في توجيه الزكاة إليه من دون أن يفتى بذلك.

و هنا لا تجب إطاعته لعدم الدليل على وجوب إطاعه الفقيه مطلقاً في غير موارد الحكم و القضاء و الفتوى من الأمور الخارجيه.

نعم، الإمام (عليه السلام) واجب الإطاعه في كل شىء لقوله تعالى «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» (١) و لأنّه بمنزلة الرسول (صلى الله عليه و آله و سلم) و هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم (٢).

و هذا الفرع أى: إطاعه الإمام خارج عن البحث، فإنّ كلامنا في الفقيه.

و (الحاصل): انّ طلب الفقيه و رغبته في توجيه الزكاة إليه لا توجب إطاعته.

(١) المقدار المعطى للفقير، إمّا صاع أو أكثر أو أقل.

فإن كان صاعاً برأسه، فلا كلام و لا إشكال في إجزائه.

و إن كان أكثر من الصاع، فلا إشكال أيضاً لاستفاضه النصوص المطلقة.

مضافاً إلى دلالة المطلقات من الآيات و سيأتي الكلام فيه في المسأله

---

(١) الآيه ٥٩ من

(٢) لقوله تعالى النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ الآية ٦ من سوره الأحزاب.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٨٨

.....

– الرابعه «١».

و إن كان أقل من الصاع، فقد نسب إلى المشهور المنع عن ذلك، واستثنى صوره واحده و هى كثره المحتاجين و قلّه الفطره بحيث لا تسعهم.

و استندوا للمنع بروايتين مرسلتين:

□  
(الاولى): مرسله الحسين بن سعيد التى رواها الشيخ ياسناده، عن الحسين ابن سعيد، عن بعض أصحابنا، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: لا تعط أحداً أقل من رأس.

□  
و أيضاً روى ياسناده، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن بعض أصحابنا، عن أبى عبد الله (عليه السلام) مثل ذلك «٢».

(الثانيه): مرسله الصدوق، قال: لا بأس أن تدفع عن نفسك و عمن تعول إلى واحد، و لا يجوز أن تدفع ما يلزم واحداً إلى نفسين «٣».

(تحقيق متن المرسله): جعل صاحب الوافى جمله: «و لا يجوز أن تدفع ما يلزم واحداً إلى نفسين» من كلام الصدوق، لا تتمه الخبر «١» استظهره صاحب الحدائق

(١) فى الصفحه ٢٩١.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٥٢، الحديث ٢، الباب ١٦ من أبواب زكاه الفطره.

(٣) المصدر، الحديث ٤.

(١) الوافى: ج ٢، ص ٣٧، المسأله ٦، و ذلك لنقله عن الفقيه هذه الجملة فقط: «لا بأس بأن تدفع عن نفسك و عمن تعول إلى

واحد».

فقه العترة في زكاة الفطرة، ص: ٢٨٩

.....

---

- أيضاً «١» و هذه الروايات مع ضعفها مستند المشهور، و لعلّه لجبر الضعف بعمل المشهور.

و (الجواب): أنّ هذه الروايات لا تنهض دليلاً لضعفها بالإرسال، و الشهره غير جابره للضعف عندنا، فلا دليل للمنع عن إعطاء الأقل من صاع، و ذكرنا أنّ المانعين استثنوا صورته كثره الفقراء و



قله الزكاه بحيث لا تسعهم كلهم فجوزوا إعطاء الأقل من الصاع الواحد.

و (فيه): أنه لا نصّ على هذا الاستثناء، فإن كان الحكم بالمنع وجوباً فلا وجه لهذا الاستثناء فإنه لا نصّ في المستثنى، وإن كان الحكم بالمنع استجابياً صحّ الاستثناء من جهة رجحانه حينئذٍ.

و (الظاهر): جواز إعطاء المستحقّ أقلّ من صاع، فإنّ ذلك مقتضى إطلاق الآيه و الروايات.

(منها) قوله (عليه السلام) في صحيحه الحلبي: «. أو صاع من تمر أو زبيب لفقراء المسلمين.» «٢» فإنّها بإطلاقها تدلّ على جواز إعطاء الأقلّ من صاع للفقير و إن كان الأحوط عدم ذلك خروجاً عن مخالفه فتوى المشهور.

و هناك روايه قد يستفاد منها جواز إعطاء الأقلّ من صاع للفقير، و هي ما رواه

---

(١) الحدائق: ج ١٢، ص ٣١٤، و أشار فيه إلى كلام الوافي.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٣، الحديث ١١، الباب ٦ من أبواب زكاه الفطره. و أشرنا في ص ١٨١ الهامش رقم ٢ إلى هذه الصحيحه و تحقيقها.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٩٠

.....

---

- الشيخ بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن إسحاق بن المبارك في حديث قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن صدقه الفطره يعطيها رجلاً واحداً أو اثنين؟ قال: يفرقها أحبّ إليّ، قلت: أعطى الرجل الواحد ثلاثه أصبع و أربعة أصبع؟ قال: نعم «١».

لكنّها ضعيفه سنداً و دلالة.

(أما السند): فإنّ إسحاق بن المبارك مجهول.

(لا يقال): أنّ الراوى عنه «صفوان» و هو من أصحاب الإجماع و أصحاب الإجماع لا يروون إلّا عن ثقه.

(لأنّه): لم يثبت عدم روايه أصحاب الإجماع إلّا عن ثقه، بل الثابت عدمه «٢».

و (أما الدلالة): فالظاهر أنّها ناظره إلى تقسيم طبيعي الفطره فإنّ سؤاله عن «صدقه الفطره»،

و هي غير ناظره إلى الفطره الواحده و الشاهد على ذلك قوله: «أعطى الرجل الواحد ثلاثه أصبع و أربعة أصبع، قال: نعم» فسؤاله ليس عن إعطاء فطره شخص واحد إلى أكثر من شخص واحد، بيان ذلك:

أنه سأل أولاً عن طبيعي الفطره، ثم سئل عن الكميّه التي تعطى للفقير و أنه هل يجوز إعطاء أكثر من صاع واحد.

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٥٢، الحديث ١، الباب ١٦ من أبواب زكاه الفطره.

(٢) راجع معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٧٥ إلى ص ٨٦ من المدخل.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٩١

### [ مسأله ٤ ) يجوز أن يعطى فقير واحد أزيد من صاع ]

(مسأله ٤) يجوز أن يعطى فقير واحد أزيد من صاع (١) بل إلى حدّ الغنى.

---

و من المستبعد أن يكون سؤاله عن إعطاء فطره شخص واحد إلى رجل واحد؛ لأنه أمر بديهي، و لا بدّ أن يكون السؤال عن وجبه الفطره و لو كان عن عدّه أشخاص لشخص واحد.

و عين هذا الكلام يجرى في الروايه الأخرى، و هي موثقه إسحاق بن عمّار في حديث أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفطره يعطيها رجلاً واحداً مسلماً؟ قال: لا بأس به «١».

(١) بلا إشكال لاستفاضه الروايات في ذلك، مضافاً إلى إطلاق الآيه و الروايات.

و من الروايات الدالّه على الجواز صحيحه على بن بلال التي رواها الصدوق بإسناده عن محمد بن عيسى، عن على بن بلال، قال: كتبت إلى الطيب العسكري (عليه السلام): هل يجوز أن يُعطى الفطره عن عيال الرجل و هم عشره أقلّ أو أكثر، رجلاً محتاجاً موافقاً؟ فكتب (عليه السلام): نعم افعل ذلك «نعم ذلك أفضل» «١».

و (منها) موثقه إسحاق بن عمّار في حديث أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام): عن الفطره يعطيها

رجلاً واحداً مسلماً؟ قال: لا بأس به «٢».

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٥٣، الحديث ٦، الباب ١٦ من أبواب زكاة الفطره.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٥٢، الحديث ٥، الباب ١٦ من أبواب زكاة الفطره.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ٢٥٣، الحديث ٦، الباب ١٦ من أبواب زكاة الفطره.

فقه العتره فى زكاة الفطره، ص: ٢٩٢

### [ مسأله ٥ ) يستحب تقديم الأرحام على غيرهم ]

(مسأله ٥) يستحب تقديم الأرحام على غيرهم «١» ثم الجيران «٢»، ثم أهل العلم و الفضل و المشتغلين «٣» و مع التعارض تلاحظ المرجمات-

(١) لما رواه «إسحاق بن عمار» عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) قال: قلت له: لى قرابه أنفق على بعضهم و أفضل بعضهم على بعض فياتنى إبان الزكاه، أ فأعطيهم منها؟ قال: مستحقون لها؟ قلت: نعم، قال: هم أفضل من غيرهم أعطهم الحديث.

الوسائل: ج ٦، ص ١٦٩، الحديث ٢، الباب ١٥ من أبواب المستحقين للزكاه-، بتقريب اشتراك زكاتى المال و الفطره فى الحكم. و معتبره (السكونى): عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سئل رسول الله (صلى الله عليه و آله): أى الصدقه أفضل؟ قال: على ذى الرحم الكاشح.

الوسائل: ج ٦، ص ٢٨٦، الحديث ١، الباب ٢٠ من أبواب الصدقه بتقريب أن زكاه الفطره من الصدقه.

و تؤيده مرسله (الصدوق): قال قال (عليه السلام): لا صدقه و ذو رحم محتاج. المصدر، الحديث ٤.

و غيرها من الروايات و تراها فى المصادر المتقدمه.

(٢) لموثقه إسحاق بن عمار، عن أبى إبراهيم (عليه السلام) قال: سألته عن صدقه الفطره أعطيهها غير أهل ولايتى من فقراء جيرانى؟ قال: نعم، الجيران أحقّ بها لمكان الشهره الوسائل: ج ٦، ص ٢٥٠، الحديث ٢، الباب ١٥ من أبواب زكاة الفطره.

و روايه (إسحاق بن المبارك) فى حديث قال:

سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن صدقه الفطره أعطيها غير أهل الولاية من هذا الجيران؟ قال: نعم، الجيران أحقّ بها الوسائل: ج ٦، ص ٢٥١، الحديث ٥، الباب ١٥ من أبواب زكاة الفطره، وروايات اخرى تراها في المصدر، الحديث ٦ و ٧.

وقد نقل الجواهر في ج ١٥، آخر ص ٥٤٢، الروايه هكذا: «جيران الصدقه أحقّ بها» لكن الصحيح: «الجيران أحقّ بها» كما في الوسائل في ثلاث روايات من الباب ١٥ من أبواب زكاة الفطره، الحديث ٢، ٥، ٧.

(٣) لما رواه السكوني، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): أني ربّما قسمت الشيء بين أصحابي أصلهم به فكيف أعطيهم؟ قال: أعطهم على الهجره في الدين و الفقه و العقل الوسائل: ج ٦، ص ١٨١، الحديث ٢، الباب ٢٥ من أبواب المستحقين للزكاة و روايات اخرى.

فقه العتره في زكاة الفطره، ص: ٢٩٣

و الأهميه «١».

### [ (مسألة ٦) إذا دفعها إلى شخص باعتقاد كونه فقيراً فبان خلافه ]

(مسألة ٦) إذا دفعها إلى شخص باعتقاد كونه فقيراً فبان خلافه، فالحال كما في زكاة المال «٢» [١]

---

(١) في هذه المسألة صور:

---

(١) لا يبعد كون الأرحام أهمّ لقوله (عليه السلام) في معتبره السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سئل رسول الله (صلى الله عليه وآله): أي الصدقه أفضل؟ قال: على ذي الرحم الكاشح الوسائل: ج ٦، ص ٢٨٦، الحديث ١، الباب ٢٠ من أبواب الصدقه.

ثمّ الجيران لقوله (عليه السلام) في موثقه إسحاق: الجيران أحقّ بها، وهذا النصّ وارد في ثلاث روايات تراها في الوسائل: ج ٦، الباب ١٥ من أبواب زكاة الفطره، الحديث ٢، ٥، ٧.

و هناك مرجّحات اخرى كترك السؤال لصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا الحسن الأوّل (عليه السلام) عن الزكاة يفضل بعض

من يعطى ممن لا يسأل على غيره، فقال: نعم، يفضل الذى لا يسأل على الذى يسأل الوسائل: ج ٦، ص ١٨١، الحديث ١، الباب ٢٥ من أبواب المستحقين للزكاة.

(٢) و إليك نصّ ما ذكره الماتن (قدّس سرّه) فى زكاه المال: «لو دفع الزكاه باعتقاد الفقر فبان كون القابض غنياً، فإن كانت العين باقيه ارتجعها، و كذا مع تلفها إذا كان القابض عالماً بكونها زكاه، و إن كان جاهلاً بحرمتها للغنى، بخلاف ما إذا كان جاهلاً بكونها زكاه فإنه لا ضمان عليه، و لو تعذّر الارتجاع أو تلفت بلا ضمان أو معه و لم يتمكّن الدافع من أخذ العوض كان ضامناً فعليه الزكاه مرّه أُخرى، نعم لو كان الدافع هو المجتهد أو المأذون منه لا ضمان عليه و لا على المالك الدافع إليه» راجع المتن فى المستمسك: ج ٩، ص ٢٣٥.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٩٤

.....

---

- الصورة الاولى: أن تكون عين المال موجوده، فللمالك حينئذٍ استرجاع المال و إيصاله إلى مستحقّيه، و ذلك لتعيّن المال بعد عزله فى كونه فطره، فلا بدّ من صرفه فى محلّه.

الصورة الثانيه: صورته تلف المال لكن المالك كان قد أعطاه بمبرر شرعى من ثبوت فقره بيّنه أو اطمئنان أو غير ذلك من دون مسامحه فى الفحص.

و الكلام يقع فى حكم المالك تاره، و فى حكم القابل اخرى، و إليك التفصيل:

(أمّا المالك): فلا ضمان عليه لوجهين «١».

(الأوّل): أنّ المالك بالولاية الشرعيه على المال «٢» صرفه فى مورده حسب اعتقاده، و هو معذور، و إلّا فلم يقدّم للمسلمين سوق.

(توضيح ذلك): أنّ الولي الشرعى كالحاكم أو وكيله أو المأذون من قبله سواء كانت الولاية عامّه أم كانت فى مورد خاص كالصغير و

المجنون و الزكاه و الخمس و نحوها يجب عليه التصرف حسب الموازين ظاهراً و لا تبعه عليه.

و لذا لو باع الولى المال ثم ارتفعت قيمته لا ضمان عليه، و إلا لما بقى للمسلمين سوق.

---

(١) يأتي حكم القابل في ص ٢٩٩.

(٢) الاستفادة من الروايات الدالة على جواز صرف المالك زكاته في موارد و تقسيمها و التوكيل في ذلك و هي مستفيضة.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٩٥

.....

---

- و كذا لو باع حسب الموازين ثم ظهر كون البيع على خلاف المصلحه.

و هذا الكلام يجرى في مالك الزكاه، فبما أنه ولى من قبل الشارع على صرف زكاته في المورد حسب الموازين المقرره له فهو معذور لو أخطأ.

□  
(الثانى): انّ الزكاه ليست ملكاً للفقير، بل هو شىء لله تعالى و الفقير مصرف، فإذا تصرف المالك فيها حسب ما قرره المولى كفى حتى و لو لم يكن في مورده؛ لأنها ليست ملكاً للفقير حتى يقال بضمانه المال بسبب عدم وصوله إلى صاحبه.

المناقشه في هذا الاستدلال (المناقشه الأولى): المعروف: انّ الزكاه ملك للفقير، و بناءً عليه لم يوصلها إلى صاحبها «١».

و (الجواب): انّ المذكور في الآيه المباركه «١» وارد ثمانية لصرف الزكاه أحدها الفقير، فكيف تكون كلا ملكاً للفقير.

هذا بناءً على القول بوجوب بسط الزكاه على الأصناف الثمانية.

و أما على القول بعدم وجوب البسط فالجواب واضح لعدم اختصاصها بالفقير حينئذ بل هي للجامع بينه و بين بقيه الأصناف.

---

(١) تقدّم بيان ذلك و ما ورد فيه من الأقوال في ص ٢٦٨ قوله: «أحد الأمور التاليه».

(١) و هي قوله تعالى «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ». الآيه ٦٠ من سوره التوبه.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٩٦

.....

---

-

و (الصحيح): أنّ الزكاه فريضة إلهية، نظير الضرائب المتداولة و هي ليست ملكاً لأحد، بل هي ملك لله تعالى، و قد أذن للولى كالمالك في موردنا بالتصرّف تحت شروط خاصّه، فإذا تصرّف الولي تحت تلك الشروط فهو مجز، و هو معذور عند الخطأ؛ لأنّ المال لله و قد دفع بأمره، و عليه فكيف يأمره بالدفع ثانياً و يوجب ضمانه له.

و أمّا الروايات الدالّة على اشتراك الفقير مع الغنى في المال الزكوى «٢» فالمراد من الشركه فيها ليست هي الشركه الحقيقيه و سبق الكلام في بيان ذلك مفصّلاً في زكاه المال.

و في التعبير بالشركه نوع مسامحه واضحه، و ذلك لجواز إعطاء المالك إلى الأصناف الأخرى غير الفقراء و المساكين كالغارمين و سبيل الله فإن كان الفقير مالكاً كيف جاز ذلك.

و بذلك يظهر الجواب عن التمسك للضمان بالقاعده المعروفه و هي: أنّ «من أتلف مال الغير فهو له ضامن» بدعوى أنّها عامه و شامله لما نحن فيه فإنّه بصرف الولي المالك المال في غير موردّه يصدق الإتلاف فيتحقق الضمان.

وجه الظهور، ما عرفت من أنّ الزكاه ليست ملكاً للفقير حتّى يتمسك للضمان المالك له بتلك القاعده، على أنّها ليست قاعده منصوصه، بل هي قاعده اصطياديه من موارد خاصّه و من السيره العقلائيه في موارد متعدده بالقاعده ثابتة

---

(٢) تقدّمت روايات اشتراك الفقير مع الغنى في هامش الصفحه ٥٠.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٩٧

.....

---

- في مواردّها الخاصّه، و لا دليل على عمومها لجميع الموارد و ليس ما نحن فيه من تلك الموارد.

(المناقشه الثانيه): الاستدلال على الضمان بروايه الحسين بن عثمان التي رواها الكليني عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير، عن الحسين



بن عثمان، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل يعطى زكاه ماله رجلاً و هو يرى أنّه معسر فوجده موسراً، قال: لا يجزى عنه «١».

و (الجواب): أنّه لا مجال للاستدلال بها لضعفها سنداً بالإرسال.

و (ما يقال): من أنّ مراسلات ابن أبي عمير كالمسانيد.

(مردود): أوّلاً بأنّ المدعى هو الشيخ في العده «٢» و هذا اجتهاد منه (قدّس سرّه) مع أنّه في التهذيب روى من مراسلاته و ناقش فيها بضعف السند «١».

و ثانياً بناءً على صحّح قول الشيخ بكون مراسلات ابن أبي عمير كالمسانيد

---

(١) في الوسائل: ج ٦، ص ١٤٨، الحديث ٥، الباب ٢ من أبواب المستحقّين للزكاه.

(٢) قال في العده: «و إذا كان أحد الراويين مسنداً و الآخر مرسلًا، نظر في حال المرسل، فإن كان ممّن يعلم أنّه لا يرسل إلّا عن ثقة موثوق به، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، و لأجل ذلك سوّط الطائفة بين ما يرويه محمّد بن أبي عمير، و صفوان بن يحيى، و أحمد بن محمّد بن أبي نصر، و غيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنّهم لا يرون و لا يرسلون إلّا عمّن يوثق به، و بين ما أسنده غيرهم». و معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٧٥ من المدخل.

(١) التهذيب: ج ٨، باب العتق، ص ٢٥٧، الحديث تسلسل ٩٣٢؛ الاستبصار: ج ٤، باب ولاء السائبه، ص ٢٧، الحديث تسلسل ٨٧.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٢٩٨

.....

---

- فهو بالنسبه إلى مراسلات نفس ابن أبي عمير، و أمّا مراسلات من يروى عنه ابن أبي عمير، كهذه الروايه التي روى ابن أبي عمير عن الحسن بن عثمان، و رواها الحسين بن عثمان مرسلًا فهي خارجه عن موضوع كلام

(فتحصل) من جميع ما ذكرناه: عدم ضمان معطى الزكاه إلى من ثبت عنده فقره ثم ظهر غناه و المال تالف حينذاك.

هذا و قد يستدلّ على عدم الضمان بروايتين:

□  
(الروايه الأولى): صحيحه عبيد بن زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: قلت له: رجل عارف أدى زكاته إلى غير أهلها زماناً، هل عليه أن يؤديها ثانية إلى أهلها إذا علمهم، قال: نعم، قال: قلت: فإن لم يعرف لها أهلاً فلم يؤديها أو لم يعلم أنها عليه فعلم بعد ذلك؟ قال: يؤديها إلى أهلها لما مضى، قال: قلت له: فإنه لم يعلم أهلها فدفعتها إلى من ليس هو لها بأهل، قد كان طلب و اجتهد ثم علم بعد ذلك سوء ما صنع؟ قال: ليس عليه أن يؤديها مرّة أخرى «١».

(الروايه الثانيه): صحيحه زراره مثلها غير أنه قال: إن اجتهد فقد برىء فإن قصر في الاجتهاد في الطلب فلا «٢».

(شرح بعض جمل الصحيحه): (رجل عارف): أى شيعى.

---

(١) الوسائل: ج ٦، ص ١٤٧، الحديث ١، الباب ٢ من أبواب المستحقين للزكاه.

(٢) المصدر: الحديث ٢.

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٢٩٩

.....

---

- (إلى غير أهلها): أى: إلى المخالف و شبهه ممن لا يجوز إعطاؤه الزكاه.

(فإن لم يعرف لها أهلاً) أى: لم يعرف شيعياً.

(أو لم يعلم أنها عليه): أى: لم يعلم ثبوت الزكاه عليه.

(تقريب الاستدلال): أنّهما قد دلّتا على عدم ضمان من أدى الزكاه مع فحص و اجتهاد لمعرفة المستحقّ فشخصه و دفع إليه ثم علم بعد ذلك عدم استحقاقه.

(محل الشاهد): محل الشاهد فى الصحيحه الأولى قوله فى آخرها: «قال: قلت له:.. قد كان طلب و اجتهد ثم علم بعد ذلك سوء ما صنع، قال: ليس عليه أن يؤديها

مرّه أخرى».

و محل الشاهد في الثانيه قوله: «إن اجتهد فقد برىء».

هذا و لكن هاتين الصحيحتين لا تدلان على المدعى؛ لأنّ البحث عن شخص أعطى الزكاه باعتقاد فقر المعطى إليه ثمّ ظهر غناه. و الصحيحتان واردتان فيمن دفع زكاه ماله إلى المخالف مع العلم بأنّه مخالف بعد الفحص و الاجتهاد في طلب الشيعى المورد للزكاه و عدم العثور عليه.

هذا كلّه بالنسبه إلى المالك الدافع للزكاه، و قد تحصّل: عدم الضمان عليه «١».

و (أما القابل): أى: مستلم الزكاه، فله موردان:

---

(١) تقدّم صدر الكلام في ص ٢٩٤ قوله: «و أمّا المالك».

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٣٠٠

.....

---

- (المورد الأول): كونه عالماً بأنّ المال زكاه و أنّه غير مستحقّ لها.

(حكمه): الضمان مطلقاً سواء كانت العين عين الزكاه باقيه أم تالفه؛ لكون يده يد غضب من جهه وقوعه تحت يده بلا مبرر شرعى مع علمه بذلك.

(المورد الثاني): كونه جاهلاً بأنّه زكاه و قد تصوّر كون المال المعطى إليه هديه مثلاً.

و الظاهر: عدم الضمان حينئذٍ على ما تقدّم في زكاه المال «٢».

(فتحصّل) من جميع ذلك: أنّه في صورته دفع الزكاه إلى شخص باعتقاد فقره حسب الموازين ثمّ ظهر غناه و الحال أنّ المال قد تلف لا ضمان على الدافع.

و كذا لا ضمان على القابض إن كان جاهلاً بالحال، و أمّا إذا كان عالماً فهو ضامن.

هذا كلّه في الصوره الثانيه «١»، أمّا:

الصورة الثالثة: ما إذا دفع زكاته إلى شخص لكنّه لم يفحص عنه فحسباً كافياً ثم بعد تلف المال ظهر غناه.

و الكلام هنا أيضاً تاره فى الدافع، و أخرى فى القابل.

(أما الدافع) فعليه الضمان لأنه مفرط.

و (أما القابل) ففيه موردان أيضاً.

---

(٢) فقه العترة: كتاب الزكاة، ج ٤.

(١) تقدّمت الصورة الأولى و صدر

**[ (مسأله ٧) لا يكفى ادعاء الفقر إلا مع سبقه أو الظن بصدق المدعى ]**

(مسأله ٧) لا يكفى ادعاء الفقر إلا مع سبقه أو الظن بصدق المدعى [١]

(المورد الأول) كونه عالمًا بأن المال زكاه و أنه غير مستحق لها.

الحكم هنا: ضمانه للمال لكون يده حينئذ يد غضب و قد تصرف في المال من دون مجوز له، و ليس له الرجوع إلى الدافع.

(المورد الثاني): جهله بالحال، و هنا لا يستقر الضمان عليه؛ لأنه مغرور من قبل الدافع؛ لأجل عدم إخباره بأن المال المدفوع إليه زكاه، فإن أدى المالك الزكاه ثانيه فهو، و إلا فإن أدى القابل رجوع على المالك لمكان الغرور.

و (حاصل الكلام): إذا كان الدافع مقصّرًا في دفعه من جهه عدم فحصه، و الحال أن الآخذ عالم بأنه فطره و هو ليس بفقير فهو ضامن كما أن المعطى أيضاً ضامن فإن كانت العين باقيه جاز للمعطى الرجوع إلى الآخذ، و كذلك له الرجوع عليه إذا كانت العين تالفه لو أدى الفطره ثانيه.

و أما إذا كان الآخذ غير عالم بالحال كما إذا تخيل أنه هديه فإن كانت العين باقيه استرجعها المالك، و إن كانت تالفه فلا يستقر الضمان على الآخذ لأجل تسليط الدافع إياه على المال من دون إخباره بأنه زكاه، فلو أداها القابض رجوع بها إلى الدافع من جهه الغرور، و إن أداها الدافع لا يرجع بها إلى القابض.

(١) الاعتماد على سبق الفقر حسن.

أما الاعتماد على الظن بصدق المدعى ففيه كلام لعدم حجيه الظن.

و لهذه المسأله صور:

(الأولى): ان يعلم صدقه، فيعامل معاملة الفقير.

(الثانيه): أن يعلم كذبه، فيعامل معاملة الغنى.

---

- (الثالثه) أن لا يعلم صدقه ولا كذبه لكنّه سابقاً كان فقيراً

فيعامل معاملة الفقير للاستصحاب.

(الرابعة): ان لا يعلم صدقه و لا كذبه لكنّه سابقاً كان غنياً.

(الخامسة): ان لا يعلم صدقه و لا كذبه و لم تعرف حالته السابقه.

و الصورتان الأخيرتان محل كلام بين الأصحاب.

ذهب بعضهم إلى جواز الإعطاء في كلتا الصورتين استناداً إلى أمور كلها مردوده «١»

---

(١) و إليك بيان تلك الأمور و الجواب عنها، و هي:

(الأول): أصاله عدم المال.

و (الجواب): أنّها ساقطه أمام دليل الغنى و هو الاستصحاب. و هذا الأمر جارٍ في الصورة الرابعه دون الخامسة.

(الثاني): أصاله العدالة في المسلم.

و (الجواب): أنّه لم يثبت هذا الأصل.

(الثالث): أصاله صحّه دعوى المسلم.

و (الجواب): عدم ثبوت هذا الأصل.

(الرابع): مطالبته باليمين أو البيّنه إذلال للمسلم.

و (الجواب): لا مانع منهما في مقام الدعوى.

(الخامس): تعذر إقامة البيّنه على الفقير.

و (الجواب): التعذر ممنوع.

(السادس): تكليفه بإقامه البيّنه حرجي.

و (الجواب): الحرج ممنوع.

(السابع): دعوى الفقير بلا معارض مقبوله.

و (الجواب): ما يذكره سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) في ص ٣٠٤.

(الثامن): دلالة روايات هدايا و نذور الكعبه على الإِطاء بلا طلب إثبات الفقر.

و (الجواب): يحتمل ورودها في خصوص المورد و هو نذور و هدايا الكعبه و لا عموم لها لجميع الموارد، و سيذكر سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) هذا الجواب مفصلاً في ص ٣٠٤.

(التاسع): خبر العرزمي الآتيه في ص ٣٠٤.

و (الجواب): أنه ضعيف سنداً بالإرسال مع احتمال حصول الاطمئنان بالفقر في خصوص مورد الخبر المذكور، و سيذكرهما سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) في ص ٣٠٤.

(العاشر): معتبره عامر الآتيه في ص ٣٠٧.

و (الجواب): احتمال حصول الاطمئنان بالفقر في خصوص المورد كما ذكر في خبر العرزمي و سيذكره سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) في الصفحه ٣٠٧.

(الحادي عشر): السيره القطعيه.

و (الجواب): ما يذكره سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) في ص ٣٠٤ في تحقيق الصوره



فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٣٠٣

.....

---

- و أما الاستناد فى الجواز إلى الظن بصدق المدعى.

(ففيه): عدم حجيه الظن فى نفسه و عدم الدليل على حجيته أو على جواز إعطاء الفقير استناداً إليه.

و على كل لا بد من تحقيق الصورتين الرابعه و الخامسه.

أما الصوره الرابعه: و هى سبق الغنى لا يجوز إعطاء مدعى الفقر لو لم يعلم صدقه و لا كذبه إذا كان مسبقاً بالغنى.

و ذلك لجريان استصحاب الغنى المانع من الحكم بفقره.

---

خويى، سيد ابو القاسم موسوى، فقه العتره فى زكاه الفطره، در يك جلد، ه ق

فقه العتره فى زكاه الفطره؛ ص: ٣٠٤

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٣٠٤

.....

---

- و (ما يقال): من ان دعواه بلا معارض، و كل دعوى بلا معارض تقبل.

(ففيه): ان قبول الدعوى إذا كانت بلا- معارض خاص بالأموال دون غيرها من الاجتهاد و العداله و الفقر و أمور اخرى، فإنها لا تقبل إلا بالدليل، و لا يكفى الظن بصدقه فى دعواه لعدم حجيه الظن بما هو ظن، و لا موجب لرفع اليد عن الاستصحاب أى: استصحاب الغنى.

و (ما استند إليه) من حمل فعل و قول المسلم على الصحه أى: أصاله الصحه فى دعوى المسلم فهو لم يثبت بدليل إن أريد به ترتيب آثار الصديق على قوله، بل الثابت عدمه. نعم، يحمل قوله على الصحه بمعنى أنه لم يرتكب قبيحاً فلا يحكم بفسقه و إنه

قد تعمّد الكذب و هذا أجنبي عمّا نحن فيه من ترتيب آثار الصحّٰه على كلامه.

أمّا الصورة الخامسة: و هي جهل حاله فعلاً و سابقاً:

فإن حصل الاطمئنان بقوله فهو؛ لأنّ الاطمئنان من الأدلّٰه العقلانيه، و إن لم يحصل الاطمئنان و لم يكن أى دليل خارجى

على صدقه أو كذبه فالظاهر قبول قوله فإنَّ الغنى أمر حادث، والملكيه إنَّما تحصل تدريجاً، بإرث أو كسب أو هبه أو غير ذلك، فعدم الملك أمر مسبق بالتحقق، ولا مانع من استصحاب الفقر، ولعلَّ هذا هو الموجب لمعامله الناس مع مدَّعي الفقر معاملة الفقير ما لم يثبت خلافه.

و (قد يستدلّ) على جواز الإعطاء بالسيره العقلائيه على قبول دعوى الفقر.

و (الجواب): انَّ السيره إن ثبتت لا تكشف عن رأى و رضا المعصوم

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٣٠٥

.....

---

- (عليه السلام) تعبداً، بل لعلها لاستصحاب العدم الأزلى.

و استدللّ على جواز الإعطاء أيضاً بروايات «١».

(منها) روايات هدايا و نذور الكعبه من «أنها تباع و يؤخذ ثمنها و ينادى على الحجر: ألا هل من منقطع نفدت نفقته، أو قطع عليه؟ فليات فلان بن فلان فيعطى الأول فالأول حتى ينفد الثمن» «١».

---

(١) و هناك روايات أخر غير ما ذكرنا هنا، منها روايه عقبه و تراها فى الوسائل: ج ٦، ص ٢٠٨، الحديث ٢، الباب ٤٩ من أبواب المستحقين للزكاه.

(١) و هى عدّه روايات ذكرها الوسائل: ج ٩، ص ٣٥٢، الباب ٢٢ من أبواب مقدمات الطواف و فيها الوصيه و النذر للكعبه.

١ صحاحه على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل جعل جاريته هدياً للكعبه، فقال: مر منادياً يقوم على الحجر فينادى: ألا من قصرت به نفقته أو قُطع به أو نفد طعامه فليات فلان بن فلان، و مره أن يعطى أوّلاً فأوّلًا حتّى ينفد ثمن الجاربه المصدر: الحديث ١.

٢ روايه على بن جعفر مثلها، إلّا أنّه قال: جعل ثمن جاريته و زاد: و سألته عن رجل يقول: هو يهدى

كذا و كذا ما عليه؟ فقال: إذا لم يكن نذر فليس عليه شيء المصدر: الحديث ٢.

٣ صحيحه على بن جعفر الأخرى المصدر: الحديث ٧، و بمفادها الحديث رقم ٦، ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٤.

و التي وردت في هدايا الكعبة هي الحديث رقم ١، ٢، ٧، ٨، ٩، ١١.

و التي وردت في نذور الكعبة هي الحديث رقم ١٤.

و التي وردت في الوصيه للكعبة هي الحديث رقم ٦ من الباب ٢٢ من أبواب مقدمات الطواف من الوسائل ج ٩.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٣٠٦

.....

---

- تقريب الاستدلال: أنها وردت في إعطاء هدايا و نذور الكعبة إلى مدعى نفاذ النفقه أو قطع الطريق عليه من دون طلب إثبات دعواه.

و (الجواب): أنه يحتمل اختصاص هذه الروايات بخصوص موردها، أي: كون ذلك حكم هدايا و نذور الكعبة، فإنها تُعطى بدون طلب إثبات الفقر، و لا دليل على إطلاق الحكم حتى يتمسك به في دعوى الفقر بالنسبة إلى الزكاه.

و لكن هذه الطائفة من الروايات تكون مؤيده للاستصحاب الذي قلنا أنه دليل على الحكم بالفقر في الصورة الخامسة «١».

□  
و (منها) خبر العرزمي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: جاء رجل إلى الحسن و الحسين (عليهما السلام) و هما جالسان على الصفا فسألهما فقالا: إن الصدقه لا تحلّ إلّا في دين موجه أو غرم مفضّع أو فقر مدقع ففبك شيء من هذا؟ قال: نعم، فأعطياه الحديث «٢».

تقريب الاستدلال: أنها وردت في إعطاء الرجل المدعى للفقر من دون طلب إثبات ذلك.

و (الجواب): أنها ضعيفه سنداً أولاً «٣» و احتمال حصول الاطمئنان لهما

---

(١) في الصفحه ٣٠٤.

(٢) الوسائل: ج ٦، ص ١٤٥، الحديث ٦، الباب ١ من أبواب المستحقين للزكاه.



رواها عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عمّن حدّثه، عن عبد الرحمن العزمي، عن أبي عبد الله الحديث.

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ٣٠٧

.....

– (عليهما السلام) بفقره ثانياً «٤» لكنّها مؤيّدته للاستصحاب الذي ذكرناه «٥».

و (منها) معتبره عامر التي رواها الكليني عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن عامر بن جذاعة، قال: جاء رجل إلى أبي عبد الله (عليه السلام) فقال له: يا أبا عبد الله، قرض إلى ميسره، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): إلى غله تدرك؟ فقال الرجل: لا والله، قال: فإلى تجاره تؤب؟ قال: لا والله، قال: فإلى عقده تباع؟ فقال: لا والله، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): فأنت ممّن جعل الله له في أموالنا حقّاً ثمّ دعا بكيس فيه دراهم فأدخل يده فيه فناوله منه قبضه ثمّ قال له: اتق الله ولا تسرف ولا تقتروا لكن بين ذلك قواماً، إنّ التبذير من الإسراف، قال الله عزّ وجلّ «وَلَا تُبْذِرْ تَبْذِيرًا» (١).

تقريب الاستدلال: أنّه (عليه السلام) أعطى مدعى الفقر بلا طلب إثبات الدعوى.

و (الجواب): يحتمل حصول الاطمئنان له (عليه السلام) من قوله.

لكن هذه الروايه مؤيّدته للاستصحاب استصحاب العدم الأزلي للفقر الذي

(٤) على ما تقدّم في الصورة الخامسة من أنّه مع حصول الاطمئنان بقوله مع جهل الحاله السابقه يجوز إعطاؤه.

(٥) في الصورة الخامسة في ص ٣٠٤.

(١) الوسائل: ج ٦، ص ٢٧، الحديث ١، الباب ٧ من أبواب ما تجب فيه الزكاه.

فقه العترة في زكاه الفطره، ص: ٣٠٨

**[ مسأله ٨ ) تجب نيّه القربه هنا كما في زكاه المال ]**

(مسأله ٨) تجب نيّه القربه

هنا كما في زكاة المال (١) و كذا يجب التعيين و لو إجمالاً مع تعدد ما عليه (٢) و الظاهر عدم وجوب تعيين من يزكى عنه، فلو كان عليه أصوع لجماعه يجوز دفعها من غير تعيين أن هذا لفلان و هذا لفلان.

ذكرناه «١».

و (الحاصل): أن ما استدلوا به على جواز إعطاء الفطرة لمُدعى الفقر مع جهل حاله فعلاً و عدم الدليل على صحه دعواه و كان مسبقاً بالغنى أو مجهول الحال سابقاً أيضاً لا يتم.

نعم: الحكم بجواز الإعطاء إلى مجهول الحال فعلاً و سابقاً مع حصول الاطمئنان بصدقه أو تمسكاً بالاستصحاب استصحاب العدم الأزلى صحيح.

(١) تقدم الكلام في اشتراط القربة مفضلاً «٢»، و الأمر في الزكاتين الفطرة و المال واحد لأن كليهما من العبادات.

(٢) كما إذا كان عليه فطره و كفاره مثلاً لا بد من تعيين أن ما يدفعه أى منهما، فإن أعطى بلا تعيين لا يحسب فطره.

هذا تمام الكلام في بحث زكاة الفطرة، و الحمد لله تعالى أولاً و آخراً «٣»

(١) في الصورة الخامسة المتقدمه في ص ٣٠٤.

(٢) في الصفحة ٦٩.

(٣) تم بحث زكاة الفطرة في اليوم ٢٢ من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٩٧ هـ في جامع الخضراء في النجف الأشرف على مشرفه آلايف التحية و الثناء و كان الشروع في بحث زكاة الفطرة في اليوم الأول من شهر ربيع الأول سنة ١٣٩٧ هـ ق المصادف يوم النوروز سنة ١٣٥٦ هـ ش.

و هذا هو الجزء الخامس من كتاب الزكاة من فقه العترة.

و تم التحقيق لهذا الجزء في ليله ٢٥ شهر محرم الحرام سنة ١٣٩٨ هـ في دار الإمام الخوئي (دام ظلّه) في الكوفه. و نسال الله تعالى التوفيق لإخراج باقى الأجزاء من فقه العترة،

و الحمد لله رب العالمين.

و تمت طباعته للمرّة الثانيه في ٢٥ شهر محرّم الحرام سنه ١٤١٦ هـ و الحمد لله أولاً و آخراً □

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٣١١

## [الملاحظات و المصطلحات]

الملاحظات و المصطلحات

١ في أول الصفحه يذكر متن العروه.

و إذا كان لسيدنا الأستاذ شرح له فيشار إليه برقم بين معقوفتين □.

و إذا لم يوجد متن لتلك الصفحه فمكانه نقط في سطر واحد.

و يفصله عن شرح سيدنا الأستاذ خط على طول السطر.

٢ بعد حقل المتن مباشره يأتي دور شرح سيدنا الأستاذ دام ظلّه.

و يحمل في أوله رقم بين معقوفتين □ مشيراً إلى موضع الشرح من المتن.

و إذا لم يوجد شرح في تلك الصفحه فمكانه نقط في سطر واحد.

و يفصل الشرح عن الهامش التالي موضع التحقيق و التعليق للمقرر خط الهامش المتعارف عليه.

٣ بعد حقل الشرح مباشره يأتي دور الهامش و فيه التحقيق و التعليق.

و يحمل رقماً داخل قوسين مشيراً إلى موضع الهامش من شرح سيدنا الأستاذ، و أحياناً من المتن.

٤ أكثر الروايات منقوله عن (وسائل الشيعه) الطبعة الجديده في ٢٠ جزءاً.

٥ اعتمادنا بالنسبه إلى المصادر على الكتب التاليه:

(وسائل الشيعه) المطبوعه في عشرين جزءاً.

(الكافي) للكلينى طبع المطبعه الحيدريه بطهران في ثمانيه أجزاء.



الجزء ١ و ٢ فى الأصول و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ فى الفروع، و الجزء ٨ فى الروضه.

(التهذيب) للشيخ الطوسى، فى عشره أجزاء، مطبعه النعمان فى النجف الأشرف الطبعة الثانيه.

(الاستبصار) للشيخ الطوسى، فى أربعة أجزاء، مطبعه النجف فى النجف

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٣١٢

.....

---

- الأشرف الطبعة الثانيه.

الفقيه (من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق) فى أربعة أجزاء، مطبعه النجف فى النجف الأشرف الطبعة الرابعه.

(الوافى) للفيض الكاشانى، طبع اوفست عن

طبعه طهران سنة ١٣٢٤.

(مستدرک الوسائل) للشيخ النورى، طبع اوفست المطبعة الإسلاميه بطهران، سنة ١٣٨٢ هـ.

الجواهر (جواهر الكلام للشيخ محمد حسن النجفى) طبع النجف الأشرف فى حدود ٤٣ جزءاً الطبعة السادسة.

الحدائق (الحدائق الناظره للشيخ يوسف البحرانى) طبع النجف الأشرف فى حدود ٢٥ جزءاً.

و شاء القدر أن يتم طبع أجزاء من الكتابين الجواهر و الحدائق فى غير النجف مع الاحتفاظ بتسلسل الأجزاء.

(المبسوط) للشيخ الطوسى، الطبعة الثانية فى المطبعة الحيدريه بطهران.

(الفهرست) للشيخ الطوسى، الطبعة الثانية فى المطبعة الحيدريه فى النجف الأشرف، سنة ١٣٨٠ هـ.

(رجال الشيخ الطوسى) الطبعة الاولى فى المطبعة الحيدريه فى النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ.

(رجال النجاشى) مطبعة مصطفى طهرانى.

(رجال الكشى) مطبعة الآداب فى النجف الأشرف.

(كامل الزيارات) طبع حجرى فى المطبعة المرتضويه فى النجف الأشرف سنة ١٣٥٦ هـ.

(مختصر النافع) للمحقق الحلّى طبع دار الكتاب العربى بمصر.

(مبانى تكمله منهاج الصالحين) الطبعة الاولى، مطبعة الآداب فى النجف

فقه العتره فى زكاه الفطره، ص: ٣١٣

.....

- الأشرف.

(مستمسك العروه الوثقى) للسيد الحكيم قدس سره، مطبعة الآداب فى النجف الأشرف الطبعة الثالثه.

و بالنسبه إلى المصادر الأخرى لو ذكرنا رقم الصفحه نعين الطبعة فى الهامش.

٦ مصدرنا فى شرح حال الرواه و توثيقهم أو تضعيفهم فى الأغلب موسوعه سيدنا الأستاذ (معجم رجال الحديث) الطبعة الاولى و

يقع فى نيف و عشرين جزءاً، و قد طبع إلى انتهاء طبع كتابنا هذا ١٨ جزءاً منه فى مطبعه الآداب فى النجف الأشرف.

٧ عناوين الروايات:

(الصحيحه) للروايه التى جميع رواتها ثقات اماميون.

(الموثقه) لروايه من رواتها ثقه غير إمامى و لو كان الباقون ثقه إماميين.

(المعتبره) لروايه من رواتها من ثبت توثيقه بوروده فى إسناد كامل الزيارات أو تفسير على بن إبراهيم الذين اعتمد عليهما سيدنا الأُستاذ فى التوثيق إذا لم

يبتل بالمعارض على ما تقدّم نصّه في الصفحة ٢٦١ الهامش رقم ٥.

أو عبّر بها سيّدنا الأستاذ، من دون تحقيق المحقّق.

أو وجود قرينه على المقصود.

(الرواية) للرواية الضعيفه، إلّا إذا كانت قرينه واضحه على المقصود.

(ما رواه) لرواية لم أتحقّق سندها.

٨ إذا كان قبل أو أثناء أو بعد ذكر الرواية أو نصوص كلمات الأصحاب ثلاث نقط. فهي إشارة إلى وجود كلمات أو جمل مكان النقط لم نذكرها لعدم الحاجة إليها.

٩ في أثناء نقل الرواية توجد كلمه أو جملة لتفسير أو شرح أو مرجع ضمير في الرواية ممّا ليس من الرواية سأجعلها بين خطين غالباً.

فقه العتره في زكاه الفطره، ص: ٣١٤

.....

---

١٠ - نسخه المتن مأخوذه على متن مستمسك العروه الوثقى لفيقيه عصره السيّد محسن الطباطبائي الحكيم قدس سره الطبعه الثالثه في النجف الأشرف بمطبعه الآداب.

و الحمد لله تعالى وحده أوّلاً و آخراً و له الشكر و المنة

---

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه العتره في زكاه الفطره، در يك جلد، ه ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

